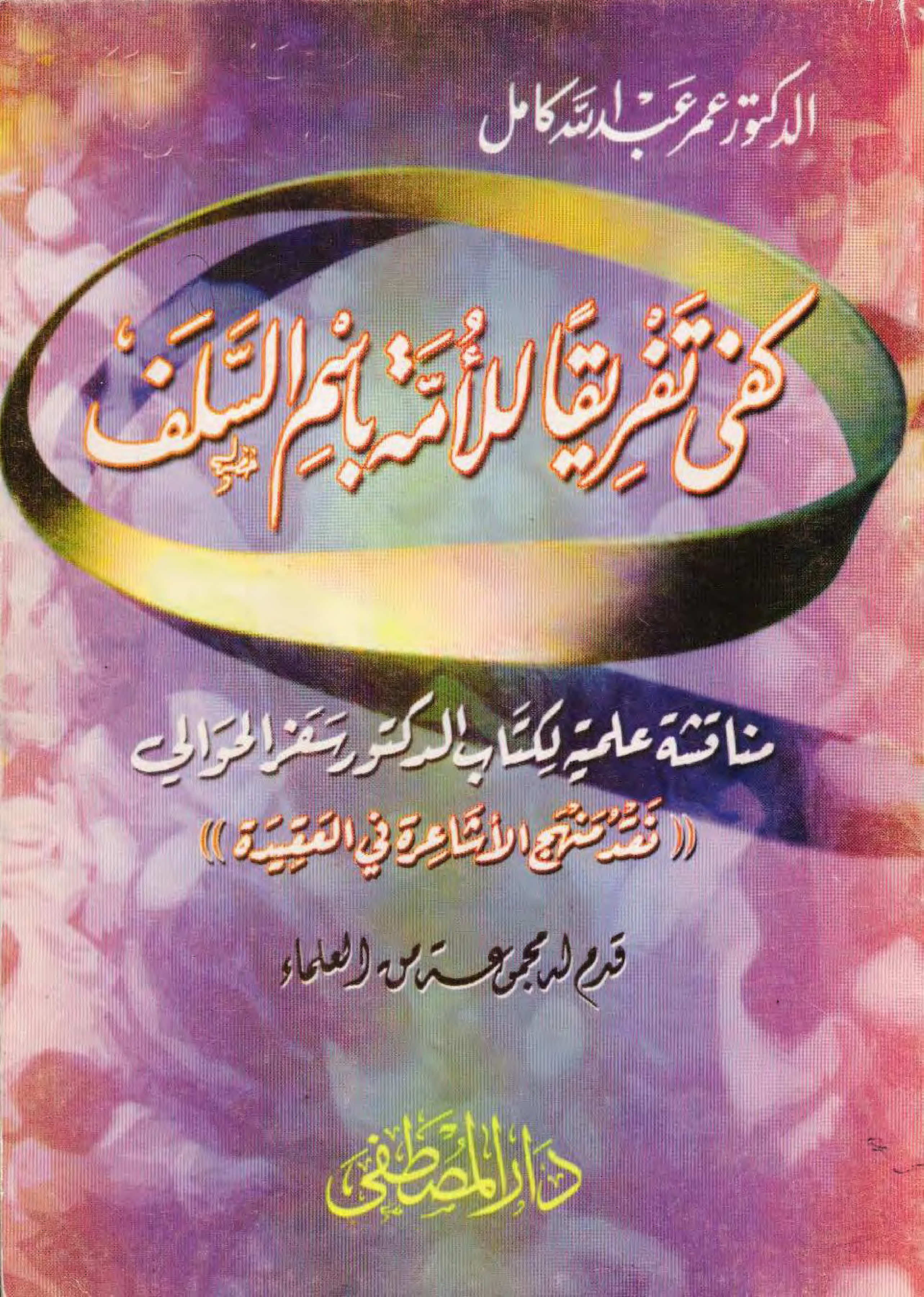

الدكتور عمر عبد الله كامل
كفى تفريقاً للأمة باسم السلف
مناقشة علمية لكتاب الدكتور سفر الحوالي
((نقد منهج الأشاعرة في العقيدة))
قدم له مجموعة من العلماء
دار المصطفى

دار المصطفى
للطبع والنشر والتوزيع

تطلب إصدارتنا في أوروبا من :
P.O. Box 2232
C E, Liden 2301
The Nether Lands

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٩٠٧٦

اسم الكتاب : كفى تفريقاً للأمة باسم السلف
مناقشة علمية لكتاب الدكتور سفر الحوالي
«نقد منهج الأشاعرة في العقيدة»
المؤلف ومن في حكمه : د. عمر عبد الله كامل

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بدار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع

تطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي :
دار المصطفى
للنشر والتوزيع

هاتف : ٧٨٦٩٢٩٥
e-mail : daraimostafa@maltoob. Com

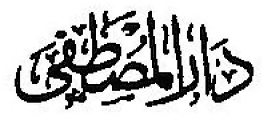
الدكتور
عمر عبد الله كامل

كفى تفريقاً للأمة باسم السلف

مناقشة علمية لكتاب الدكتور سفر الحوالي

((نقد منهج الأشاعرة في العقيدة))

قدم له مجموعة من العلماء



مقدمة فضيلة الشيخ العلامة
محمد المختار السلامي
مفتي تونس السابق
وعضو مجمع الفقه الإسلامي

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، تعالى أن يحصره زمان، أو يحده مكان، أو أن يلامسه شيء من مخلوقاته فيحويه، أو أن يكون له شبيه أو ندٌّ أو مثال. أشرك به من أجرى عليه أوصاف المخلوقات الفانية من الصعود والنزول، والتحول والجهة والحلول، ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تقدس في ذاته وفي أسمائه وفي أفعاله، فهو الكامل الكمال المطلق، وكل ما عداه مخلوقات فانية، أنجزها بحكمته حسب علمه ، يتصرف فيها سبحانه بالحكمة البالغة، وما عرف حقه من شبهه بها إذ ليس كمثله شيء وهو العليم الخبير .

وأشهد أن سيدنا وإمامنا ومعلمنا وقدوتنا وشفيعنا محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، فأقام معالم التوحيد واضحة نقية، وغسل العقول فطهرها من الشرك والتجسيم وأعظِم بهما بلية. وأيده بالمعجزة الخالدة، والحجة الباقية، الكتاب الذي أنزله عليه بلسان عربي مبين، ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ لا يستقيم للناظر فيه فهم إلا إذا أجراه على ما استقر من أساليب البيان العربي في حقيقته ومجازه، وفي إطنابه ومساواته وإيجازه، ورعاية مقتضيات الأحوال، فتحدى الفصحاء في نسجه، وقام في فُم الدنيا مناديا بسموه وإعجازه. وبيَّنه ﷺ بالقول والفعل، وصرح بأن من طرح المجاز في النظر أنه ما استقام فهمه ولا وفى،

وأنه عريض القفا. فاللهم صل وسلم عليه وعلى آله وعلى صحبه كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فهذا كتاب الدكتور عمر عبد الله كامل أقدمه لك أيها القارئ الكريم، بعد أن استبانت لي بعد قراءته الغاية التي سعى إليها، وبعد أن لمست الجهد المبذول في تحريره، وبعد أن اكتشفت منهجه.

تبين لي أن المؤلف -شكر الله له ما قام به من جهد- اندفع بمقتضى إيمانه ليصحح ما وقع فيه مؤلف كتاب ﴿نقد منهج الأشاعرة في العقيدة﴾ د.سفر الحوالي، من خطأ في تصور مذهب الأشاعرة، ومن تحريف لكلامهم أو تعمية مقصودة أو ناشئة عن غفلة في تجلية مذهبهم. أو تعصب لرأيه ومحاولة دفع الحق. كغمزه في الحديث عن الكلام بأنهم استدلوا بشعر الأخطل النصراني. فهل نصرانيته يتبعها عدم الاحتجاج بشعره؟ فالمشركون من الشعراء و اليهود و النصارى يحتج بشعرهم، و لو أسقطنا أشعارهم لوقفنا عاجزين عن فهم كثير من نصوص الكتاب و السنة.

ولتحقيق هذه الغاية التزم في المناقشة وتبيين وجه الحق العودة إلى المصادر المعتمدة، ونقل كلام القوم من كتبهم. وإن المجهود المبذول لمما ينوه به و يقدر حق قدره. يلمس ذلك المتابع للكتاب في كل فصل من فصوله و حتى في معظم سطوره، مستندا إلى أعلام الفكر الإسلامي عبر العصور، يمثل عمله صورة من الصبر على البحث، وسعة الاطلاع، ودقة الفهم.

واعتمد في منهجه أن ينقل كلام د.سفر. ثم يعقب عليه فيكشف له منشأ ما وقع فيه من غلط تصحيحا للفهم، ثم يثني بما يثبت الحقيقة من نصوص العلماء و لا يهمل الإشارة إلى أن في كثير من المواطن يبدو أن د.سفر يتعمد غمط الحقيقة و تشويهها، و التعصب عمى.

وقد جرى في ترتيب الكتاب بتحديد كثير من المصطلحات التي حرفها د.سفر، كبيان من هم أهل السنة؟ وكتحديد معنى التشبيه و قد بسط القول فيه بسطا جيدا يجلي الأمر ويكشف حقيقته، وإبراز أن معظم أتباع المذاهب الأربعة هم من الأشاعرة أو الماتريدية.

وبعد ذلك يتابع الدكتور عمر الشبهات والتحريفات لما يظن د.سفر أن الأشاعرة وقعوا فيه هادفا إلى هدم مذهب الأشاعرة، فيتتبع ثمانية منها ثم العاشر و الحادي عشر و الخامس عشر بدقة صارمة كاشفا عما وقع فيه المعترض على القوم من تخبط و تلبيس. ويورد قبل النهاية الزلة الكبرى التي وقع فيها د.سفر في حديثه عن الفرقة الناجية الذي يختمه بقوله: ﴿تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين و سبعين فرقة، وأن حكم هذه الفرق الثنتين وسبعين هو:

١- الضلالة و البدعة.

٢- الوعيد بالنار و عدم النجاة.

و يرد الدكتور عمر على هذه الزلة العظمى و التعصب الأعمى ردا مقنعا نضيف إليه أن د.سفر خالف مذهب السلف و مذهب أهل السنة و الجماعة.
فقد روى مسلم و الشافعي وأحمد و الدارمي وأبو داود والنسائي أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إن جارية لي كانت ترعى غنما لي، فجئتها و قد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها. فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها، و كنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعلي رقبة أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ : ﴿أين الله ؟ فقالت: في السماء. فقال من أنا؟ فقالت: رسول الله. فقال ﷺ : أعتقها فإنها مؤمنة﴾ (الموطأ ج٢ص٣٢٨).

كما روى مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿إن رجلا قال: والله لا يغفر الله لفلان. وإن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألى علي ألا أغفر لفلان؟ فإني قد

غفرت لفلان و أحبطت عملك﴾

فنصيحتي للدكتور سفر أن يسارع إلى التوبة و يوالي الاستغفار وعمل الصالحات لعل الله برحمته التي وسعت كل شيء يغفر له هذه الزلة العظيمة: ﴿أن الله سيدخل معظم أمة محمد إلى النار﴾. ومن أنبأه أن ابن تيمية ناج عند الله حتى يكون كل من خالفه على غير هدى.

روى البخاري و مسلم و أحمد أن رسول الله ﷺ قال: ﴿لن ينجي أحدا منكم عمله. قالوا و لا أنت يا رسول الله؟ قال: و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته﴾.

و يختم الدكتور عمر، ختم الله لي و له بالصالحات، بدعوة الدكتور سفر إلى أن يتيقظ فيدرك أوضاع العالم الإسلامي و معاناته المتنوعة، مما يفرض على المفكرين من أبناء هذه الأمة و علمائها أن يمحضوا نشاطهم لجمع كلمة الأمة، و اطراح كل ما يؤدي إلى الفتنة و التراع.

و إنه على من لا يزال شادياً ضالعاً في العلم أن لا يتجاسر على أئمة هذا الدين الذين وفقهم الله للذود عنه وردّ كيد الكائدين له وشبه المنحرفين وأن يعرف قدره، و لا يتجاوزه. وأحذر الشباب من أن ينخدعوا بما مُوِّه به، أو أن يفقدوا الثقة في علماء الأمة الإسلامية، وليحذروا ما حذرهم منه رسول الله ﷺ من زلة العالم، وخاصة في عصرنا الذي تيسر فيه إشاعة الباطل بالطباعة ووسائل الاتصال.

و الله الهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا و نعم الوكيل.

كتبه عبده راجي فضله وعفوه

محمد المختار السلامي

٢٣نهج محمود الماطري

بلقدير ١٠٠٢ تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد:

لقد سرني قراءة هذا الكتاب القيم لصديقي الدكتور عمر عبد الله كامل -أحسن الله إليه- تناول فيه بهدوء وموضوعية مناقشة فضيلة الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي من خلال كتابه ﴿نقد منهج الأشاعرة﴾ والذي جمع فيه الدكتور سفر جماع الشبهات والاعتراضات الموجهة ضد مذهب إمام من أئمة أهل السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى.

وقد تلقف ﴿كتاب النقد﴾ لفضيلة الدكتور سفر. عدد من الشباب المتحمس هنا وهناك، واطمأنوا إلى أن كل ما في الكتاب حق لا يناقش، حتى عظمت به الفتنة وتطاول الصغار على كبار العلماء سلفا وخلفا. لمجرد أنهم ينتسبون لإمام السنة أبي الحسن الأشعري، ولم يشفع للأشاعرة -عند هؤلاء- أنهم من جملة الذين حفظوا على الأمة دينها، ودوّنوا لها تراثها وردّوا عنها كيد الملاحدة والمشككين، بل إن الأشاعرة هم الذين حفظ الله بهم بيضة الإسلام على يد أمثال نور الدين محمود زنكي وصلاح الدين الأيوبي وقطز وغيرهم من قادة الأشاعرة وعلمائها.

ونظرا لما يحويه كتـــاب الدكتور سفر من أفكار خطيرة لها أثرها السلبي على وحدة الأمة، وعملها على توسيع هوة الخلاف بين المسلمين وضرب

المؤسسات الدينية الكبرى -كالأزهر وغيره- في أعظم مقتل ألا وهو صحة العقيدة. تناول الدكتور عمر عبد الله كامل في حوار هادئ ما ذكره الدكتور سفر، لبيان الأمر.

ولقد تناول الدكتور عمر جميع النقاط والأبواب والأصول، وقد وفق غاية التوفيق في بيان الترابط والانسجام التام بين مذهب السلف والأشاعرة.

ولا شك أن الحوار الجاد الهادئ هو وسيلة الباحث المنصف لمعرفة الحق، ومن ثَم لا بد من طرح الرأي في مقابلة الرأي الآخر، ومقارعة الحجة بالحجة، والدليل بالدليل، تاركا للقارئ الباحث الموازنة والمقارنة والاختيار.

والله سبحانه وتعالى مقصود الكل، وكل امرئ حسيب نفسه.

ولعل هذا الكتاب يضيف لبنة لمزيد من الدراسات والبحوث الجادة في هذا الموضوع الشائك الذي اتسمت بحوثه بأحادية النظرة تارة والعصبية تارة والحوار المتشنج تارة أخرى.

والله سبحانه وتعالى هو المسئول أن يوفق المتحاورين لما يحبه ويرضاه، وأن يؤلف بين قلوبنا وأن يجمع ذات بيننا، وأن ينجي أمة الحبيب المصطفى ﷺ من الفرقة والشتات والهلاك، وأن يجمعها سبحانه وتعالى على ما يحبه ويرضاه. وأحسب أنهما ما قصدا إلا الحق.

والله سبحانه وتعالى وحده من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الدكتور احمد الكبيسي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

لما خلق الله تعالى الإنسان ، وهب له وسائل للعلم ، وجعله مكلفاً بناءً على وجود هذه الوسائل كما ذكر بالنص البيّن الذي لا يمكن تأويله ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ فانظر ـ رحمك الله ـ كيف جعل الشكر مترتبًا على وجود وسائل المعرفة المذكورة ، وهي السمع والأبصار والأفئدة .

وقد أمرنا الله تعالى أن لا نتبع شيئاً إلا إذا وصلنا عن طريق من هذه الطرق ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ وفي هذا مدح لكل وسيلة من هذه الوسائل من حيث كونها طريقاً إلى العلم .

وقد ذم الله تعالى الكفار لأنهم يتبعون مطلق الظن العائد إلى الشهوة النفسية ، وشنع عليهم بأنهم لا يملكون علماً ، وفي هذا لفت للنظر إلى وجوب استخدام هذه الوسائل ، لأنها طرق العلم .

فالله تعالى هو الذي نصب الوسائل طرقاً للمعرفة والعلوم ، وقد مدح الله أقواماً لأنهم يعقلون ، وهذا إشارة إلى مدح مطلق العقل ، أي أنه لا يوجد شيء

اسمه عقل مذموم، إلا على سبيل المجاز، إذ كيف يكون عقلاً ومذموماً، وهذا يناظر أن يقال: علم غلط، وهو جمع بين الضدين أو حتى النقيضين، وهذا غير ممكن.

فالعقل محمود مطلقاً، لأن الله سبحانه وتعالى مدحه مطلقاً ومدح المتصف بالعقل ولم يرد في نصٍّ ذمٌّ للعقل، ولا يجوز شرعاً ذمه بوجه من الوجوه.

ولا خلاف بين العلماء أن العقل إن لم يكن هو نفسه هذه الوسائل الثلاثة أو واحداً منها، فلا بد أنْ يكون لازماً عنها، وما كان لازماً للحق فهو حق، ويستحيل وجود لازمٍ للحق وهو باطل. فتدبّر.

ولما أرشدنا الله تعالى إلى وسائل المعرفة عطفها على بعض بالواو التي تفيد مطلق الجمع وما هذا إلا إشارة إلى أن لا تعارض بين أي واحد من هذه الثلاثة، ولا يجوز وجود تعارض، ومع عدم وجود التعارض يستحيل وجود ترجيح، لأنه فرعٌ عنه.

وعلى هذا يكون مَنْ رجح أمراً على أمرٍ منها مخالفاً لنص القرآن.

وهذا الكلام لا يجوز أن يخالف فيه إلا من لا يحصّل معانيه.

ومعلوم لدى كل إنسان عاقل أنه يحكم على بعض الأمور أحياناً على سبيل الجزم وأحياناً على سبيل الظن، فتبين التفرقة الضرورية بين منزلة الظن والقطع.

ومعلوم لدى كل عاقل أيضاً أن للألفاظ مراتب في دلالتها وهذا الأمر اتفق عليه علماء الدين، فبعض الألفاظ لا تحتمل في دلالتها إلا معنى واحداً، وبعضها تحتمل أكثر من معنى مع رجحان في واحدٍ أو بدونه. وهذا أيضاً معلوم.

فليس كل لفظ نصاً في موضوعه . ولا ينكر هذا منكرٌ .

وقد مضى بيان أن العلم يمكن أن يأتي عن طريق السمع ، ويمكن أن يأتي عن طريق الفؤاد .

ولا يمكن تعارض العلوم مهما كانت وسائلها .

وحيثما وقع تعارض فلا بد من وجود طرفِ غلط في الطرفين .

وحينئذ يرجح العلم وهو القطع على الظن مطلقاً .

وإذا كانا ظنيين ينظر للقرائن وللغلبة .

وقد تكلم الإمام الرازي في كتبه على احتمالٍ واحد من الاحتمالات العديدة فقال مثلاً في كتاب أساس التقديس[1] :

الفصل الثاني والثلاثون في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها .

والقانون الذي ذكره مبني على هذا الاحتمال ، وهذا احتمال ممكن ، وكونه ممكنا يدرك بمجرد فهم معنى الظاهر ومعنى البرهان كما أشرنا ، فالظاهر لفظ محتمل مع رجحان إذا أخذ منفرداً في معنى ، وأما البرهان فهو لا يستعمل إلا في القطعي من الأدلة . فصار كما لو كانت المسألة : لو تعارض قطعي وظني فكيف يكون الحال فيها .

والحاصل من كلام الرازي : أن العقل القطعي والنقل كذلك لا يتعارضان قطعاً .

---

(١) أساس التقديس ، ص١٧٢ .

ولا يمكن تصور ثبوت التعارض .

وكل دليل عقلي إما أن يكون دليلاً برهانياً أي قطعياً أو غير قطعي أي ظنياً .

وكذا الدليل النقلي إما أن يكون قطعياً ونقصد هنا القطعية في الدلالة والثبوت معاً أو ظنياً في أحدهما أو كليهما .

فالتعارض غير متصور بين العقلي القطعي والنقلي القطعي . ومتصور في غير هذا ، فإذا وقع تعارض ، فالمقدم هو القطعي مطلقاً سواءً كان النقلي أم العقلي .

فوجه الترجيح والتقديم ليس هو كونه أي الدليل عقلياً أو نقلياً بل كونه قطعياً أو لا ، وإذا تعارض ظنيان كان المقدم الأقوى مطلقاً .

هذا هو خلاصة معنى كلام الرازي كما هو ظاهرٌ ، وقد خصص الكلام على حالة واحدة هي إذا كان التعارض واقعاً بين قطعي عقلي وظني نقلي ، فالصحيح أنه يجب تقديم القطعي العقلي أيضاً ، وعدم تسليم ما ينسب إلى النص النقلي أي عدم التسليم بأن المعنى الفلاني هو الظاهر ، بل هو غير ظاهر لأنه قام الدليل على استحالة كونه مقصوداً . أو يقال بالتفويض .

ويقصد بالقطعي من حيث الثبوت : المتواتر كالقرآن والأحاديث المتواترة .

ويقصد بالظني من حيث الثبوت : أحاديث الآحاد .

ويقصد بالقطعي من حيث الدلالة : القول الذي لا يحتمل أكثر من معنى واحداً .

ويقصد بالظني من حيث الدلالة : ما يمكن أن يحتمل أكثر من معنى .

لقد نشأ علم الكلام بعد أن دخلت مذاهب غريبة على الديار التي فتحها المسلمون ، وكان فيها من أهل الديانات القديمة كاليهود والنصارى والمجوس ، وكانت في رؤوسهم أفكارهم الدينية التي استولت على مشاعرهم ، فأثاروا بين المسلمين ما يثار في دياناتهم من مشاكل في الجبر والاختيار وصفات الله والقدر ... وغيرها من المسائل .

وكان بعضهم يطلب الحقيقة واطمئنان القلب ، وكان بعضهم يبطن غير الإسلام ويقصد تشكيك المسلمين في عقيدتهم .

ولقد ثارت هذه الفتنة في زمن سيدنا علي وما تلاه من أحداث وظهور الفرق التي تأثرت بالأديان والفلسفات السابقة كالمانوية والغنوصية والثنوية .

ومما زاد الطين بلة ترجمة كتب الفلاسفة السابقة وما حملته من خبط فيما كان يسمى ما وراء الطبيعة « الغيبيات » .

ولم يقتصر النزاع على هذا الأمر بل امتد في زمن الفتنة الكبرى إلى مشكلة الخلافة والإمامة ومرتكب الكبيرة هل هو مخلد في النار أو في منزلة بين المنزلتين ... وكثير من الشبهات التي ما كان يسع المسلمين إلا أن يُعمِلوا أفكارهم ويردوا عليها .

فظهر المعتزلة وقبلهم كثير من أمثال القاسم الرسي ممن لا يتسع المجال لذكرهم ، وأبلوا بلاء حسناً بالرغم من مجانبتهم الصواب في كثير من المسائل .

* * *

فقيض الله الإمام أبا الحسن الأشعري لتدعيم العقيدة الإسلامية الصافية الثابتة بالكتاب والسنة بأسلوبهم وبمنطقهم وبقواعدهم فهدّ الاعتزال انتصاراً لأهل السنة ولم يخالف المنقول .

إن علماء الحديث والسنة وقفوا طويلاً أمام علم الكلام نابذين أصحابه مبتعدين عن الخوض فيه ، ثم دخلوا الميدان حينما قويت شوكة المعتزلة فاضطروا اضطراراً إلى مجابهتهم ـ لا سيما عند محنة القرآن ـ ولكن بمنهج مخالف ؛ كما اضطر الإمام أحمد بن حنبل أمام الأحوال الطارئة أن يقف مدافعاً عن العقيدة الصحيحة فقال : «كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء ، فلما أظهروه لم نجد بداً من مخالفتهم والرد عليهم»[١] .

فكانت طريقتهم في الدفاع عن أصول الدين اتباع منهج السلف أي مراعاة المعاني الصحيحة والألفاظ الشرعية والرد على من تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً .

ومثال ذلك هو طريقة الإمام أحمد في المحنة فقد أصر على الامتناع من التلفظ بألفاظ لم ترد في الشرع ، فلما حاولوا إلزامه القول بالجسمية امتنع وأجاب : «هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد» .

ومنذ قيام الأشعري بالرد على المعتزلة أصبح هناك **تياران** يعيشان جنباً إلى جنب كل منهما ينتهج منهجاً متميزاً .

* * *

---

(١) عقائد السلف لابن قتيبة ص ٤٦٧.

وهذان المنهجان ينتسبان إلى السنة ويعلنان أنهما يتمسكان بها:

أحدهما: منهج علماء الحديث المتصل بسلسلة طويلة من الأئمة بادئة بعصر الصحابة، ولكن أصبح الإمام أحمد بن حنبل علماً لـــه واشتهر باسمه بسبب ما لاقاه في المحنة من عذاب وابتلاء.

الثاني: موقف جديد معارض للمعتزلة أيضاً ولكن استخدم طريقة علماء الكلام مع محاولة التوفيق بين المنقول والمعقول، **وقد بدأه أبو الحسن الأشعري موافقاً مذهب السنة والحديث في أصولهم العامة.**

❁ ❁ ❁

[ولقد قام الدكتور سفر الحوالي بإصدار كتاب ﴿نقد منهج الأشاعرة في العقيدة﴾ أصدره عام ١٤٠٧هـــ، ويقع في (٨٩) صفحة من القطع الصغير، رداً على الشيخ محمد علي الصابوني، وزعم سفر أن الأشاعرة مخالفون للسلف في معظم القضايا الإيمانية إلا الصحابة.

ثم أصبح الكتاب عمدة كثير من المتأخرين الذين أصبحوا يحكمون على الأشاعرة بالهلاك والضلالة لثقتهم في الدكتور سفر لكونه من أكبر الدعاة السلفيين هذه الأيام ومن هنا جاءت ضرورة كشف ما ارتكبه من مغالطات ومذهبية ضيقة].

ولكن أبت بعض الفرق إلا أن تحتكر وصف أهل السنة والجماعة لنفسها وتخرج جمهور المسلمين منه.

وهنا أتساءل: هل ورد لفظ أهل السنة والجماعة على لسان رسول الله ﷺ؟

أم هو مصطلح مستحدث؟

فإن كان مصطلحاً فلا يعدو أن يكون أحد أمرين:

الأول: أن أهل السنة والجماعة هم من سموا أنفسهم بهذا الاسم.

الثاني: أن مخالفيهم سموهم بهذا الاسم.

فإذا كان أهل السنة والجماعة هم من سموا أنفسهم به، وأجمع العلماء على ذلك.

فبأي حق يأتي اليوم من يخرجهم من هذه الفرقة؟

وهل ظل المسلمون سبعة قرون ينتظرون ابن تيمية ليعيد تصنيفهم؟

والأعجب من هذا أن من يحاولون احتكار لفظ ﴿أهل السنة والجماعة﴾ لأنفسهم لو أخرجوا الأشاعرة من صفوف أهل السنة والجماعة لم يبق لهم كتاب في التفسير أو الحديث أو الفقه أو اللغة. فهل يجوز أن يخرج الأقلُ الأكثرَ؟!

وقد ابتدع الدكتور سفر -في إحدى مقالاته الحديثة- تسمية من عنده أسماها ﴿أهل السنة والاتباع﴾ والمعلوم أنهم أهل السنة والجماعة، إلا إذا أراد أن يخترع اسماً لمن يدعون السلفية ليميزهم عن غيرهم من أهل السنة والجماعة.

وكما هو معلوم فإن أئمة الاتباع هم أئمة المذاهب الأربعة ﴿أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل﴾ رضي الله عنهم، فلم يصدر أحد منهم في آرائه الفقهية إلا عن آية أو حديث، فإن لم يجد فمن مصادر التشريع التي تليهما كالإجماع والقياس أو قول الصحابي.

ولا ينكر أحد أن هذه المذاهب التي أجمع على تسميتها بأهل السنة والجماعة هم من أهل الاتباع.

فكلمة السلف تطلق على أهل القرون الثلاثة الأولى ، وقد كانوا فيها «أئمة المذاهب » فلا يمكن إخراجهم من أئمة السلف .

* * *

وإنني أعلن أنني أؤمن بنجاة كل من قال «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ، وأحسن الظن ببواعثهم ، فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر ، وألتمس العذر للألفاظ التي بدرت من بعض العلماء في حق بعضهم ، فهم بين يدي مليك مقتدر وهو أرحم الراحمين .

وأنا هنا لا أبرئ أحداً من الخطأ ـ أشاعرة وغيرهم ـ فكل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ .

كما إنني لا أحتكر الحق للأشاعرة فقد قامت فرق قبل الأشاعرة تنافح عن الإسلام وتدافع عنه نافية تعدد الآلهة والثنوية والمانوية كما سيرد في ثنايا الكتاب .

إلا أن الأشاعرة كان موقعهم موقع الوسط بين تلك المذاهب فأصبحوا جمهور علماء الأمة من أهل السنة ، وليسوا بحاجة إلى مثلي كي ينصفهم أو يدافع عنهم .

* * *

وما دفعني للرد على الدكتور سفر إلا لأنه حمل حملة شعواء ظالمة على الأشاعرة وعلمائهم ، ولو أنصف وراجع كتب الطبقات لعلم من هم الكثرة من جمهور العلماء .

أسأل الله أن يغفر لي وله ولسائر علماء المسلمين وعامتهم ، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه إنه ولي ذلك والقادر عليه . والحمد لله رب العالمين .

[بيان من هم أهل السنة]

يقول ابن السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب :

« اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقدٍ واحدٍ فيما يجب ويجوز ويستحيل وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك .

وبالجملة فهم بالاستقراء ثلاث طوائف :

الأولى : أهل الحديث .

ومعتقد مباديهم الأدلة السمعية ـ الكتاب والسنة والإجماع .

الثانية : أهل النظر العقلي وهم **الأشعرية** والحنفية **(الماتريدية) .**

وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري ، وشيخ الحنفية أبو منصور الماتريدي .

وهم متفقون في المبادئ العقلية في كل مطلب يتوقف السمع عليه ، وفي المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط والعقلية والسمعية في غيرها ، واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا في مسائل .

الثالثة : أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية .

ومباديهم مبادي أهل النظر والحديث في البداية والكشف والإلهام في النهاية»[1] أهـ .

---

(١) ذكره الشيخ يوسف عبد الرزاق في تعليقه على إشارات المرام ، ص٢٩٨ط . مصطفى الحلبي وهناك نقل أخر عنه بنفس المعنى ذكره الإمام السبكي في كتابه معيد النعم ومبيد النقم ذكرناه في ثنايا الكتاب.

وسئل **الإمام ابن رشد الجد المالكي** رحمه الله تعالى الملقب عند المالكية بشيخ المذهب عن رأي المالكية **في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم** كما في فتاويه[(١)] ومما جاء في جوابه ـ وسوف نذكر ذلك بالتفصيل في الرد على كلام الدكتور سفر عند قوله حكم الأشاعرة عند أئمة المذاهب الأربعة .

« .... وهؤلاء الذين سمّيتَ من العلماء أئمة خير وهدى وممّن يجب بهم الاقتداء لأنهم قاموا بنصر الشريعة ، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالات ، وأوضحوا المشكلات ، وبيّنوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات ، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تُعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول ، فمن الواجب أن يُعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم ، فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل ، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل ، **ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق** ، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾ ، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمد بن رشد] . انتهى كلامة وانظره بتمامه في الموضع المشار إليه آنفا

وقال الإمام محمد بن أحمد السفّاريني الحنبلي الأثري :

«أهل السنة والجماعة ثلاث فرق :

---

(١) فتاوى ابن رشد (٢/ ٨٠٢) ، وسيأتي تفصيل ذلك.

الأثرية : وإمامهم أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

والأشعرية : وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى .

والماتريدية : وإمامهم أبو منصور الماتريدي »[1] .

ومن لوائح الأنوار السنية ننقل عنه هذه النصوص :

يقول المصنف السفاريني (١/ ٢٦٠) :

« فالصفات الذاتية المتفق عليها عند أهل السنة من الأثرية والأشعرية والماتريدية » .

ويقول في (٢/ ١٥) :

« وهذا قول عامة أهل السنة والجماعة من أهل الحديث والفقه ، والكلام من الأثرية والأشعرية والماتريدية وغيرهم » .

ويقول في (٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩) :

« فمذهب أهل السنة كافة من السلف الأثرية والخلف الأشعرية والماتريدية »[2] .

* * *

---

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ، شرح الدرة المضية على عقائد الفرقة الناجية ، ص٧٣.

(٢) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية طبعة مكتبة الرشد (١/ ٢٦٠).

[اعتراف الدكتور سفر أن مذهب الأشاعرة هو مذهب جمهور الأمة]

يقول الدكتور سفر :

«فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول ، فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال» .

التعليق :

هذا اعتراف من الدكتور بأن مذهب جمهور المسلمين هو مذهب الأشاعرة والماتريدية .

فجُلّ كتب التفسير والحديث والعقائد والأصول والبلاغة بل الجامعات العريقة (باعترافه) تتبع هذا المذهب .

أفنطرح كل هؤلاء ونتبع الدكتور سفر وما هو إلا مقلد ؟؟؟

وهل كان لزاماً على الأمة أن تنتظر هذه القرون الطويلة حتى القرن السابع الهجري حتى يأتي من يصحح عقائدها ؟؟؟

والذي ينبغي أن يكون معلومًا أنه ليس هناك خلاف كبير بين الأشاعرة والماتريدية ، وإنما الخلاف في مجموعة من المسائل تجدها في إشارات المرام للعلامة البياضي .

وهذه المسائل الخلاف في معظمها لفظي ، والباقي حقيقي ولكنه ليس خلافًا في الأصول فلا تضر المخالفة فيه .

[بيان تلبيس الدكتور سفر في بيانه حكم الأشاعرة عند أئمة المذاهب الأربعة]

ثم يقول الدكتور سفر :

وسنأتي بحكمهم عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث :

التعليق :

أما أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء فقد توفاهم الله تعالى قبل أن يولد الأشعري ! !

لأن الأشعري ولد سنة (٢٦٠)هـ ، وآخر الأئمة موتاً هو أحمد بن حنبل توفي سنة (٢٤١)هـ .

فكيف يحكمون على الأشعري الذي ولد بعد وفاتهم ؟ !

أليس هذا من التدليس ؟ !

ويا دكتور سفر هل كان أئمة المذاهب في الفروع مشغولين بالأحكام العملية أم الاعتقادية ؟

فلا تدلس على الناس !

ولكن إن أراد الدكتور سفر بأئمة المذاهب الأربعة علماءهم الكبار من غير الأئمة فسيأتي في ثنايا الكتاب نقول عن كبار علماء المذاهب الأربعة تظهر آراءهم في مسائل العقيدة .

ثم يقول الدكتور سفر :

١ ـ عند المالكية :

روى حافظ المغرب ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويزمنداد أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، وقال :

« أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً ، ويهجر ويؤدب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها .

وروى ابن عبد البر نفسه في الانتقاء عن الأئمة الثلاثة «مالك وأبي حنيفة والشافعي » نهيهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم ، ومثله ابن القيم في « اجتماع الجيوش الإسلامية » فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام ؟

التعليق :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان»[1] . ما نصه :

«عنده [ابن خويز منداد] شواذ عن مالك ، واختيارات وتأويلات لم يعرّج عليها حذّاق المذهب كقوله إن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار وأن خبر الواحد مفيد العلم .... وقد تكلّم فيه أبو الوليد الباجي ولم يكن بالجيد النظر ولا بالقوي في الفقه وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يشهد جنازة متكلّم ولا يجوّز شهادتهم ولا مناكحتهم ولا أماناتهم ، وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً» انتهى كلام الحافظ ابن حجر .

---

(١) لسان الميزان (٥/٢٩١ من الطبعة الهندية) و(٥/٣٢٩ من طبعة دار الفكر)

فهذا قول أهل الجرح والتعديل في ابن خويز منداد ، **فهل يكون حجة وأهل مذهبه على خلاف رأيه ؟**

قلت : ظاهر مما نقلناه رأي إمامي المالكية الباجي وابن عبد البر في ابن خويز منداد ومن عجب أنه نقل عنه على ما بينا من حاله ، وترك الأقوال المتكاثرة عند المالكية في الانتصار للمذهب الأشعري **إذ كل المالكية أشاعرة ، إلا من شذ ولا عبرة به** .

* * *

وها نحن ننقل عن شيخ المذهب الإمام ابن رشد الجد ما يدحض ما ادعاه الدكتور سفر :

سئل الإمام ابن رشد الجد المالكي رحمه الله تعالى الملقب عند المالكية بشيخ المذهب عن رأي المالكية في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم كما في فتاويه (٢/ ٨٠٢) وإليكم نص السؤال والجواب :

[ما يقول الفقيه القاضي الأجل ... أبو الوليد ـ وصل الله توفيقه وتسديده ونهج إلى كل صالحة طريقه ـ في الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي ... ونظرائهم ممّن ينتحل علم الكلام ، ويتكلّم في أصول الديانات ، ويصنّف للرد على أهل الأهواء ؟

أهم أئمة رشاد وهداية أم هم قادة حيرة وعماية ؟

وما تقول في قوم يسبونهم وينتقصونهم ، ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية ويكفرونهم ويتبرؤون منهم وينحرفون بالولاية عنهم ، ويعتقدون أنهم على ضلالة ، وخائضون في جهالة ؟

فماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد فيهم ؟

أيتركون على أهوائهم أم يكف عن غلوائهم . . . . ؟ !

فأجاب :

تصفحت عصمنا الله وإياك سؤالك هذا ووقفت عليه .

وهؤلاء الذين سمّيت من العلماء أئمة خير وهدى وممّن يجب بهم الاقتداء لأنهم قاموا بنصر الشريعة ، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالات ، وأوضحوا المشكلات ، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات فهم ، بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تُعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول .

فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم ، فهم الذين عنى رسول الله ﷺ وآله وسلم بقوله «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» .

فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل ، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل .

ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق ، وقد قال الله عز وجل ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ .

فيجب أن يبصر الجاهل منهم ، ويؤدب الفاسق ، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً ببدعة ، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ بصبيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال يا

أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء وإن كنت تريد قتلي فأجهز عليّ فخلّى سبيله ، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمد بن رشد] .

فهذا رأي العلماء المحققين من المالكية .

فما رأيك يا دكتور سفر ؟؟؟

* * *

ثم يقول الدكتور سفر :

عند الشافعية :

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني ، وقد كان معاصراً للأشعري : «لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل» .

التعليق :

كيف يقول ابن سريج هذا الكلام وقد كان عُمْر الأشعري عند وفاة ابن سريج ما يزيد قليلا على الأربعين ، ومعلوم بقاء الأشعري على الاعتزال أربعين سنة فمتى سمعه ابن سريج ولمَّا يتكون مذهب الأشعري بعد ؟

ومن العجب أن الدكتور سفر نقل تواريخ الوفاة وقال : «والظاهر أنه توفي قبل رجوع الأشعري لمذهب السلف» ثم مع كل هذا اعتمد النص ومتنه صارخ بنكارته .

وأمرٌ آخر أنه نقل هذا الكلام اعتمادًا على ابن القيم في «اجتماع الجيوش» والذي فيه مروي بسند فيه انقطاع بين الزنجاني وابن سريج .

أليس هذا من التدليس يا د . سفر ؟؟؟

ثم يقول الدكتور سفر :

قال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه : «لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة» ، وضرب مثالاً بشيخ الشافعية في عصره الإمام أبو حامد الإسفرائيني الملقب «الشافعي الثالث » قائلاً :

« ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري ، وعلق عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي ، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميزه وقال : «هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية ولم يعدهم من أصحاب الشافعي ، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين» أ . هـ .

التعليق :

نقول لم اكتفيت بالنقل عن الكرجي مع كونه نقلا غير صحيح ـ كما سيأتي ـ ؟ .

وهل هذا يكفي في بيان رأي المذهب ؟

ولماذا لم تنقل عن البيهقي والشيخ أبي إسحق الشيرازي وأبي محمد الجويني وإمام الحرمين والغزالي وأبي بكر الشاشي والعز ابن عبد السلام وابن دقيق العيد والإمام النووي وابن عساكر والخطيب البغدادي والعراقي والحافظ ابن حجر وغيرهم كثير ؟

بل عن كثير من المتأخرين أيضاً كالشيخ زكريا الأنصاري وابن حجر المكي والرملي إلى يومنا هذا؟؟؟!!!

أما ما نقله عن الكرجي فغير صحيح بيّن ذلك السبكي في طبقات الشافعية عند ترجمته للكرجي، ومما جاء فيها:

« ... وقد حكى الحافظ أبو محمد الدمياطي .. وذكر أن هذا الكرجي من أكابر أصحاب الشيخ أبي إسحاق...

ثم قال ابن السمعاني وله قصيدة بائية في السنة شرح فيها اعتقاده واعتقاد السلف تزيد على مائتي بيت قرأتها عليه في داره بالكرج.

قلت: ثبت لنا بهذا الكلام أن ابن السمعاني قال إن لهذا الرجل قصيدة في الاعتقاد على مذهب السلف موافقة للسنة وابن السمعاني كان أشعري العقيدة فلا نعترف بأن القصيدة على السنة واعتقاد السلف إلا إذا وافقت ما نعتقد أنه كذلك وهو رأي الأشعري.

إذا عرف هذا فاعلم أنا وقفنا على قصيدة تعزى إلى هذا الشيخ وتلقب بعروس القصائد في شموس العقائد نال فيها من أهل السنة وباح بالتجسيم فلا حيّى الله معتقدها ولا حيى قائلها كائنا من كان وتكلم فيها في الأشعري أقبح كلام وافترى عليه أي افتراء ...

وأقول أولاً: إني ارتبت في أمر هذه القصيدة وصحة نسبتها إلى هذا الرجل، وغلب على ظني أنها إما مكذوبة عليه كلها أو بعضها، والذي يرجح أنها مكذوبة عليه كلها أن ابن الصلاح ترجم هذا الرجل وحكى كلام ابن السمعاني إلا فيما يتعلق بهذه القصيدة فلم يذكره، فيجوز أن يكون ذلك قد دس في كتاب ابن السمعاني ليصحح به نسبة القصيدة إلى الكرجي وقد

جرى كثير مثل ذلك ، ويؤيد هذه أيضا أن ابن السمعاني ساق كثيرا من شعره ولم يذكر من هذه القصيدة بيتا واحدا ، ولو كان قد قرأها عليه لكان يوشك أن يذكر ولو بعضها ويحتمل أن يكون له بعضها ، ولكن زيدت الأبيات المقتضية للتجسيم وللكلام في الأشاعرة ويؤيد ذلك أن أبياتها غير متناسبة فإن بعضها شعر مقبول وبعضها وهو المشتمل على القبائح في غاية الرداءة لا يرضى به من يحسن الشعر» . انتهى كلام الإمام السبكي .

ولولا مخافة الإطالة لذكرنا تلك القصيدة التي ذكرها السبكي وانتقدها وذكر أنه الأغلب على الظن أنها ملفقة موضوعة وأورد القرائن على ذلك وهذا مما يضعف ما قيل في عقيدة الكرجي .

* * *

ثم يقول الدكتور سفر :

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري .

التعليق :

هلاّ أفدتنا يا دكتور سفر عن هذا النقل ، وموضعه ، وأين قاله ؟

علمًا بأن هذا ليس شافعيًا بل هو حنبلي .

وها أنذا أسوق لك ما قاله الحافظ السبكي .

قال الحافظ السبكي :

«كان .... ابن تيمية مع ميله إليه يضع من هذا الكتاب ، أعني : منازل السائرين : قال شيخنا الذهبي : وكان يرمي أبا إسماعيل بالعظائم بسبب هذا الكتاب ، ويقول : إنه مشتمل على الاتحاد» . أ . هـ .

فإذا كان الميزان لديك يا د : سفر هو الشيخ ابن تيمية ، فهل يقبل ـ بعد قدح ابن تيمية في الرجل بالاتحاد ـ قوله في تخطئة المنزهة من الأشاعرة ؟ ؟ ؟

* * *

ثم يقول الدكتور سفر :

٣ ـ الحنفية : معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وهي مشابهة لما في الفقه الأكبر عنه وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفر بشراً المريسي ، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى على العرش ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسي .

التعليق :

أولاً : متن الطحاوية من المتون المعتمدة عند أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية وليس فيها ما يؤيد عقيدة المتمسلفة بل على العكس تمامًا .

فمن ذلك قول الإمام الطحاوي : «تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات » .

وقوله : «والعرش والكرسي حق ، وهو مستغن عن العرش وما دونه ، محيط بكل شيء وفوقه ، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه » .

وقال الطحاوي أيضًا : «له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالق ولا مخلوق» . وهذا مخالف لكلام من يقول بالقدم النوعي للعالم .

وقال الطحاوي أيضاً في عقيدته «وهو مستغن عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وبما فوقه» هكذا ثبت لفظ «وبما فوقه» وخاصة في نسخة الشيخ

العلامة الغنيمي الحنفي شارح الطحاوية المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.

وقد قامت بعض دور النشر المغرضة بحذف لفظة «بما» ليثبتوا أن الفوقية عائدة على الله لتوافق العبارة معتقدهم مع أن السياق لا يساعد ذلك، لأن الكلام هنا واقع عن استغناء الله سبحانه عما دون العرش وما فوقه، وأنه بكل شيء محيط.

ثانيا: أما عن شارح العقيدة الطحاوية (ابن أبي العز) فننقل شيئا من كلام الأئمة فيه:

قال الشيخ القاري في شرح الفقه الأكبر ص(١٧٢): «والحاصل أن الشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدعة». اهـ.

وقال أيضاً ص (١٧٢) ما نصه: «ومن الغريب أنه استدل على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء ...» اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر»:

«وإن العلماء بالديار المصرية خصوصاً أهل مذهبة من الحنفية انكروا ذلك عليه»[1].

ومن تلك الأمور المستشنعات أن الحافظ قال كما في «إنباء الغمر».

«قوله: يا خير خلق الله، الراجح تفضيل الملائكة إلى غير ذلك ...».

وذكر الحافظ أيضاً في «إنباء الغمر» أن ممن أنكر على ابن أبي العز من الحنابلة:

---

(١) إنباء الغمر للحافظ ابن حجر (٢/٩٦).

« زين الدين ابن رجب ، وتقي الدين ابن مفلح وأخوه . . .» [١] .

ثم لماذا يعرض الدكتور سفر عن كلام ابن الهمام والزبيدي وملا علي القاري وغيرهم ؟ ومن المعلوم أن الحنفية ماتريدية .

ثالثًا : ما في الفقه الأكبر يخالف كلام المتمسلفة .

وفيه ص(٥٦) ما نصه : «ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له ولا ضد له ولا ند له ولا مثل له » انتهى .

وجاء أيضاً في «الفقه الأكبر » ص (٥٠) ما نصه :

«ويتكلم لا ككلامنا ، ونحن نتكلم بالآلات والحروف ، والله تعالى يتكلم بلا آله ولا حروف ، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق » .

وقال الشيخ ملا علي القاري ص (٢٩) من شرح الفقه الأكبر : « ومبتدعة الحنابلة قالوا : كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم ، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس ، للإحساس بتقديم الباء على السين في بسم الله ، ونحوه » .

رابعًا : لقد نسبت إلى الإمام أبي حنيفة أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش دون أن تذكر المصدر ، وصيغة (نقلوا) فيها تضعيف .

فالذي روى ذلك عن أبي حنيفة اثنان ، الأول : أبو مطيع البلخي وهو وضاع ، قال الذهبي في الميزان[٢] :

---

(١) إنباء الغمر للحافظ ابن حجر (٩٧/٢).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٥٧٤/١).

«قال الإمام أحمد لا ينبغي أن يروى عنه شيء. وعن يحيى بن معين: ليس بشيء».

وأورد أبا مطيع البلخي هذا الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»[١] وقال: «قال أبو حاتم الرازي: كان مرجئاً كذاباً ...».

وذكر الحافظ بأن الذهبي جزم بأن البلخي وضع حديثاً.

والثاني هو: نوح الجامع، قال العلماء: كان جامعاً لكل شيء إلا الصدق، وهو وضاع مشهور انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب»[٢].

* * *

ثم يقول الدكتور سفر:

٤ ـ الحنابلة: موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر فمنذ بدّع الإمام أحمد «ابن كلاب» وأمر بهجره ـ وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري ـ لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة، وحتى في أيام دولة نظام الملك ـ التي استطالوا فيها ـ وبعدها كان الحنابلة يخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة، ولم يكن ابن القشيري إلا واحداً ممن تعرض لذلك، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيما الحنابلة على محاربته أصدر الخليفة القادر منشور «الاعتقاد القادري» أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ.

وكذلك يفعل أتباعهم في عصرنا هذا بملء خطبهم الحماسية ومواعظهم

---

(١) لسان الميزان (٢/٣٣٥ ـ هندية).

(٢) (١٠/٣٣٣ وما بعدها)، من تهذيب التهذيب.

وقصصهم وما يسمونه بالكتب الفكرية لثقة قرائهم - من الشباب المتحمس - العمياء بهم ولجهل أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كان عليها سلفهم الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان .

هذا وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاصة بأئمة المذاهب المعتبرين ، بل هو منقول أيضاً عن أئمة السلوك الذين كانوا أقرب إلى السنة واتباع السلف ، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيراً من أقوالهم في ذلك ، وأنهم يعتبرون موافقة عقيدة الأشعرية منافياً لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتى أن عبد القادر الجيلاني لما سئل : « هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ قال : ما كان ولا يكون » .

التعليق :

١ ـ أمّا ابن كلاب فقد قال الذهبي (تلميذ ابن تيمية) في ترجمته في «السير» (١١/ ١٧٥) : «والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو في مناظريهم» وانظر إلى التعليق في أسفل تلك الصحيفة من «سير أعلام النبلاء» .

٢ ـ ما كان يقوله الإمام أحمد في مسائل التوحيد هو ما يقوله الأشاعرة أيضاً على الغالب وابن تيمية ومقلدوه يخالفونه في ذلك ! !

وإليكم بعض الأمثلة على ذلك :

أ ـ كان الإمام أحمد يؤول بعض النصوص في الصفات التي يفيد ظاهرها التجسيم والتشبيه . قال ابن كثير في «البداية والنهاية»[1] :

«روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١٠/٣٢٧).

بن حنبل تأوّل قول الله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه جاء ثوابه ... ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » .

ثم قال ابن كثير :

«وكلامه ـ أي الإمام أحمد ـ في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه » .

ب : وفي «طبقات الحنابلة » لابن أبي يعلى[1] أن الإمام أحمد كان يقول في عقيدته :

«والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش» .

وهذا مخالف لما حاولت إثباته يا د : سفر .

جـ : وفي طبقات الحنابلة[2] أن الإمام أحمد : «**أنكر على من يقول بالجسم ، وقال إنما الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل**» .

وهذا مخالف للذي ذهبت إليه من إثبات العلو الحسي الموهم للتجسيم .

فهذا الإمام أحمد ينفي التجسيم صراحة ! !

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ٢٩٧).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٨).

والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول :

«أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مشبه» كما في «السير» (٧/ ٢٠٢) .

(ثانياً) : لو علم سفر بأن الإمام البخاري رحمه الله تعالى صاحب الصحيح كان علي مذهب ابن كلاب أو كان يستمد مباحثه الكلامية منه لما تفوّه بهذا القول ! !

قال الحافظ ابن حجر في الفتح[1] ما نصه :

« مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفراء وغيرهم ، وأما مباحثه الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما» انتهى .

قلت : والكرابيسي وابن كلاب رحمهما الله تعالى كانا يقولان بأن لفظنا بالقرآن مخلوق ، قال الحافظ الذهبي في ترجمة الكرابيسي في «سير أعلام النبلاء»[2] .

« ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحرره في مسألة اللفظ وأنه مخلوق هو حق » انتهى .

وعلى ذلك الحق كان البخاري ومسلم خلافاً للإمام أحمد الذي كان

---

(١) فتح الباري (١/٢٤٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/٨٢).

يقول بأن من قال لفظي بالقرآن مخلوق (فهوَ جهمي) وفي روايات أخرى (فهو كافر) .

قال الحافظ الذهبي في[1] ترجمة الإمام مسلم ما نصه :

«كان مسلم بن الحجاج يظهر القول باللفظ ولا يكتمه فلما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم الاختلاف إليه ، فلما وقع بين البخاري والذهلي ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر ـ البخاري ـ وسافر من نيسابور ، قال : فقطعه أكثر الناس غير مسلم فبلغ محمد بن يحيى فقال يوماً : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس ثم بعث إليه بما كتب عنه على ظهر حمال ، قال : وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه» انتهى .. اهـ . بتصرف يسير .

والذي تجدر الإشارة إليه هو أنه لا مخالفة على التحقيق بين الإمام أحمد ومن ذكرنا ؛ لأن الإمام أحمد قد أراد بالمنع أن يسد باب الفتنة ولا شك أنه يعلم بداهة أن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، على حين رأى غيره ضرورة البيان لئلا يفضي إلى اعتقاد حلول القديم في الحادث كما حصل مع طائفة وهذا اختلاف منهم في تقدير المصلحة .

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٢).

[دحض إدعاء الدكتور سفر رجوع الإمامين الجويني والرازي]

ثم يقول الدكتور سفر :

هذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة ، فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل مما يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد جملة ، وأن في الصحيحين أحاديث موضوعة أدخلها الزنادقة ، وغيرها من العوام ، وانظر إن شئت ترجمة إمامهم المتأخر الفخر الرازي في الميزان ولسان الميزان .

وهاهنا حقيقة كبرى أثبتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم ـ كالجويني وابن أبي المعالي والرازي والغزالي وغيرهم ـ وهي حقيقة إعلان حيرتهم وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف ، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟

إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أي شيء رجعوا ؟ ولماذا رجعوا ؟ وإلى أي عقيدة رجعوا ؟

التعليق :

الجويني رجوعه إنما كان إلى التفويض وهو أحد المسلكين اللذين يجيزهما الأشاعرة وهذه كتب الجويني بين أيدينا وأيديهم فليأتونا ببرهان كلامهم إن كانوا صادقين .

ويدَّعون أيضا : أن الإمام الرازي تراجع عن مذهب الأشاعرة في مسألة الصفات والنصوص المعلومة التي يجري فيها الخلاف .

هذا هو مدعاهم .

ويجب علينا نحن قبل أن نقول كلمتنا أن نوضح مُدّعاهم هذا ثم بعد اتضاحه فأنا أجزم أن تهافته سيظهر لكل من له عقلٌ سليم .

أولاً : يجب أن نُعَرِّف بمذهب الأشاعرة في هذه المسألة .

فنقول :

مذهب أهل السنة والجماعة كلهم ومنهم الأشاعرة : أن الله تعالى لا يشابه أحداً من خلقه ، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله . وإن كل ما خطر على قلب بشر من صورة أو كيفية فيجب نفيه عنه تعالى ، لأن الصورة والكيف منتفيان في الأصل عنه تعالى .

وهم يقولون بتنزيه الله تعالى عن صفات البشر والحوادث والأجسام وكل ما يلزم عن كون الشيء جسماً وهي لوازم الأجسام مثل : الكون في الأمكنة والحركة والحجم والكيف والتركيب وغير ذلك .

وبناءً على هذا فالنصوص التي نقرأها في الكتاب والسنة ، فيتوهم منها بعض الناس معنى لا يليق بالله تعالى مما مضى وغيره ، ويقولون إن هذا هو الظاهر من هذه النصوص ، فنقول : ليس هذا هو الظاهر ، بل هذا هو ما تتخيله أنت ظاهراً ، ولا ظاهرَ إلا الحق ، فتعالى الله تعالى أن يجعل كلامه ظاهراً في أمرٍ باطلٍ ، وإنما الباطل هنا هو التوهم الذي ظهر في نفسك ، فالظاهر إنما هو وهمٌ قام في فكر إنسانٍ تصور أن هذا المعنى هو الظاهر من النص .

فلما ظهرت هذه المشكلة عند فساد تذوق الناس للغة العربية وضعف عقائدهم في الله تعالى وغلبة الأمور الحسية والتوهمات النفسية ، احتاج العلماء إلى أسلوب يعالجون به هذه المشكلة ، ويكون هذا الأسلوب واضحاً

متميزاً مدرَكاً مضبوطاً بقواعد تنسجم مع اللغة والأمور الصحيحة المعلومة من الدين بالضرورة ، ويكون سهلاً ودقيقاً في نفس الوقت ، متلائماً مع ما كان عليه السلف الصالح المشهود لهم بالخيرية ، ملائماً لطباع عامة الناس قدر الاستطاعة .

* * *

فتوصل علماء الأمة من الأشاعرة إلى توضيح مذهب محقق لكل هذه الشروط متكون من مرتبتين :

الأولى : وهي الأصل سموها التفويض .

والثانية : وهذه لا يلجأ إليها إلا عند الحاجة سموها التأويل .

كلا هاتين المرتبتين حقٌّ ولا تعارض بين الواحدة والأخرى .

* * *

ومعنى التفويض :

هو تفويض هذه النصوص إلى الله تعالى وعدم الخوض فيها والإيمان بها على سبيل الإجمال .

أي الإيمان بما علم الله أنه الحق ، وإمرارها كما جاءت بلا كيف ولا معنى ، مع تنزيه الله تعالى عن الاتِّصاف بشيء من سمات النقص كما مر .

وهذا هو الذي كان عليه جمهور السلف .

كانوا لا يخوضون في هذه الأمور ولا يتكلمون فيها ، بل ينهون عامة الناس عن الكلام فيها ، ويأمرونهم بتنزيه الله تعالى عن سمات النقص .

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء : والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات فقال : «**أمرها كما جاءت بلا تفسير**» . اهـ[١] .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : «وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال : كل ما وصف الله به نفسه في **كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه** . ومن طريق أبي بكر الضبعي قال مذهب أهل السنة في قوله الرحمن على العرش استوى قال **بلا كيف** والآثار فيه عن السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل» ا . هـ[٢] .

وورد في طبقات الحنابلة في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل ﷺ : « كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ تعالى يقول : لله تعالى يدان ، وهما صفة له ، ليستا **بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم** ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ـ والتركيب والأبعاض والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ، ولا له مرفق ولا عضلة ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم » . اهـ[٣]

وقال ابن الجوزي في مجالسه في المتشابهات (ص٥٩) يروى أن أحمد ابن حنبل ﷺ سأله ولده عبد الله عن قول رسول الله ﷺ (خَمَّرتُ طينةَ آدم بيدي أربعين صباحًا) فقال له : يا بني ، إذا سألت عن اليد في جهة الخالق فينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمك .. .. .. إلخ .

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٥/٨).

(٢) فتح الباري (٣٤٣/١٣).

(٣) طبقات الحنابلة (٣٩١/٢).

والمرتبة الثانية وهي التأويل ومعناها :

هي أن تصرف اللفظ الذي توهم بعض الناس أن ظاهره هو التجسيم والتشبيه وإثبات الجوارح والأدوات والحركات وغير ذلك من معان باطلة إلى معنى صحيح لقرينة .

وقد بيّنا نحن كيف توهم هؤلاء الناس هذا الوهم .

ولما كان بعض الناس لا يكتفون بالطريق الإجمالي في تنزيه الله كما مر في مرتبة التفويض ، إمّا لفساد معتقدهم كالحشوية .

ولما كانت هذه الأصناف موجودة في الناس ولا يخلو زمان منها ، احتيج إلى أسلوب تفصيلي لصدِّ مَنْ كانت هذه حالة .

يتم بهذا الأسلوب تفهيمه أن اللفظ ليس ظاهره ما فهمته ولا هو ما تبادر إلى ذهنك أو توهمته ، مما هو تشبيه محض مضاد للتوحيد ، بل الظاهر هو معنى يليق بالله تعالى .

ويتم بيان هذا الأمر لهؤلاء الناس **بواسطة أسلوب التأويل الذي حاصله :**

أنه صرف اللفظ عن ظاهره المتوهم لدى الأنفس الخبيثة أو الجلفة إلى معنى صحيح لقرينةٍ ، وهذه القرينة إما أن تكون لفظية أو حالية .

وتفصيل هذا الأسلوب موضح في المطوّلات ، وقد لجأ بعض السلف إلى هذا الأسلوب لما واجهوا الحالات التي ذكرناها .

ومما مضى تبين أن كلا من الأسلوبين أو المرتبتين حق صريح ووارد عن السلف الصالح ولا تناقض بينهما ؛ لأنهما في الحقيقة يكمل بعضهما بعضا .

ويلاحظ من شرحنا لهذين الأسلوبين أنَّ الأصل هو التفويض ، ولا يلجأ

إلى الثاني إلا لأسباب إما تفهيم قاصرٍ عن إدراك الحق أو ردّ شبهة لمشكك خبيث الطبع والقصد ؛ لغاية إعزاز الدين وإظهار أنه الحق الذي لا عوج فيه .

* * *

نعود إلى الكلام عن الإمام فخر الدين الرازي ، فنقول : هذا هو الذي كان عليه فخر الدين الرازي ، وهذا هو الذي مات عليه الإمام ، لم يحدث أنَّه تراجع عن هذا كله ، ولا عنْ بعض منه . وبيان هذا كما يلي :

كان الإمام فخر الدين في بداية حياته ولدى اشتهاره وقبل أن تحين وفاته كثير المناظرات مع المبتدعة من الحشوية وغيرهم ممن ضل عن فهم المعنى الحق ، وكان يجول في البلدان يتحدى من خالف مذهب الإسلام فيناظره ويبين له سقم كلامه وضعف حجته وبيانه .

ومعظم كتبه التي كتبها في حياته إما كانت رداً على الحشوية أو الفلاسفة أو على من غلط من المعتزلة وغيره من الناس .

ولم يصمد أمامه إنسان ، فأخرس الألسنة وأزال الباطل وثبت دعائم الحق ، على حسب الطاقة ، رحمه الله .

والرجل عندما يكون هذا حاله لا بد أن يتمسك بأسلوب التأويل ، الذي مرَّ بيانه فلا يمكن عند المناظرة مع هؤلاء الناس أن يقول لهم ـ خصوصاً الحشوية لأن الخلاف إنما هو معهم في هذه المسألة ـ فوِّضوا العلم إلى الله تعالى ، كيف وهم يعتقدون أن ما يقولون به إنما هو كلام الله تعالى والظاهر الصريح الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره ، بل لا بدَّ مِنْ بيان أن الأمر الذي يدعون أنه ظاهرٌ وواضح ، هو في الحقيقة باطل لا شك في هذا ، وهذا لا يتم إلا باستعمال أسلوب التأويل ، فهو الآلة التي تذبح بها خِرَاف الباطل . وهذا

هو ما كان عليه الإمام في عامة كتبه لأن حالة الناس الذين كان يواجههم كانت تفرض عليه ذلك .

فلما اقتربت الوفاة ، وحان الانتقال إلى الدار الآخرة ، عاد الإمام الفخر الرازي إلى الأصل في مذهبه (التفويض) ، لأنَّ مطلوب المرء في تلك الحال إنما هو السلامة ، وتفويض الأمر إلى الله تعالى هو السلامة .

والناظر في وصيته المذكورة لا يرى فيها تبرياً من مذهبه الذي كان عليه ، بل يرى منها تفويض أمره إلى الله تعالى .

* * *

ونزيد هنا كلاماً لمن أراد أن يستفيد :

الإمام الرازي كان يدعو إلى التفويض حتى قبل كتابة هذه الوصية أي في أثناء مصاولته للناس ومناظرته معهم ، وعلى هذا لا يكون هناك أي وجه لكلام المعارض .

ودليل هذا أنه قال في كتاب المعالم : « ... فلم يبق إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية ، وحمل الظواهر النقلية إما على التأويل وإما على تفويض علمها إلى الله سبحانه وتعالى ، وهو الحق » .

هذا كلامه في هذا الكتاب ، وهو صريح أنه لا يقول بحرمة التفويض ولا بحرمة التأويل ، ولكنه ترجح لديه أن التفويض هو الحق أي الأرجح وذلك لما ذكرناه من أنه الأسلم .

وذكر أيضاً هذا المعنى في كتاب الأربعين « ... فلم يبق إلا أن تصدق الدلائل العقلية ويشتغل بتأويل الظواهر النقلية أو يفوض علمها إلى الله » .

هذا هو كلامه الذي يقطع كلام كل إنسانٍ بعده ، فالأشاعرة عندهم فيما بينهم خلاف هل التأويل أرجح أو التفويض مع اتفاقهم على تنزيه الله تعالى .

أما خلافهم مع غيرهم من الحشوية فهو دائر بين التنزيه الذي يقول به الأشاعرة الذين هم أهل السنة ، وبين التشبيه والتجسيم .

وبهذا يكون قد ظهر بحول الله وقوته تهافت مَن ادعى أنَّ الإمام الرازي قد تراجع عن مذهبه ، وبأن هذا ما هو إلا كذب على أهل الحق ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

[ابن الجوزي موافق للأشاعرة في المعتقد والنووي أشعري أما الحافظ فكل الدنيا تعلم أشعريته وإمامته في علم الكلام لكن الدكتور يراه متذبذبا !]

ثم يقول الدكتور سفر :

وقد كان من الحنابلة من ذهب إلى أبعد من هذا كابن الجوزي وابن عقيل وابن الزاغوني ، ومع ذلك فهؤلاء كانوا أعداء ألداء للأشاعرة ، ولا يجوز بحال أن يعتبروا أشاعرة فما بالك بأولئك .

وليكن معلوماً أن ابتداء أمر الأشاعرة أنهم توسلوا إلى أهل السنة أن يكفوا عن هجرهم وتبديعهم وتضليلهم وقالوا : نحن معكم ندافع عن الدين وننازل الملحدين .

التعليق :

إن الأشاعرة هم الأغلبية .

ولم يتوسلوا إلى أحد ! !

بل هم أهل السنة .

وقولك هذا من المخادعة والمخاتلة :

فلم لم توضح لنا متى عادى هؤلاء العلماء الأشاعرة ؟

وأين مصدرك في هذا الإدعاء ؟ .

أما ابن الجوزي فقد كان إمامًا على عقيدة أهل السنة والجماعة ولا يهم عادى الأشاعرة أو وآلاهُم ، المهم هو موافقته في المعتقد وهو موافق لهم كما في « دفع شبهة التشبيه » و « زاد المسير » .

بيان من هم الأشاعرة :

قال الإمام الحافظ التاج السبكي في كتابه «معيد النعم ومبيد النقم» ص (٦٢) مبينًا من هم الأشاعرة :

«هؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال ، ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم ..» .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إمام الشافعية في وقته وصاحب كتاب «المهذب» الذي عليه وعلى شرحه للإمام النووي رحمه الله تعويل الشافعية ما نصه :

[فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو كافر . ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفّرهم فيكون كافراً بتكفيره لهم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «وما كفّر رجلٌ رجلاً إلا باء به أحدهما . . .»][(١)] .

وأنا لا أوافق الشيخ على جلالة قدره في تكفير أحد من أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله سائلاً المولى أن يغفر لي وله ولسائر المسلمين .

* * *

(١) انظر شرح اللمع للإمام الشيرازي طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأول ١٤٠٨ هـ (١/ ١١١).

إثبات أشعرية النووي:

قال في «شرح صحيح مسلم»[1]:

«اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين، أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم. والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تُتَأول على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم».

«والله تعالى مُنَزّهٌ عن الجسم والحد ..».

وقال الإمام الحافظ السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»[2] ما نصه:

«وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح صحيح مسلم للشيخ محيى الدين النووي وحذف من كلام النووي ما تكلّم به على أحاديث الصفات؛ **فإن النووي أشعري العقيدة**، لم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنفه مصنفه، وهذا عندي من كبائر

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٩/٣).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي الشافعي (١٩/٢).

الذنوب ، فإنه تحريف للشريعة ، وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من الصفات ، فقبّح الله فاعله وأخزاه ..» أهـ .

وأيضًا فالإمام النووي رحمه الله تعالى يقول في عدّة مواضع في كتبه «أصحابنا المتكلمون» ومن ذلك قوله في « شرح المهذب »[١] :

«قال أصحابنا المتكلمون : «التوفيق : خلق قدرة الطاعة ، والخذلان : خلق قدرة المعصية ، والموفق في شيء لا يعصي في ذلك الشيء إذ لا قدرة له على المعصية ، قال إمام الحرمين : والعصمة هي التوفيق ..» أ . هـ .

* * *

كلام الدكتور سفر في مفخرة المسلمين الحافظ ابن حجر العسقلاني :

أما الحافظ ابن حجر فيكفي أن الدنيا تعلم أشعريته وإمامته في علم الكلام ، أما الدكتور سفر فيكفي أن تعلم ما قاله : **ولو قيل إن الحافظ ـ رحمه الله ـ كان متذبذبا في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب كما يدل عليه شرحه لكتاب التوحيد والله أعلم أ . هـ .**

والكلام لا يحتاج إلى تعليق ! ! ! .

ومن المناسب أن نبين هنا أن الدكتور سفر يعمل بطريقة رمتني بدائها وانسلت .

وسنحاول في الفقرة التالية بيان معنى عقيدة التشبيه مع نقل جزء يسير من كلام ابن تيمية لنر أين يقف المتمسلفة من هذه العقيدة .

* * *

---

(١) المجموع ٧٤/١.

بيان المقصود بالتشبيه والتجسيم

التشبيه لغة واصطلاحًا :

التشبيه في اللغة :

الشَّبَهُ والشِّبْهُ والشَّبيهُ : المثل ، والجمع أشباه . وأشبه الشيء الشيء : ماثله . وفي المثل : من أشبه أباه فما ظلم ، وأشبهت فلانا وشابهته واشتبه علي وتشابه الشيئان واشتبها : أشبه كل واحد صاحبه . وفي التنزيل : ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾ [الأنعام : من الآية٩٩] . وشبهه إياه وشبهه به مثله . والمشتبهات من الأمور : المشكلات . والمتشابهات : المتماثلات . وتشبه فلان بكذا . والتشبيه : التمثيل[1] .

وعلى هذا فالتشبيه : «**هو إثبات المماثلة بين الله تعالى وبين شيء من خلقه بوجه من الوجوه**» .

وقولنا : بوجه من الوجوه قيد للاحتراز عن انحصار التشبيه في المماثلة من كل وجه ، بل يكفي لوقوعه وقوع التمثيل ولو في صفة واحدة ، فالقول به خطر شديد .

قال ابن البنا البغدادي الحنبلي : وأما المشبهة والمجسمة فهم الذين يجعلون صفات الله عز وجل مثل صفات المخلوقين[2] .

ولشناعة أمر التشبيه تبرأ السلف الصالح من التشبيه وأهله ونزهوا عقائدهم ، وأقوالهم في صفات الله سبحانه عن هذه الجريمة النكراء .

---

(١) لسان العرب ـ ابن منظور (٥٠٣/٣١) : مادة : شبه.

(٢) المختار في أصول السنة ص٧٧ط : مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة.

وقد ساق الإمام البيهقي في سننه ما يفيد هذا المعنى مثل :

« أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر محمد أحمد بن بالويه ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا الهيثم بن خارجه ثنا الوليد بن مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيفية[١] » . اهـ .

وقال البيهقي : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا والنزول والمجيء **صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جل الله تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا** .

قلت : وكان أبو سليمان الخطابي رحمه الله يقول إنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدل من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت وهذه صفة الأجسام والأشباح فأما نزول من **لا تستولي عليه صفات الأجسام** فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لا يتوجه على صفاته كيفية ولا على أفعاله كمية سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير[٢] » . اهـ .

---

(١) سنن البيهقي (٣/٢) أ.هـ

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/٢).

ولنقف عند بعض الأمور في هذا النص منها :

أولاً : قوله : (التي جاءت في التشبيه ...) :

يفيد صحة ما ذكره علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ، من أنَّ هذه النصوص موهمة للتشبيه إذا حملت على ظاهرها .

قال الإمام اللقاني في جوهرة التوحيد :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

فقوله أوهم التشبيها ، مساوٍ لقوله : هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه .

ثانيا : قولهم (أمروها كما جاءت ....) .

هذه العبارة تفهم على وجهها الصحيح إذا عرفنا ما هو المقصود بإمرارها أو المرور عليها كما جاءت ، فالإمرار في لغة العرب يعني المجاوزة وعدم التعمق أو التأمل في الشيء الذي نمر عليه ، يؤيده ما ذكره علماء اللغة في تفسير هذه المادة (مرر) ، فقد ورد في معاجم اللغة :

مرَّ عليه وبه يمرُّ مرًّا أي اجتاز . ومرَّ يمر مرًّا ومرورا : ذهب واستمر مثله . قال ابن سيده : مر يمر مرا ومرورا جاء وذهب ومر به ، ومره : جاز عليه وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف فاوصل الفعل وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذًا حرام

وقوله عز وجل : ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾[1]

---

(١) الأعراف : من الآية١٨٩.

فمرت به أي استمرت به يعني المني قيل : قعدت وقامت فلم يثقلها[1]

ومعنى هذا أن إمرارها يقتضي مجاوزتها وعدم الوقوف عليها وترك علم معناها لله تعالى ، وهذا هو التفويض الذي عليه السلف .

وقال الذهبي[2] : والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات فقال : **أمرها كما جاءت بلا تفسير** . ا هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح[3] :

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال كل ما وصف الله به نفسه في **كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه** .

ومن طريق أبي بكر الضبعي قال مذهب أهل السنة في قوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ قال **بلا كيف** والآثار فيه عن السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل » أ. هـ

إذا علم هذا تبين غلط من قال : إن التفويض الذي عليه السلف هو علم المعنى وتفويض الكيف .

لأن الذي علم المعنى لا يقال له فوض .

وكيف يفوض شيئاً علم معناه ؟

فهذا تناقض .

يضاف إليه مخالفة السلف في إثبات الكيف لله تعالى .

---

(١) تاج العروس للزبيدي ، ولسان العرب لابن منظور ، والصحاح للجوهري ، مادة : مرر.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠٥/٨).

(٣) فتح الباري (٣٤٣/١٣).

فبينما نرى تضافر نصوص السلف صريحة في نفي الكيف عن ذات الله وصفاته، نرى المشبهة يثبتون لله تعالى كيفًا يفوضون معرفته لله ! ! !، وهذا يتبين من ثالثًا .

وهذا لا ينفي الفهم الإجمالي، فنعم للفهم الإجمالي ولا للفهم التكييفي .

ثالثًا : قولهم (بلا كيفية)، يفيد نفي الكيف عن الله تعالى وعن صفاته العلى .

فالله سبحانه وتعالى لا كيف لذاته العلية، ولا كيف لصفاته العُلى، كما دل عليه خبر البيهقي السالف ويضاف إليه ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء[1] عن ربيعة بن عبد الرحمن شيخ الإمام مالك : وقال أحمد بن عبدالله العجلي في تاريخه : حدثني أبي قال : قال ربيعة : وسئل كيف استوى ؟ فقال : **الكيف غير معقول**، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق . اهـ .

وذكره الحافظ في الفتح من رواية اللالكائي عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، فقال : «وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت : الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر» . اهـ[2] .

ما رواه البيهقي قال :

« وأخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه أنبأ أبو محمد بن حيان ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي ثنا حفص بن عمر المهرقاني ثنا أبو داود

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٦٠).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٤٢).

وهو الطيالسي قال كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث **ولا يقولون كيف** وإذا سئلوا أجابوا بالأثر، وقال الإمام الترمذي في سننه »[1].

وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث ـ حديث الصدقة ـ وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا قد ثبتت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم **ولا يقال كيف** هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث **أمروها بلا كيف** وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة» . اهـ .

فتأمل قوله : ولا يقال كيف .

وقال ابن السمعاني في الأنساب[2] :

« قال البصيري : سمعت أبا الحسين أحمد بن الحسين الخفاف يقول : سمعت الشيخ الجليل أبا محمد المزني يقول : حديث النزول قد صح، والإيمان به واجب، **ولكن ينبغي أن يعرف أنه كما لا كيف لذاته لا كيف لصفاته** . ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ في تاريخ نيسابور فقال : أبو محمد المزني، كان إمام أهل العلم والوجوه وأولياء السلطان بخراسان في عصره بلا مدافعة » . اهـ .

فهذه نصوص السلف الصالح التي تنفي الكيف عن ذات الله تعالى وصفاته .

---

(١) كتاب الزكاة باب ما جاء في فضل الصدقة رقم (٥٩٨).
(٢) الأنساب للسمعاني (٢٧٨/٥).

وأصرحها قول أم المؤمنين أم سلمة ﵂ : الكيف غير معقول .

وغير المعقول هو المستحيل في ذاته .

ولا شك أن هذه الأمور الاعتقادية مما لا مجال لاجتهاد الصحابة فيها ، فيكون مرفوعًا إلى النبي ﷺ .

فمن قال إن السلف علموا معاني هذه الصفات ، وفوضوا كيفها لله تعالى فقد غلط على السلف الصالح وحكى مذهبهم حكاية تخالف نصوص التفويض التام والإمرار والسكوت وعدم الخوض أو التفسير هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فقد خالف السلف والخلف في مسألة الكيف التي نفاها السلف نفيًا قاطعًا لا يحتمل التأويل .

* * *

إذا علمت هذا فاعلم أن التجسيم فرع عن التشبيه ونوع من أنواعه .

فالتجسيم : هو نسبته تعالى إلى الجسمية والتحيز والحد .. إلخ .

فالجسم في اللغة : جماعة البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق[1] .

وقد صرح السلف الصالح بالتبرؤ من نسبة الجسمية لله تعالى ، كما صرحوا بالتبرؤ من التشبيه ، بل كل ما ورد في تشنيعهم على المشبهة صالح لإيراده على المجسمة ، ضرورة أن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، والتشبيه أعم كما سيأتي .

ويدخل في التجسيم إثبات الحد لله تعالى ، وإثبات ظواهر آيات الصفات

---

(١) لسان العرب لابن منظور مادة : جسم.

أو الإضافات وحملها على المعنى اللغوي المقول على المخلوق مع عدم نفي المماثلة والجسمية ونحو ذلك مما يتعالى الله عنه ويتقدس .

ورد في طبقات الحنابلة[1] في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل ﷺ :

« كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ تعالى يقول : لله تعالى يدان ، وهما صفة له ، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ، ولا له مرفق ولا عضلة ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم » أ . هـ

انظر إلى قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد . إلخ » .

فمفهوم كلامه أن هذا اللفظ على ظاهره وإطلاقه له مفهوم وظاهر متبادر إلى الذهن من الوضع اللغوي والاستعمال البشري هذا المفهوم له لوازم ذهنية مثل التبعيض : المرفق ـ العضلة...إلخ لا تليق بذات الله تعالى .

فأهل السنة والجماعة ينفون ـ ولا يتوقفون أبدًا ـ هذه اللوازم الباطلة عن صفاته تعالى .

فأين هذا ممن يدعي أن مذهب السلف هو فهم هذه الآيات على ظواهرها المتبادرة إلى الذهن من الوضع اللغوي ، وكأنه فهم أن مراد السلف من الإجراء على الظاهر هو الحمل على المعنى اللغوي العام .

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/٣٩١).

وهذا ينفيه الإمام أحمد صراحة بقوله السالف : « ولا فيما يقتضي .. إلخ » .

وينبغي أن يفهم إجراء الآيات على ظواهرها في ضوء قولهم « أمروها كما جاءت ، وقرائتها تفسيرها ، وأيضًا قول الإمام أحمد إلا ما نطق به القرآن » .

وقال أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد :

« وأنكر أحمد على من قال بالجسم ، وقال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم - يعني الجسم - على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله سبحانه وتعالى خارج عن ذلك ، ولم يجئ في الشريعة ذلك . ا . هـ نقله الحافظ البيهقي في مناقب الإمام أحمد ، وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلى : أن الإمام أحمد كان يقول : والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش » أ . هـ الطبقات (٢٩٧/٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي في مجالسه في المتشابهات (ص٥٤) : **« وليس الخلاف في اليد وإنما الخلاف في الجارحة ، وليس الخلاف في الوجه وإنما الخلاف في الصورة الجسمية ، وليس الخلاف في العين ، وإنما الخلاف في الحدقة » . . اهـ .**

وقال ابن الجوزي في المصدر السابق (ص٥٩) يروى أن أحمد ابن حنبل ﷺ **سأله ولده عبد الله عن قول رسول الله ﷺ « خمَّرتُ طينةَ آدم بيدي أربعين صباحًا » فقال له : « يا بني ، إذا سألت عن اليد في جهة الخالق فينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمك ... ... إلخ » .**

فأين يذهب من يدعي أن السلف الصالح توقفوا في إثبات أو نفي الجسمية لله تعالى ؛ لأن النصوص لم ترد بذلك بنفي ولا إثبات .

وها هي نصوص السلف ناطقة بكذب دعواه وبطلانها.

حيث صرحوا بذم الأعم وهو التشبيه، وذم الأخص وهو التجسيم، ونسبوا قائله إلى التبديع بل إلى التكفير والخروج من ملة المسلمين.

وأعود إلى ما نقلته عن إمام الصوفية (الجيلاني) فأقول: نعم فهذا هو صحيح اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل ولا يكون ولياً بلا هذا الاعتقاد.

* * *

وسأعرض لك فيما يلي مجموعة من النقول عن كبار الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم والتي تدل على تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة.

قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي ﷺ (٤٠ هـ) ما نصه: « كان ـ الله ـ ولا مكان، وهو الآن على ما ـ عليه ـ كان » . اهـ.. أي بلا مكان[١].

وقال أيضا: «إن الله تعالى خلق العرش إظهارًا لقدرته لا مكانا لذاته » أهـ[٢].

وقال أيضا: «من زعم أن إلهنا محدود فقد جهل الخالق المعبود » . اهـ.. « المحدود: ما له حجم صغيرا كان أو كبيرا » [٣].

وقال التابعي الجليل الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي

---

(١) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص٣٣٣).
(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص٣٣٣).
(٣) حلية الأولياء: ترجمة علي بن أبي طالب (١/٧٣).

رضي الله عنهم (٩٤ هـ) ما نصه : «أنت الله الذي لا يحويك مكان » أهـ[١] .

وقال أيضا : « أنت الله الذي لا تحد فتكون محدودا » أ. هـ[٢] .

وقال الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم (١٤٨ هـ) ما نصه : «من زعم أن الله في شئ ، أو من شئ ، أو على شئ فقد أشرك . إذ لو كان على شئ لكان محمولا ، ولو كان في شئ لكان محصورا ، ولو كان من شئ لكان محدثا ـ أي مخلوقا» أهـ[٣] .

قال الإمام المجتهد أبو حنيفة النعمان بن ثابت ﷺ (١٥٠ هـ) أحد مشاهير علماء السلف إمام المذهب الحنفي ما نصه : «والله تعالى يُرى في الآخرة ، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كميّة ، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة » . اهـ..[٤]

وقال أيضا في كتابه الوصية : «ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حق» . اهـ[٥] .

وقال أيضًا : « قلت : أرأيت لو قيل أين الله تعالى ؟ فقال ـ أي أبو حنيفة ـ : يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شئ ، وهو خالق كل شئ» . اهـ[٦] .

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٤/ ٣٨٠).

(٢) إتحاف السادة المتقين (٤/ ٣٨٠).

(٣) ذكره القشيري في رسالته المعروفة بالرسالة القشيرية (ص ٦).

(٤) ذكره في الفقه الأكبر ، انظر شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص ١٣٦ ـ ١٣٧).

(٥) الوصية : (ص ٤) ، ونقله ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص١٣٨).

(٦) الفقه الأبسط ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢٥).

وقال أيضا : «ونقر بأن الله سبحانه وتعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه ، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج ، فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين ، ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا » . اهـ[١] .

وقال الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي ﷺ إمام المذهب الشافعي (٢٠٤ ص) ما نصه : «إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته » . اهـ[٢] .

وأما الإمام المجتهد الجليل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١ هـ) ﷺ إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة ، فقد ذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي أنه كان من المنزهين لله تعالى عن الجهة والجسمية ، ثم قال ابن حجر ما نصه : «وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه » . اهـ[٣] .

وكذا كان على هذا المعتقد الإمام شيخ المحدثين أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح (٢٥٦ هـ) فقد فهم شراح صحيحه أن

---

(١) كتاب الوصية ، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص٢) ، وملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص٧٥) عند شرح قول الإمام : ولكن يده صفته بلا كيف.

(٢) إتحاف السادة المتقن (٢/ ٢٤).

(٣) الفتاوى الحديثية (ص ١٤٤).

البخاري كان ينزه الله عن المكان والجهة .

وقال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ) في رسالته (العقيدة الطحاوية) ما نصه : «وتعالى ـ أي الله ـ عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» . اهـ .

وقال الحافظ محمد بن حبان (٣٥٤ هـ) صاحب الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان ما نصه : «الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيحتوى ، ولا له أجل معدود فيفنى ، ولا يحيط به جوامع المكان ولا يشتمل عليه تواتر الزمان» [١] .

وقال أيضا ما نصه : «كان ـ الله ـ ولا زمان ولا مكان» . اهـ[٢] .

وقال أيضا : «كذلك ينزل ـ يعني الله ـ بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان» . اهـ[٣] .

وقال أيضاً : «والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان لم يجز أن يقال الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض بل يبصر كيف يشاء بلا آلة ويسمع بلا أذنين وسماخين والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيف نزولهم جل

---

(١) الثقات (١/ ١).

(٢) صحيح ابن حبان ، أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٤).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٦).

ربنا وتقدس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين »[١] .

وقال أيضاً تعليقا على حديث : « عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال ثم يلقى في النار فتقول هل من مزيد حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها فتقول قط قط » .

وقال أيضًا : « هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعا من الكفار والأمكنة في النار فتمتلئ فتقول قط قط ، تريد حسبي حسبي ، لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع ، قال الله جل وعلا ﴿لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ﴾ يريد موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه »[٢] .

وقال أبو حاتم ﷺ : « قوله ﷺ « إلا كأنما يضعها في يد الرحمن » .

هذه أخبار أطلقت من هذا النوع توهم من لم يحكم صناعة العلم أن أصحاب الحديث مشبهة عائذ بالله أن يخطر ذلك ببال أحد من أصحاب الحديث ولكن أطلق هذه الأخبار بألفاظ التمثيل لصفاته على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم دون تكييف صفات الله جل ربنا عن أن يشبه بشيء من المخلوقين أو يكيف بشيء من صفاته إذ ليس كمثله شيء »[٣] .

---

(١) صحيح ابن حبان ٣/ ٢٠٠.

(٢) صحيح ابن حبان ١/ ٥٠١.

(٣) صحيح ابن حبان ٢/ ٥٠٤.

وقال أبو حاتم ﷺ : « الله أجل وأعلى من أن ينسب إليه شيء من صفات المخلوق إذ ليس كمثله شيء ، وهذه ألفاظ خرجت من ألفاظ التعارف على حسب ما يتعارفه الناس مما بينهم ، ومن ذكر ربه جل وعلا في نفسه بنطق أو عمل يتقرب به إلى ربه ذكره الله في ملكوته بالمغفرة له تفضلا وجودًا ، ومن ذكر ربه في ملأ من عباده ذكره الله في ملائكته المقربين بالمغفرة له وقبول ما أتى عبده من ذكره ومن تقرب إلى البارئ جل وعلا بقدر شبر من الطاعات كان وجود الرأفة والرحمة من الرب منه له أقرب بذراع ، ومن تقرب إلى مولاه جل وعلا بقدر ذراع من الطاعات كانت المغفرة منه له أقرب بباع ومن أتى في أنواع الوسائل ووجود الرأفة والرحمة والمغفرة بالسرعة كالهرولة والله أعلى وأجل»[1] .

وقال الشيخ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ هـ) صاحب «معالم السنن » ما نصه : «وليس معنى قول المسلمين إن الله على العرش هو أنه تعالى مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته ، لكنه بائن من جميع خلقه ، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به ونفينا عنه التكييف إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[2] .

وقال الحافظ المؤرخ ابن عساكر نقلاً عن أبي عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني : « وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل ـ أي بالباقلاني ـ فليس للسنة عنه غنى أبدا » .

---

(١) صحيح ابن حبان (٣/٩٤ ـ ٩٥).

(٢) أعلام الحديث : كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (سورة الروم/٢٧) (١٤٧/٢).

قال : وسمعت الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي رحمه الله وهو عبد الواحد بن أبي الحسن بن عبد العزيز بن الحرث يقول : اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ـ يعني الباقلاني ـ على مخدة واحدة سبع سنين .

قال الشيخ أبو عبد الله : وحضر الشيخ أبو الفضل التميمي يوم وفاته العزاء حافيا مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادي بين يدي جنازته : «هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين ، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة ردا على الملحدين » ، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يبرح ، وكان يزور تربته كل يوم جمعة في الدار» أ .هـ[١] .

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (٤٥٨ هـ) ما نصه : «والذي روي في آخر هذا الحديث[٢] إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء ، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة ، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان . واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي (ﷺ) « أنت الظاهر فليس فوقك شئ ، وأنت الباطن فليس دونك شئ » ، وإذا لم يكن فوقه شئ ولا دونه شئ لم يكن في مكان» . اهـ[٣] .

---

(١) تبيين كذب المفتري : ترجمة الباقلاني (ص٢٢١).

(٢) أي حديث : «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى» ، وهو حديث ضعيف.

(٣) الأسماء والصفات (ص٤٠٠).

وقال أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه (٥١٣ هـ) ما نصه: «تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، هذا عين التجسيم، وليس الحق بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها». اهـ[1].

وقال القاضي الشيخ أبو الوليد محمد بن أحمد قاضي الجماعة بقرطبة المعروف بابن رشد الجد المالكي (٥٢٠ هـ) ما نصه: «ليس ـ الله ـ في مكان، فقد كان قبل أن يخلق المكان». اهـ.. ذكره ابن الحاج المالكي في كتابه «المدخل»[2].

وقال الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر الدمشقي (٥٧١هـ) في بيان عقيدته التي هي عقيدة أبي الحسن الأشعري نقلاً عن القاضي أبي المعالي بن عبد الملك ما نصه: «قالت النجارية: إن البارئ سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة. وقالت الحشوية والمجسمة: إنه سبحانه حالّ. في العرش وإن العرش مكان له وهو جالس عليه فسلك طريقة بينهما فقال: كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه». اهـ[3].

قال الإمام الحافظ المفسر عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) ما نصه: «الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا يحويه مكان ولا يوصف بالتغير والانتقال». اهـ[4].

---

(١) الباز الأشهب: الحديث الحادي عشر (ص٨٦).

(٢) المدخل: فصل في الاشتغال بالعلم يوم الجمعة (٢/١٤٩).

(٣) تبيين كذب المفتري (ص١٥٠).

(٤) دفع شبه التشبيه (ص٥٨).

وقال أيضًا: افترى أقوام يسمعون أخبار الصفات فيحملونها على ما يقتضيه الحس، كقول قائلهم: ينزل بذاته إلى السماء وينتقل، وهذا فهم رديء، لأن المنتقل يكون من مكان إلى مكان، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه، ويلزم منه الحركة، وكل ذلك محال على الحق عز وجل» . اهـ[1] .

وقال الشيخ أبو منصور ـ فخر الدين عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن عساكر (٦٢٠ هـ) عن الله تعالى ما نصه: «موجود قبل الخلق ليس له قبل ولا بعد، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف، ولا كل ولا بعض، ولا يقال متى كان، ولا أين كان ولا كيف، كان ولا مكان، كون الأكوان، ودبر الزمان، لا يتقيد بالزمان، ولا يتخصص بالمكان» . اهـ[2] .

وقال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي (٦٤٦هـ) مثنيا على العقيدة التي كتبها الشيخ عبد العزيز ابن عبد السلام ومما جاء في هذه العقيدة قول ابن عبد السلام: «كان ـ الله ـ قبل أن كون المكان ودبر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان» . اهـ. ومن جملة ما ذكره في ثنائه قوله: «ما قاله ابن عبد السلام هو مذهب أهل الحق، وأن جمهور السلف والخلف على ذلك، ولم يخالفهم إلا طائفة مخذولة، يخفون مذهبهم ويدسونه على تخوف إلى من يستضعفون علمه وعقله» . اهـ[3]

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام الأشعري الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠هـ) ما نصه: «ليس ـ أي الله ـ بجسم مصوَّر، ولا جوهر محدود

---

(١) صيد الخاطر (ص ٤٧٦).

(٢) طبقات الشافعية (٨ ١٨٦).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ترجمة عبد العزيز بن عبد السلام (٨/ ٢٣٧).

مُقدَّر ، ولا يشبه شيئا ، ولا يُشبهه شيئ ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات ، كان قبل أن كوَّن المكان ودبَّر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان» . اهـ[١]

وقال الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي الأشعري (٦٧٦هـ) ما نصه «إن الله تعالى ليس كمثله شيئ ، منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق» . اهـ[٢] .

وقال العلامة الأصولي الشيخ أحمد بن إدريس القَرَافي المالكي المصري (٦٨٤ هـ) أحد فقهاء المالكية ما نصه : «وهو ـ أي الله ـ ليس في جهة ، ونراه نحن وهو ليس في جهة » . اهـ[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الأشعري (٨٥٢هـ) ما نصه : «ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالا على الله أن لا يوصف بالعلو ، لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى ، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك ورد في صفته العالي والعلي والمتعالي ، ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيئ علما جلّ وعز » . اهـ[٤] .

وأيضًا عند شرح حديث النزول ما نصه : «استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور[٥] لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز ،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى : ترجمة عبد العزيز بن عبد السلام (٨/ ٢١٩).

(٢) شرح صحيح مسلم (٣/١٩).

(٣) الأجوبة الفاخرة (ص ٩٣).

(٤) فتح الباري (٦/ ١٣٦).

(٥) أي أهل السنة والجماعة.

تعالى الله عن ذلك » . اهـ[١] .

وقال أيضا : « فمعتمد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزه عن الحركة والتحول والحلول ، ليس كمثله شئ » . اهـ[٢] .

وقال الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (٩٣٣هـ) في شرحه على صحيح البخاري ما نصه : «ذات الله منزه عن المكان والجهة» . اهـ[٣] .

وقال أيضا ما نصه : «قول الله تعالى « وُجُوهٌ » هي وجوه المؤمنين « يَوْمَئِذٍ » يوم القيامة «نَّاضِرَة حسنة ناعمة » إلى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ » بلا كيفية ولا جهة ولا ثبوت مسافة . . اهـ[٤] .

وقال الشيخ القاضي زكريا الأنصاري الشافعي الأشعري (٩٢٦ هـ) في شرحه على «الرسالة القشيرية » ما نصه : « إن الله ليس بجسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا زمان » . اهـ[٥] .

وقال أيضا عن الله ما نصه : «لا مكان له كما لا زمان له لأنه الخالق لكل مكان وزمان» . اهـ[٦] .

وقال في تفسيره ما نصه : «هو تعالى منزه عن كل مكان » . اهـ[٧] .

---

(١) فتح الباري (٣/ ٣٠).
(٢) فتح الباري ٧/ ١٢٤).
(٣) إرشاد الساري (١٥/ ٤٥١).
(٤) إرشاد الساري (١٥/ ٤٦٢).
(٥) حاشية الرسالة القشيرية (ص ٢).
(٦) حاشية الرسالة القشيرية (ص ٥).
(٧) فتح الرحمن : تفسير سورة الملك (ص ٥٩٥).

وقال الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن حجر الهيتمي الأشعري (٩٧٤هـ) ما نصه: «عقيدة إمام السُّنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامّة في تنزيه الله تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوّا كبيرا من الجهة والجسمية وغيرهما من سائر سمات النقص، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مطلق، وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشئ من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه». اهـ[1].

وقال الشيخ العلامة أبو البركات أحمد بن محمد الدردير المالكي المصري (١٢٠١هـ) عن الله تعالى ما نصه: «منزهٌ عن الحلول والجهة والاتصال والانفصال والسَّفه»[2].

وقال الحافظ اللغوي الفقيه السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي (١٢٠٥هـ) ما نصه: «إنه سبحانه لا مكان له ولا جهة». اهـ[3].

وذكر الشيخ محمد الخضر الشنقيطي (١٣٥٣هـ) مفتي المدينة المنورة في كتابه «استحالة المعية بالذات» تنزيه الله عن المكان والجهة، ومما ورد فيه: «إن الله تعالى ليس بجسم، فلا يحتاج إلى مكانٍ يستقر فيه، فقد كان ولا مكان...والبارئ ..... سبحانه لا تحويه جهة إذ كان موجودا ولا جهة». اهـ[4].

---

(١) الفتاوى الحديثية (ص ١٤٤).

(٢) الخريدة البهية (ضمن مجموع مهمات المتون) (رقم البيت ٣١ ص٢٥).

(٣) إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٤).

(٤) استحالة المعية بالذات: المبحث الثامن في النزول والصعود والعروج (ص ٢٧٧).

وجاء في مجلة دعوة الحق تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالمملكة المغربية ما نصه (٤) : «يتفق الجميع من علماء سلف أهل السنة وخلفهم ـ وكذا العقلانيون من المتكلمين ـ على أن ظاهر الاستواء على العرش بمعنى الجلوس على كرسي والتمكن عليه والتحيز فيه مستحيل ، لأن الأدلة القطعية تنزه الله تعالى عن أن يشبه خلقه أو أن يحتاج الى شيء مخلوق ، سواء أكان مكانا يحل فيه أو غيره ، وكذلك لأنه سبحانه نفى عن نفسه المماثلة لخلقه في أي شيء ، فأثبت لذاته الغنى المطلق فقال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ا. هـ[1] .

وجاء في مجلة الأزهر وهي مجلة دينية علمية تاريخية تصدرها مشيخة الأزهر بمصر ، انتدب الأزهر الشريف بمصر لهؤلاء ، فنشر أكثر من مقال لإبطال مزاعمهم تحت عنوان «تنزيه الله عن المكان والجهة» .

ومما جاء فيها : «والأعلى» صفة الرب ، والمراد بالعلو العلو بالقهر والاقتدار لا بالمكان والجهة ، لتنزهه عن ذلك» ا. هـ[2] .

وهذا المقال صدر عن مشيخة الأزهر منذ أكثر من ستين سنة مما يدل على حِرصه على التصدي والرد على الشبهات .

* * *

---

(١) مجلة دعوة الحق : العددان ٣٠٥ ـ ٣٠٦ (ص ٦٥ سنة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤م).

(٢) مجلة نور الاسلام مجلة الأزهر : (مجلد ٢/ جزء٤/ ص ٢٨٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠هـ) ، (ومجلد ٢/ جزء٩/ ص٦٣ رمضان سنة ١٣٥٠هـ) . (مجلد ٩/ جزء ا/ ص١٦) المحرم سنة ١٣٥٧ هـ).

بيان أصل نشوء التشبيه عند أهل الإسلام :

قال أبو محمد ابن حزم في الفِصَلِ :

«في أول ورقة من توراة اليهود التي عند ربانييهم وعانانيهم وعيسويه حيث كانوا في مشارق الأرض ومغاربها لا يختلفون فيها على صفة واحدة ، لو رام أن يزيد فيها لفظة أو ينقص أخرى لافتضح عند جميعهم مبلغة ذلك إلى أحبارهم الذين كانوا أيام ملك الهارونية لهم قبل الخراب الثاني بدهر يذكرون أنها مبلغة ذلك من أولئك إلى عذراء الوراق الهاروني ففي صدرها : «قال الله تعالى اصنع بناءِ آدم كصورتنا كشبهنا» ، قال أبو محمد بن حزم : ولو لم يقل إلا كصورتنا لكان له وجه حسن ومعنى صحيح ، وهو أن نضيف الصورة إلى الله تعالى إضافة الملك والخلق ، كما تقول هذا عمل الله ، وتقول للقرد والقبيح والحسن : هذه صورة الله ، أي تصوير الله ، والصفة التي انفرد بملكها وخلقها . لكن قوله كشبهنا منع التأويلات وسد المخارج وقطع السبل ، وأوجب شبه آدم لله عز وجل ولا بد ضرورةً ، وهذا يُعْلَمُ بطلانه ببديهة العقل إذ الشبه والمثل واحد ، وحاشى لله أن يكون له مثل أو شبه . أهـ»[1]

وقال الإمام العلامة أبو المظفر الإسفراييني صاحب كتاب التبصير في الدين بخصوص المشبهة منهم :

« هم الأصل في التشبيه ، وكل من قال قولا في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسج على منوالهم » . اهـ .

* * *

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (١١٧/١) ، طبعة دار المعرفة ـ بيروت.

الأصول المنهجية لعقائد المشبهة والمجسمة :

قال الإمام أبو الحسن الأشعري مبينًا طرائق المجسمة والمشبهة :

« هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم قد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون إن البارئ جل ثناؤه ليس بجسم ولا محدود ولا ذي نهاية ونحن الآن نخبر أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم اختلفت المجسمة فيما بينهم في التجسيم وهل للبارئ تعالى قدر من الأقدار وفي مقداره على ست عشرة مقالة :

فقال هشام بن الحكم : إن الله جسم محدود عريض عميق طويل طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه نور ساطع له قدر من الأقدار بمعنى أن له مقدارًا في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان ، وحكى عنه أنه قال هو جسم لا كالأجسام ومعنى ذلك أنه شيء موجود ، وقد ذكر عن بعض المجسمة أنه كان يثبت البارئ ملونًا ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومجسة وأن يكون طويلاً وعريضًا وعميقًا ، وزعم أنه في مكان دون مكان ، متحرك من وقت خلق الخلق .

وقال قائلون : إن البارئ جسم وأنكروا أن يكون موصوفًا بلون أو طعم أو رائحة أو مجسة أو شيء مما وصف به هشام غير أنه على العرش مماس له دون سواه

واختلفوا في مقدار البارئ بعد أن جعلوه جسمًا فقال قائلون هو جسم وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن وهو مع ذلك متناه غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم لأنه أكبر من كل شيء ، وقال بعضهم مساحته على قدر العالم ، وقال بعضهم إن البارئ جسم له مقدار في المساحة

ولا ندري كم ذلك القدر، وقال بعضهم هو في أحسن الأقدار وأحسنُ الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافي ولا القليل القميء، وحكي عن هشام بن الحكم أن أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه يتجاوزه في مكان دون مكان كالسبيكة الصافية يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ذو لون وطعم ورائحة ومجسة، لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسته، وهو نفسه لون ولم يثبت لونًا غيره، وأنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد، وحكى عنه أبو الهذيل أنه أجابه إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده.

وقال داود الجواربي ومقاتل بن سليمان: إن الله جسم وإنه جثة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه وحكي عن الجواربي أنه كان يقول: أجوف من فيه إلى صدره ومصمت ما سوى ذلك، وكثير من الناس يقولون هو مصمت ويتأولون قول «الله الصمد»: المصمت الذى ليس بأجوف، وقال هشام بن سالم الجواليقي إن الله على صورة الإنسان وأنكر أن يكون لحمًا ودمًا وأنه نور ساطع يتلألأ بياضًا وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان سمعه غير بصره وكذلك سائر حواسه يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم وأن له وفرة سوداء، وممن قال بالصورة من ينكر أن يكون البارئ جسمًا ومن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون البارئ صورة» أ. هـ[1].

---

(١) مقالات الإسلاميين لإمام السنة أبي الحسن الأشعري (١/ ٢٠٦: ٢١٠).

مسألة قدم العالم بالنوع :

العالـم هو ما سوى الله تعالى ، وقد ذهبت الطوائف والفرق في خلق هذا العالـم عدة مذاهب يتبين من ذكرها على الإجمال معنى القدم النوعي .

فقد ذهبت الفلاسفة إلى أن العالم له مادة خلق منها ـ أو فاضت عن الله ـ وله صورة مشاهدة هي السبب في اختلاف أفراد العالم وتنوعه ، وقد ذهب الفلاسفة إلى قدم المادة وحدوث الصورة ، فالعالم عندهم من حيث المادة قديم لا أول له .

وذهب أهل السنة وعامة الطوائف والفرق الإسلامية إلى أن العالم حادث وُجِدَ بعد العدم ، وأن الله تعالى كان ولا شيء معه ، وقد نقل ابن حزم الإجماع على هذا الاعتقاد : حيث قال في كتابه مراتب الإجماع :

«باب من الإجماع في الاعتقادات ، يكفر من خالفه بإجماع : اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالـم كله مخلوق » . اهـ[١] .

وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي في الفرق بين الفرق[٢] أيضا : «وقد زعم البصريون من القدرية أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضا ، وقول هؤلاء يؤدي إلى القول بقدم العالـم ، والقول الذي يؤدي إلى الكفر كفر في نفسه» . اهـ .

---

(١) انظر مراتب الإجماع المطبوع مع نقد مراتب الإجماع (ص ١٦٧).

(٢) الفرق بين الفرق (ص٢٦).

وقد رَكَّب بعضهم ـ كابن تيمية ـ من هذه الأقوال قولاً لم يسبق إليه ، مفاده أن الله تعالى لم يزل خالقًا ، ولم يزل خلقه معه لا إلى أول ، فالعالم قديم النوع والحدوث والتجدد إنما يكون في الأفراد لا في جنس العالم .

وقال في هذه المسألة الحافظ ابن دقيق العيد أيضا كما في فتح الباري[1] ما نصه : «وقع هنا من يدعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترًا عن صاحب الشرع ، قال : وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام ، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل» انتهى .

وقد أنكر ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع[2] أن يكون هناك إجماع على « أن الله لم يزل وحده ولا شيء معه غيره » .

ولشناعة هذا القول واقترابه إن لم يكن تطابقه مع مذهب الفلاسفة تبرأ منه الألباني ورده على ابن تيمية وتمنى أن لم يكن صدر منه هذا القول :

قال الألباني في الأحاديث الصحيحة[3] عن حديث : «إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم» ما نصه :

«وفيه رد أيضا على من يقول بحوادث لا أول لها ، وأنه ما من مخلوق إلا ومسبوق بمخلوق قبله ، وهكذا إلى ما لا بداية له ، بحيث لا يمكن أن يقال : هذا أول مخلوق ، فالحديث يبطل هذا القول ويعين أن القلم هو أول مخلوق ،

---

(١) فتح الباري (١٢/٢٠٢).

(٢) نقد مراتب الإجماع (ص١٦٨).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (١/٢٠٨).

فليس قبله قطعا أي مخلوق ، **ولقد أطال ابن تيمية ... الكلام في رده على الفلاسفة إثبات حوادث لا أول لها ، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول ، ولا تقبله أكثر القلوب»** .

ثم قال الألباني بعد ثلاثة أسطر : «**فذلك القول منه غير مقبول ، بل هو مرفوض بهذا الحديث ، وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية . هذا المولج ، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام**» .

وقال الألباني في (شرحه المختصر) للعقيدة الطحاوية[1] ص٣٥ ما نصه :

«**فإني أقول الآن : سواء كان الراجح هذا أم ذلك ، فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق ، والقائلون بحوادث لا أول لها مخالفون لهذا الاتفاق ، لأنهم يصرحون بأن ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق ، وهكذا إلى ما لا أول له ، كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه ، فإن قالوا العرش أول مخلوق ، كما هو ظاهر كلام الشارح ، نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها . وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق : فتأمل هذا فإنه مهم ، والله الموفق**» انتهى .

* * *

تفسير المقام المحمود :

جاء في مجموع الفتاوى (٣٧٣/٤) :

«إذا تبين هذا فقد حدث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون : أن محمدا رسول الله ﷺ **يجلسه ربه على العرش معه** . روى ذلك محمد بن فضيل عن

---

(١) طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

ليث عن مجاهد ؛ في تفسير : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة قال ابن جرير : وهذا ليس مناقضا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه ، لا يقول إن إجلاسه على العرش منكر ـ وإنما أنكره بعض الجهمية » .

وهنا أيضًا يقع ابن تيمية رحمه الله وعفا عنا وعنه في خطأ على ابن جرير ؛ لأن الإمام الطبري يحكي الأقوال الواردة ثم هو يختار أن القول الصحيح في المقام المحمود أنه الشفاعة ، فيقول (في الجزء ١٥ص ٩٨) : «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ وذلك ما حدثنا به أبو كريب قال ثنا...عن أبي هريرة : قال : قال رسول الله ﷺ : «عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا ، سئل عنها قال هي الشفاعة» . اهـ .

ثم ابن جرير يبين أن القول بإجلاس النبي على العرش ليس مدفوعًا من جهة الخبر أو النظر وهذا بخلاف قول ابن تيمية في قوله «يجلسه ربه على العرش معه» فأين هذا من كلام ابن جرير وجلوس النبي ﷺ على العرش لا محذور فيه أما الممنوع فهو نسبة الجلوس إلى الله تعالى . فابن جرير يقول : «فإن ما قاله مجاهد من أن الله يقعد محمدًا ﷺ على عرشه قول غير مدفوع صحته لا من جهة خبر ولا نظر» فابن جرير لا يقول بجلوس الله تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا وإنما يقول بجواز جلوس النبي على العرش جوازًا عقليًا . وابن جرير إمام منزه يمنع القول بالجهة كما هو معلوم .

وقال الحافظ أبو حيان في تفسيره النهر الماد[1] ما نصه :

---

(١) النهر الماد للحافظ أبو حيان (٦) (١/٢٥٤) . الطبعة الكاملة.

«وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش : أن الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكانا يقعد فيه معه رسول الله ﷺ تحيل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه» .

وقد أثبت هذه العقيدة ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد[1] حيث قال : «فائدة : قال القاضي : صنف المروزي كتابا في فضيلة النبي ﷺ وذكر فيه إقعاده على العرش . . .» .

ثم قال ابن القيم بعده : قلت : وهو قول ابن جرير الطبري وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير وهو قول أبي الحسن الدارقطني ، ومن شعره فيه :

حديث الشفاعة عن أحمد ... إلى أحمد المصطفى مسنده

وجاء حديث بإقعاده ... على العرش أيضا فلا نجحده

أمروا الحديث على وجهه ... ولا تدخلوا فيه ما يفسده

ولا تنكروا أنه قاعد ... ولا تنكروا أنه يقعده

انتهى كلام ابن القيم من كتابه (بدائع الفوائد) .

* * *

إنكار الألباني لذلك ورده عليه :

لقد رد الألباني هذه العقيدة في مقدمة (مختصر العلو) ص٢٠ حيث قال :

« قلت : وقد عرفت أن ذلك لم يثبت عن مجاهد ، بل صح عنه ما يخالفه

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (٤/٣٩).

كما تقدم، وما عزاه للدار قطني لا يصح إسناده كما بيناه في (الأحاديث الضعيفة) (٨/٨٧٠) **وأشرت إلى ذلك تحت ترجمة الدارقطني الآتية».**

وجعل ذلك قولاً لابن جرير فيه نظر».

ثم قال الألباني في آخر تلك الصفحة:

«وخلاصة القول: إن قول مجاهد هذا ـ وإن صح عنه ـ لا يجوز أن يتخذ دينا وعقيدة، ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة، فيا ليت المصنف إذ ذكره عنه جزم برده وعدم صلاحيته للاحتجاج به، ولم يتردد فيه».

انتهى كلام الألباني فتأمل!

أما صحته عن مجاهد ففيها نظر كبير، فقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال[1]: «ومن أنكر ما جاء عن مجاهد قوله في تفسير ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ قال: يجلسه معه على عرشه». اهـ.

وقال في رواية مقاتل بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس.

«وفيها زيادة حتى تمس ركبته ركبته ـ تعالى الله عما يقولون ـ: فهذا لعله وضعه أحد أصحاب هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي». اهـ[2].

* * *

(١) ميزان الاعتداد (٤٣٩/٣).

(٢) من ميزان الاعتدال (١٧٤/٤).

[الكلام على مصدر التلقي عند الأشاعرة]

ثم يقول الدكتور سفر :

الأول : مصدر التلقي :

أ ـ مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل ، وقد صرح الجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسنوسي وشراح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض ، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم ، ومن هؤلاء السابقين من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة .

التعليق :

لقد اتخذ (د : سفر) سبيل التلبيس !

فأطلق القول عليهم بأنهم يقولون إن العقل هو مصدر التلقي في معظم العقائد ، وهذا النقل باطل من أساسه .

إذ لا تستطيع يا د . سفر أن تثبت هذا القول من كتبهم سواء المتقدمين والمتأخرين .

فما هي مصادرك التى اعتمدت عليها فى إصدارك لهذه الأحكام ؟

إن هي إلا أوهام وتخرصات .

وظاهر كلامه أنهم يأخذون العقائد من حيث هي دين وشرع وملة من العقل ، ويوجبون ذلك بحيث يترتب العقاب والثواب على ذلك ، وهذا القول باطل كما هو معلوم من نصوصهم في كتبهم المشهورة .

فالذي يقولون به إنما هو أن العقل آلة لمعرفة الوجوب الثابت لله تعالى ، فهو كاشف لا مثبت ، ولهذا قال الامام البياضي في إشارات المرام صفحة ٧٥:

« العقل آلة لمعرفة الوجوب الثابت لله تعالى ولمعرفة الحسن اللازم لا موجب كما قالت المعتزلة» .

ثم قال :

« وهو معتبر وآلة لمعرفة ذلك بدون السمع » . اهـ

فأين هذا الكلام من كلامك يا د : سفر ؟ !

وإن الأخذ بما هو أخذ يتضمن التدين والإذعان والخضوع . وهذا الأمر لا يتوقف فقط على كون المأخوذ قطعيا ، بل يمكن أن ينبني أيضا على مجرد كونه ظنيا ، والشرط في الأخذ بهذا المعنى هو كون مصدر الأخذ هو الله تعالى أو الرسول عليه السلام ، ولا يهم بعد ذلك كون المأخوذ قطعيا أو ظنيا ، كغالب الأمور التعبدية . **ولكن العقائد اشترط فيها كونها قطعية لما لها من محل كبير في الدين ، ولكونها أصولا يقوم الدين عليها** .

وزيادة شرط القطع في العقائد ، لا يستلزم عدم الأخذ من الله تعالى ؛ لأن القطع يتحقق أيضا في المنقول من الشرائع ، ولكن اشتراط كون المأخوذ منه هو الله أو الرسول لكي يعتبر تدينا ، هو إبطال لاعتبار مجرد العقل في التدين ، كما هو معلوم في أصول الدين ، وهذا هو المعبر عنه عند علماء أهل السنة بأنه لا حكم إلا لله تعالى ، وأنه لا حكم للعقل ، يقصدون بالحكم الحكم الشرعي المأخوذ للتدين .

ثم هل يجهل هذا الكاتب أن المحققين من العلماء الأصوليين قالوا بأن النصوص والنقول الشرعية بعضها يفيد القطع وبعضها يفيد الظن ، وذلك حسب قوة النقل المتفاوت من المتواتر إلى الآحاد .

لا أظن أن أحدا يجهل هذا الأمر ، لأنه من الوضوح بمنزلة الشمس ،

ولكنه التلبيس على عامة الناس الذين يوجه كتابه هذا إليهم .

وقد قرر أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية أن النقل الصحيح الثابت المعنى لا يمكن أن يتعارض مع البراهين العقلية .

ثم إنه لم يقل أحد منهم أن الأدلة العقلية كلها قطعية ، ولذلك اهتموا بترتيب مراتب الحجج وبيان القوي منها والضعيف سواء في كتب المنطق أو في كتب علم أصول الفقه وعلم التوحيد . . اهـ .

ثم لم تناقض نفسك يا د . سفر ؟ !

فأنت من قال : إن الأشاعرة هم الذين يقولون : « لاحسن إلا ما حسنه الشرع ، ولا قبح إلا ما قبحه الشرع» ، فكيف ترى أنهم يقدمون العقل ؟ ! .

بل كان جُلَ هَمِّهم عدم الاعتماد على العقل في مواجهة المعتزلة وغيرهم من الفرق .

أليس هذا من تناقضك وعدم فهمك لكلامهم ؟ !

* * *

[الكلام على القانون الكلي عند الرازي]

ثم يقول الدكتور سفر :

«الأول : وضع الرازي في أساس التقديس القانون الكلي للمذهب في ذلك فقال : «الفصل الثاني والثلاثون في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها ؟

اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :

١ ـ إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال .

٢ ـ وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال .

٣ ـ وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل .

لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ .

ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة (**علماً أنه لم يذكر سوى ثلاثة فقط**) لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية ـ القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة ، أو يقال أنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى ، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات وبالله التوفيق » .

التعليــق :

يقول الرازي في المحصل[1] :

الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة :

عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ وإعرابها وتصريفها وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأزمنة وعدم الإضمار والتأخير والتقديم والنسخ وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه وإذا كان المنتج ظنيا فما ظنك بالنتيجة .

يقول صاحب كتاب نظرة عابرة ص ٩ : «التقعر بالاحتمالات العشرة لا يمت إلى أي إمام من أئمة الدين بأي صلة وإنما هو من صنع يد بعض المبتدعة وتابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول فساير هذا الرأي مسايرون من المقلدة كما محص ذلك في موضعه والقول بظنية الدليل اللفظي مطلقا باطل لأدلة مشروحة في موضعه » .

ويقول ص ٢٢، ٢٣ : «أما الدليل اللفظي فيفيد اليقين عند توارد الأدلة على معنى واحد بطرق متعددة وقرائن منضمة عند الماتريدية ، كما في إشارات المرام للبياضي وغيره .

---

(١) محصل كلام المتقدمين ، ص٣١.

وإلى هذا ذهب الآمدي في الأبكار والسعد في شرح المقاصد والتلويح والسيد في شرح المواقف وعليه جرى المتقدمون من أئمة هذه الأمة وجماهير أهل العلم من كل مذهب.

بل الأشعري يقول: إن معرفة الله لا تكون إلا بالدليل السمعي ومن يقول هذا يكون بعيدًا عن القول بأن الدليل السمعي لا يفيد إلا الظن فيكون من عزا المسألة إلى الأشاعرة مطلقا متساهلا بل غالطًا غلطًا غير مستساغ.

والواقع أن القول بأن الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة ودون ذلك خرط القتاد تقعر من بعض المبتدعة وقد تابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول وجرى وراءه بعض المقلدة من المتأخرين.

وليس لهذا القول أي صلة بأي إمام من أئمة أهل الحق وحاشاهم أن يضعوا أصلا يهدم به الدين ويتخذ معولا بأيدي المشككين والدليل اللفظي القطعي الثبوت يكون قطعي الدلالة في مواضع مشروحة في أصول الفقه.

وأما ما أجمله الفخر الرازي في المحصل فقد أوضحه في المحصول ونهاية العقول واعترف **فيهما بأن القرائن قد تعين المقصود فيفيد الدليل اللفظي اليقين فيفلت بذلك من أيدي المشككين** إمكان التمسك بقول الرازي في المحصل في باب التشكيك في القرآن الكريم بل القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشريعة بدعة وضلالة **بل الأصل في علم التوحيد والصفات هو التمسك بالكتاب والسنة ومجانبة الهوى والبدعة ولزوم طريق السنة والجماعة في المباحثة مع الذين أقروا برسالة النبي ﷺ، وإنما يستعمل الدليل العقلي وحده مع غيرهم** كما يقوله فخر الإسلام وغيره فلا يعول عند أهل الحق على اعتقاد لا يقره الكتاب والسنة فمن سعى في إبعادهما عنه فقد أبعد في الضلال. اهـ.

ويقرر أهل العلم أن «مجرد الاحتمال العقلي لا يقدح في قطعية الدليل» . اهـ .

يقول الشيخ أبو سنة في كتابه الوسيط في أصول الفقه[1] :

«قالت المعتزلة وبعض الأشاعرة الدليل اللفظي لا يفيد اليقين فيما يثبته من المعاني والأحكام ، وغاية الأمر أنه يفيد الظن بها فالأحكام الكلامية والأحكام الفقهية الثابتة من طريق الكتاب أوالسنة كلها ظنية ولهذا قال البعض الفقه في الحقيقة الظن بالأحكام الشرعية ولا علم فيه وقال الجمهور الدليل اللفظي منه ما يفيد اليقين كأقسام الظاهر التي لم يدخلها تخصيص ولا تأويل وكالخبر المتواتر والمشهور ومنه ما يفيد الظن كالعام المخصوص وكالمؤول . . .» .

إلى أن يقول :

« ثم العلم القطعي قسمان : الأول : ما انتفى فيه الاحتمال أصلا كالمحكم والمفسر والمتواتر والثاني ما انتفى فيه الاحتمال الناشيء عن الدليل كالظاهر والنص والخبر المشهور فالأول يسمونه علم اليقين والثاني علم الطمأنينة » اهـ .



(١) الوسيط في أصول الفقه العلامة أحمد أبو سنه ، ص ٩١، ٩٢، ٩٣.

[الكلام على إثبات وجود الله]

ثم يقول الدكتور سفر :

الثاني : إثبات وجود الله :

معلوم أن مذهب السلف هو أن وجوده تعالى أمر فطري معلوم بالضرورة والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والوحي أجل من الحصر ، ففي كل شيء له آية وعليه دليل .

أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيم هو دليل «الحدوث والقدم» وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلابد له من محدث قديم ، وأخص صفات هذا القديم مخالفته للحوادث وعدم حلولها فيه ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس جوهراً ولا عرضاً ولا جسماً ولا في جهة ولا مكان ... الخ ، ثم أطالوا جداً في تقرير هذه القضايا هذا وقد رتبوا عليه من الأصول الفاسدة ما لا يدخل تحت العدّ مثل إنكارهم لكثير من الصفات كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفي حلول الحوادث في القديم ونفي الجوهرية والعرضية والجهة والجسمية ... إلى آخر المصطلحات البدعية التي جعلوا نفيها أصولاً وأنفقوا الأعمار والمداد في شرحها ونفيها ، ولو أنهم قالوا الكون مخلوق وكل مخلوق لابد له من خالق لكان أيسر وأخصر مع أنه ليس الدليل الوحيد ولكنهم تعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم .

التعليــق :

أما الكلام على الفطرة فسيأتي .

وأما استدلال الأشاعرة فليس به بأس طالما كان الدليل صحيحًا .

وأما الاعتراض بطوله أو بصعوبته فلا وجاهة لهذا الاعتراض لأن المطلوب هو الاستدلال على وجه لا نقص فيه وقد حصل ، إذ إن غرض الأشاعرة هو

الرد على الفرق المتأثرة بآراء الفلاسفة ، فكان الرد عليهم من جنس أدلتهم ، **وإلا فالمقدم عند الأشاعرة الأدلة السمعية مع تفويض معناها كما أشرنا في موضع سابق .**

* * *

[بيان بطلان تقسيم المتمسلفة للتوحيد]

ثم يقول الدكتور سفر :

الثالث : التوحيد :

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بأقسامه الثلاثة وهو عندهم أول واجب على المكلف ، أما الأشاعرة قدماؤهم ومعاصروهم فالتوحيد عندهم هو نفي التثنية أو التعدد ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة أي حسب تعبيرهم «نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة» ومن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاختراع وأنكروا بعض الصفات كالوجه واليد والعين لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم .

أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً ولا أدري أين يضعونه أفي كتب الفروع ؟ فليس فيها أم يتركونه بالمرة فهذا الذي أجزم به . . اهـ .

التعليـق :

عجباً لك يا د . سفر ! .

كيف تجزم بأنهم يجهلون معنى التوحيد الحقيقي ؟ ! .

أفلم يكونوا يعلمون معنى « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ؟ !

بل العجب من السلفية الذين أحدثوا في أهم ركن من أركان الإسلام التقسيم الثلاثي الذي لم يظهر إلا في القرن السابع الهجري ؟ ! !

وليتك لم تثر موضوع تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام ، الذي أفضى إلى استحلال دم المسلمين واتهامهم بالشرك وعبادة القبور ، بل أفضى إلى اتهام أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله ممن يقيمون أركان الإسلام ولا ينكرون

شيئاً من المعلوم من الدين بالضرورة .

بل وصفوهم بأنهم مشركون بل أشد كفراً من مشركي الجاهلية ، فلزم البيان ، إذ لا ينبغي تأخير البيان عند الحاجة إليه ، فهذا التقسيم باطل .

* * *

وأوجه بطلان تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية(١) :

تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية غير معروف لأحد قبل ابن تيمية .

فلم يكن رسول الله ﷺ يقول لأحد دخل في الإسلام : إن هناك توحيدين وإنك لا تكون مسلما حتى توحد توحيد الألوهية ، ولا أشار إلى ذلك بكلمة واحدة ، ولا سُمِع إلى ذلك عن أحد من السلف ، أو أشار إليه أحد من الأئمة المتبوعين حتى جاء ابن تيمية في القرن السابع الهجري مقرراً إياه .

فهل كان يسع رسول الله ﷺ أن يسكت عن أمر جَلَل كهذا ؟

وكذلك علماء الأمة الْجُلّة حتى القرن السابع للهجرة ؟

أم أن أهل تلك القرون ليسوا من أهل السنة والجماعة يا سفر حتى تحصر أهل السنة والجماعة فيمن اتبع هذا التقسيم ؟ !

كما أن هذا التقسيم غير معقول ؛ فإن الإله الحق هو الرب الحق ، والإله الباطل هو الرب الباطل ، ولا يستحق العبادة والتأليه إلا من كان ربا ، ولا معنى

---

(١) تم استفادة ما سيأتي من مقالة الشيخ يوسف الدجوي في نقد التقسيم ، والتعقب المفيد للعربي التباني ، وغيرها.

لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر ، فهذا مرتب على ذلك .

والله تعالى هو الرب والرب هو الإله فهما متلازمان يقع كل منهما في موضع الآخر في الكتاب والسنة وكلام علماء الإسلام .

وقد أومأ القرآن الكريم والسنة المستفيضة إلى تلازم توحيد الربوبية والألوهية .

كما قال تعالى :

﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴿٦٥﴾﴾ .

فرتب العبادة على الربوبية ، فإننا إذا لم نعتقد أنه رب ينفع ويضر فلا معنى لأن نعبده .

ويقول تعالى : ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ .

يشير إلى أنه لا ينبغي السجود إلا لمن ثبت اقتداره التام ، ولا معنى لأن نسجد لغيره .

ويقول الله تعالى : ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ﴾ .

فصرح بتعدد الأرباب عند المشركين ، وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا الملائكة أربابا فإن أصحاب بدعة تقسيم التوحيد يقولون إنهم «أي المشركون» موحدون توحيد الربوبية ، وليس عندهم إلا رب واحد ، وإنما أشركوا في توحيد الألوهية ! !

وتأمل قول سيدنا يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وهو يدعوهما إلى التوحيد : ﴿ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ .

فهل كان سيدنا يوسف عليه السلام يدعوهم إلى توحيد الربوبية ، دون توحيد الألوهية ؟

أم أنه ليس هناك شيء يسمى توحيد الربوبية وشيء آخر يسمى توحيد الألوهية عند يوسف عليه السلام ؟

ويقول الله تعالى أيضا : ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ قُلْ هُوَ رَبِّي﴾ .

وأمّا هم ـ أي المشركون ـ فلم يجعلوه ربا .

وانظر إلى قول الكفار يوم القيامة : ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ أي في جعلكم أربابا ـ كما هو ظاهر ـ .

ويقول الله تعالى في آية الميثاق : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾ .

فلو كان الإقرار بالربوبية غير كاف وكان متحققا عند المشركين ولكنه لا ينفعهم ما صح أن يؤخذ عليهم الميثاق بهذا ، ولا صح أن يقولوا يوم القيامة : ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ ، وكان الواجب أن يغير الله عبارة الميثاق إلى ما يوجب اعترافهم بتوحيد الألوهية حيث إن توحيد الربوبية غير كاف ، لكنه اكتفى منهم بتوحيد الربوبية ، ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ﴾ .

فإنه إله في الأرض ولو لم يكن فيها من يعبده كما في آخر الزمان ، فإن قالوا : إنه معبود فيها أي مستحق للعبادة ، قلنا : إذن لا فرق بين الإله والرب ، فإن المستحق للعبادة هو الرب لا غير .

وما كانت محاورة فرعون لموسى عليه الصلاة والسلام إلا في الربوبية وقد قال : ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ثم قال : ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ

ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ .

أما السنة :

فسؤال الملكين للميت عن ربه لا عن إلهه ، لأنهم لا يفرقون بين الرب والإله ، وكان الواجب على مذهب هؤلاء أن يقولوا للميت : من إلهك لا من ربك ! ! أو يسألوه عن هذا وذاك .

أما قوله تعالى : ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ .

فالنكير قام عليهم لعبادة غير الله أولاً ، ثم صرح هذا النص لنا بأن الواحد من أولئك مع قوله : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ وتسليمنا جدلا بأنه مقر بقلبه بأنه معترف بوجود الله ! ! وهو ما يسميه الخصم « توحيد الربوبية » ومع ذلك كله أطلق عليه الله تعالى في كتابه كما ترون بأنه ﴿كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ .

وأما اللغة والعرف :

فلم يرد عن سيدنا رسول الله ﷺ في سنته الواسعة أنه سماهم موحدين للربوبية ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه قال في حقهم أو عنهم « إيمان دون إيمان » مثل ما نقل عن بعضهم كابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره أنه قال في بعض الأمور « كفر دون كفر » وهذا مما يؤكد لنا ويدل بأن اللغة التي كان ﷺ وأصحابه ينطقون بها والعرف الذي كان سائدا بينهم يمنعان إطلاق موحد أو توحيد ربوبية على ذلك الإنسان .

ثم إن الإيمان والتوحيد والعقيدة هو : «ما وقر في القلب وصدقه العمل» .

وتعريف الإيمان والتوحيد واضح من حديث سيدنا جبريل في السؤال عنه الذي رواه مسلم ، وظاهر في كتب التوحيد التي نصت على أن الإيمان أو الدخول في التوحيد هو : « الإتيان بالشهادتين لسانا مع الإقرار القلبي بكل ما جاء عن الله تعالى ورسوله مع الإذعان » .

فأين ذلك من ذا ؟

وبذلك اتضح جليا بطلان ما ذهب إليه المخالف وادعاه ، والله الموفق .

فمن رافقه التوفيق وفارقه الخذلان ونظر في المسألة نظر الباحث المنصف علم يقينا علما لا تخالطه ريبة أن **مسمى العبادة شرعا لا يدخل فيه شيء مما عداه** ، كالتوسل والاستغاثة وغيرهما ، **بل لا يشتبه بالعبادة أصلا** ، فإن كل ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم أو صفة من صفاتها الخاصة بها .

فلا محل إذاً لأن نتهم المسلمين بالشرك أو اتهامهم بأنهم أشد شركاً من مشركي الجاهلية والذي بسببه أريقت دماء المسلمين .

وكان هذا الفهم والتقسيم ذريعة لتكفير المسلمين ونشوء التطرف .

فلا أحد من المسلمين يعتقد أن هناك من يضر وينفع ابتداء واستقلالا إلا الله .

فسوء الظن بهم أمر خطير .

ألم تر أن المشركين يعتقدون التأثير والتدبير لغير الله فيقولون : «أمطرنا بنوء كذا ونوء كذا » ولو كانوا يقرون بتوحيد الربوبية كما زعموا لما قال لهم المولى سبحانه : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ ، بل كان اللازم أن يقول لهم : اعبدوا إلهكم » .

* * *

لقد شاع تقسيم التوحيد إلى :

١ ـ التوحيد في الربوبية .

٢ ـ التوحيد في الألوهية .

فالتوحيد في الربوبية بمعنى الاعتقاد بخالق واحد لهذا الكون كان موضع اتفاق جميع مشركي عهد الرسالة .

وأمّا التوحيد في الألوهية فهو التوحيد في العبادة الذي يُعنى منه أن لايعبد سوى اللّه ، وقد انصبّ جهد الرسول الكريم على هذا الأمر .

والحق أنّ اتفاق جميع مشركي عهد الرسالة في مسألة التوحيد الخالقي ليس موضع شك ، **ولكن تسمية التوحيد الخالقي بالتوحيد الربوبي خطأ واشتباه .**

وذلك لأنّ معنى « الربوبية» ليس هو الخالقية فقط كما توهم هذا الفريق ، بل هو ـ كما أوضحنا وبينّا سلفاً ـ مايفيد التدبير وإدارة العالم ، وتصريف شؤونه ولم يكن هذا ـ كما بينّا ـ موضع اتفاق بين جميع المشركين والوثنيين في عهد الرسالة كما ادّعى هذا الفريق .

نعم كان فريق من مثقفي الجاهليين يعتقدون بعدم وجود مدبر سوى اللّه ولكن كانت تقابلهم جماعات كبيرة ممّن يعتقدون بتعدّد المدبر والتدبير ، وهي قضية تستفاد من الآيات القرآنية مضافاً إلى المصادر المتقدّمة .

ويمكن القول بعبارات أخرى : لقد كان بين المشركين في ذلك العصر من كان يعاني انحرافًا وشذوذاً في توحيد الربوبية ، ويعتقد بتعدّد المدبر رغم كونه معتقدًا بوحدة الخالق .

ولقد كان الكفار في عهد النبي صلى الله علهي وآله منهم الدهريون

المنكرون للبعث ومنهم الملحدون والمشركون الذين يشركون مع الله في التدبير بعض خلقه من أوثانهم وأهل الكتاب «المعددون للآلهة » .

ومع ذلك فالسلفية يظهرون الكفار وكأنهم فرقة واحدة ! ! !

فلا يمكن ـ أبداً ـ أن نفسّر الرب في هذه الآيات بالخالق والموجد .

وإليك بعض هذه الآيات :

أ ـ ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ (الأنبياء ـ ٥٦) .

فلو كان المقصود من الرب هنا هو الخالق والموجد لكانت جملة ﴿ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ زائدة بدليل أنّنا لو وضعنا لفظة الخالق مكان الرب في الآية للمسنا عدم الاحتياج ـ حينئذ ـ إلى الجملة المذكورة ـ أعني : ﴿ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ ـ بخلاف ما إذا فسّر الرب بالمدبر والمتصرّف ففي هذه الصورة تكون الجملة الأخيرة مطلوبة ، لأنّها تكون ـ حينئذ ـ علّة للجملة الأولى ، فتعني هكذا : أنّ خالق الكون هو المتصرّف فيه وهو المالك لتدبيره والقائم بإدارته .

ب ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ (البقرة ـ ٢١) .

فانّ لفظة الرب في هذه الآية ليست بمعنى « الخالق » وذلك على غرار ما قلناه في الآية المتقدّمة المشابهة لما نحن فيه ؛ إذ لو كان الرب بمعنى الخالق لما كان لذكر جملة ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ وجه ، بخلاف ما إذا قلنا بأن الرب يعني المدبّر فتكون جملة ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ علّة للتوحيد في الربوبية ، إذ يكون المعنى حينئذ هو : أنّ الذي خلقكم هو مدبّركم .

ج ـ ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ (الأنعام ـ ١٦٤) .

وهذه الآية حاكية عن أنّ مشركي عصر الرسالة كانوا على خلاف مع الرسول الكريم صلّى الله عليه و آله و سلّم في مسألة الربوبية على نحو من

الأنحاء وأنّ النبي الأعظم كان مكلّفاً بأن يفنّد رأيهم ويبطل عقيدتهم ولايتخذ غير اللّه رباً على خلاف ما كانوا عليه . ومن المحتم أنّ خلاف النبـ مع المشركين لم يكن حول مسألة « التوحيد في الخالقية» بدليل أنّ الآيات السابقة تشهدفي غير إبهام بأنّهم كانوا يعترفون بأنّه لا خالق سوى اللّه تعالى ، ولذلك فلا مناص من الاِذعان بأنّ الخلاف المذكور كان في غير مسألة الخالقية وليست هي إلاّ مسألة تدبير الكون ، بعضه أو كلّه .

د ـ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ (الأعراف : ١٧٢) .

فقد أخذ اللّه في هذه الآية ـ من جميع البشر ـ الإقرار بالتوحيد الربوبي وكانت علّة ذلك هي ماذكره من أنّه سيحتج على عباده بهذا الميثاق يوم القيامة كما يقول : ﴿أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ (الأعراف ـ ١٧٣) .

إذا تبيّن هذا فنقول : إنّ نزول هذه الآية في بيئة مشركة دليل ـ ولاشك ـ على وجود فريق معتد به في تلك البيئة كانوا يخالفون هذا الميثاق ، فإذا كانت الربوبية بمعنى الخالقية استلزم ذلك أن يكون في تلك البيئة من يخالفون النبي في الخالقية ، ولكن الفرض هو عدم وجود أي اختلاف في مسألة «توحيد الخالقية» في عصر الرسالة فلم يكن المشركون في ذلك العصر مخالفين في هذه المسألة ليعتبروا مخالفين للميثاق المذكور ؛ فلا محيص ـ حينئذ ـ من أنّ الخلاف كان ـ آنذاك ـ في مسألة تدبير العالم وإدارة الكون . وبهذا التقرير يكون معنى الرب في الآية المبحوثة هنا هو المدبّر .

هـ ـ إنّ البرهان الواضح على أنّ مقام الربوبية هو مقام المدبّرية وليس

الخالقية فقط كما يتوهم، هو الآية المتكرّرة في سورة الرحمان: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾.

فقد وردت هذه الآية في السورة المذكورة ٣١ مرة وجاءت لفظة ربّ جنباً إلى جنب مع لفظة الآلاء التي تعني النعم، وغير خفي أنّ قضية النعمة مع التذكير بمقام ربوبية اللّه لحياة البشر وحفظها من الفناء أنسب وأكثر انسجاماً، إذ ذكر النعم ـ التي هي من شعب التربية الإلهية التي يوليها سبحانه للبشر ـ يناسب موضوع التربية والتدبير الذي تندرج فيه إدامة النعم وإدامة الإفاضة.

ط ـ لقد اقترنت مسألة الشكر مع لفظة الرب في خمسة موارد في القرآن الكريم.

والشكر إنّما يكون في مقابل النعمة التي هي سبب بقاء الحياة الإنسانية ودوامها وحفظها من الفناء وصيانتها من الفساد، وليست حقيقة تدبير الإنسان إلاّ إدامة حياته وحفظها من الفساد والفناء.

وإليك هذه الموارد:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ إبراهيم ـ ٧.

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾ النمل ـ ١٩.

﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ النمل ـ ٤٠.

﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾ الأحقاف ـ ١٥.

﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ سبأ ـ ١٥.

ي ـ وممّا يدل على ما قلناه قوله سبحانه: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ نوح: ١٠-١٢.

ومثله في سورة هود الآية ٥٢.

وهكذا: يلاحظ القارئ الكريم كيف جعلت إدارة الكون وتدبير شؤونه تفسيراً للرب: فهو الذي يرسل المطر، وهو الذي يمدد بالأموال والبنين، وهو الذي يجعل الجنات، وهو الذي يجعل الأنهار، وكل هذه الأمور جوانب وصور من التدبير.

* * *

من هذا البحث الموسّع يمكن أن نستنتج أمرين:

١ ـ أنّ ربوبية اللّه عبارة عن مدبّريته تعالى للعالم لا عن خالقيته فقط، فهي تشمل الخلق والتدبير.

٢ ـ دلّت الآيات المذكورة في هذا البحث على أنّ مسألة «التوحيد في التدبير» لم تكن موضع اتفاق بخلاف مسألة «التوحيد في الخالقية» وأنّه كان في التاريخ ثمّة فريق يعتقد بمدبّرية غير اللّه للكون كلّه أو بعضه، وكانوا يخضعون أمامها باعتقاد أنّها أرباب.

وبما أنّ الربوبية في التشريع غير الربوبية في التكوين فيمكن أن يكون بعض الفرق موحداً في الثاني، ومشركاً في القسم الأوّل فاليهود والنصارى تورّطوا

في «الشرك الربوبي» التشريعي لأنّهم أعطوا زمام التقنين والتشريع إلى الأحبار والرهبان وجعلوهم أرباباً من هذه الجهة ، فكأنّه فوّض أمر التشريع إليهم ! ! ! ، ومن المعلوم أنّ التقنين والتشريع من أفعاله سبحانه خاصة .

فها هو القرآن يقول عنهم : ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ التوبة - ٣١. ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ آل عمران - ٦٤. في حين أنّ الشرك في الربوبية لدى فريق آخر ما كان ينحصر بهذه الدائرة بل تمثل في إسناد تدبير بعض جوانب الكون ، وشؤون العالم إلى الملائكة والجن والأرواح المقدسة أو الأجرام السماوية ، ولكن مسألة الشرك في الربوبية تمثلت في الأغلب في تسليم بعض الأمور الكونية إلى بعض خيار العباد والمخلوقات . إنّ الآيات الدالّة على هذه النتيجة - في الحقيقة - أكثر من أن يمكن سردها . اهـ[1]

* * *

شبهة أخيرة :

تبقى شبهة حاصلها أن **هذا التقسيم تقسيم اصطلاحي** لا يفترق عن تقسيم النحويين للكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

ويجاب عن هذا من أوجه :

الأول : قولهم إن هذا التقسيم لا يعدو أن يكون من باب تقسيم النحويين للكلمة مطروح ؛ حيث إن تقسيم النحويين للكلمة هو تقسيم استقرائي صحيح ، الغرض منه تقريب العلم للدارسين .

---

(١) التوحيد والشرك في القرآن الكريم : ص ٥٨: ٦٨

أما هذا التقسيم المبتدع للتوحيد ينقضه الاستقراء كما تقدم .

بل يترتب عليه نتيجة خطيرة هي رمي المسلمين الموحدين بالشرك وعدم تحقيق توحيد الإلهية مما يعني مساواتهم بمشركي الجاهلية على كلام أصحاب هذه المقولة .

واخترعوا أسماء لهم ينبذونهم بها مثل القبورية ظناً منهم أنهم يعبدونها .

الثاني : نص العلماء أن مجرد تغيير الاصطلاح من غير فائدة في قوة الخطأ .

فكيف بإنشاء اصطلاح مغاير أساسًا لما قررته قواعد الشريعة ! ؟ حيث إنه يفرق بين المتلازمات الشرعية .

الثالث : لابد للاصطلاح من فائدة وغرض صحيح لإنشائه وإلّا فهو عبث يتحرّز عن مثله .

وإذا استرسلنا مع أهل هذه الدعوى في البحث عن الفائدة التي تترتب على تقسيمهم هذا فلن نجد إلا الحكم على أهل القبلة بالإشراك .

وهذه نتيجة لا محيص عنها ـ خاصة مع نفي الكثير منهم لا سيما متأخريهم أنهم يكفرون عباد القبور « القبوريين» ـ على اصطلاحهم الباطل بل هم عندهم مسلمون حتى تقام عليهم الحجة ! ! ! ! .

فليت شعري أهم مسلمون أم مشركون أم مشركون مع إيقاف التنفيذ ؟ ! ! !

* * *

[أول واجب عند الأشاعرة]

ثم يقول الدكتور سفر :

أما أول واجب عند الأشاعرة فهو النظر أو القصد إلى النظر أو أول جزء من النظر أو .. إلى آخر فلسفتهم المختلف فيها وعندهم أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان واختلفوا فيمن مات قبل النظر أو في أثنائه ، أيحكم له بالإسلام أم بالكفر ؟ !

التعليـق :

الذي عليه جمهور أهل العلم ، ومنهم مالك والأشعريّ ، أنّ أوّل الواجبات هو العلم باللّه ورسوله ودينه ، أي العلم بما يجب له ، وما يجوز في حقّه ، وما يستحيل عليه ، وكذا فيما يتعلّق بالرّسول والدّين . والواجب المشار إليه هنا هو الصّفة الواجبة له تعالى كالقدرة ، والنّسبة كثبوت القدرة له تعالى .

وقال بعض العلماء أول واجب هو النّظر .

وبعضٌ : القصدُ إلى النّظر .

وبعضٌ : أوّل جزء من النّظر .

ولا تظنّ أنّ هذا اختلافٌ وخلافٌ حقيقيّ حاصل بين العلماء ، لتقولَ بعد ذلك :

إذا كان الخلاف كبيرا في أوّل الواجبات ، فكيف في بقيّة العقائد ؟ !

وكيف في الفقه ؟ !

بل كلّ هذه الأقوال تصبّ في مصبّ واحد وتقوّي فهم علم التوحيد في نفوس النّاس ، والاختلاف بينها ظاهريّ فقط .

فالذي قال أوّل الواجبات النطق بالشهادتين ، قصد أنّه لا يمكن تحريم دم

الكافر الأصليّ ومعاملته كالمسلم إلاّ إذا نطق بهما ، فهو أوّل أمر يجب أن يبادر الإنسان به ليعلن براءته من الكفر ، ودخوله في الإسلام .

والذي قال : أوّل الواجبات العلم بالله وبرسوله وبالدّين ؛ قصد أنّه لا يمكن أن ينطق بالشّهادتين نطقا معتبرا عند الله تعالى إلاّ إذا كان عالما ولو بشكل إجماليّ بما ذكر ؛ ليصحّ نطقه بكلمة التوحيد مع العلم بمعناها ، ويصحّ اعتقاده كذلك .

والذي قال : أوّل الواجبات هو النّظر ، إنّما قال ذلك ؛ لأنّ الإنسان يصعبُ عليه عادة أن يصل إلى الحقّ إلاّ بالنظر والفكر ولو إجمالا ، فعندما يفكر يصل إلى العلم فينطق بكلمة التوحيد .

والذي قال : أوّل واجب هو القصد إلى النّظر ؛ فلأنّ الإنسان لا يمكن أن ينظر فعلا إلاّ إذا نوى ذلك وعزم عليه ، فأعطي السبب حكم النتيجة .

وكذلك الذي قال : هو أوّل جزء من النظر ؛ فلأنّ النّظر مكوّن من أجزاء مترتبة ولا يمكن أن يبدأ بالجزء الثاني إلاّ إذا أتمّ النظر في الجزء الأوّل .

وهكذا نرى أنّ كثيرا من أقوال علماء الشريعة التي ظاهرها التناقض والتضادّ ، حقيقتها التكامل والاتفاق .

* * *

[الكلام على الاستدلال بالفطرة]

ثم يقول الدكتور سفر :

وينكر الأشاعرة المعرفة الفطرية ويقولون إن من آمن بالله بغير طريق النظر فإنما هو مقلد ورجح بعضهم كفره واكتفى بعضهم بتعصيته ، وهذا ما خالفهم فيه الحافظ ابن حجر رحمه الله ونقل أقوالاً كثيرةً في الرد عليهم وإن لازم قولهم تكفير العوام بل تكفير الصدر الأول .

التعليــق :

كلام يتلقفونه ويكررونه بلا فهم حاصله أنه لا حاجة للناس إلى الاستدلال ولا حاجة لهم إلى علم الكلام ، ويستدلون على ذلك بقولهم إن وجود الله تعالى أمر فطري مفطور عليه الإنسان ، بل يقولون إن كل العقائد مركوزة في الإنسان **ولذلك نجدهم يستدلون على عقائدهم بالفطرة !**

وأدلتهم في ذلك :

قوله تعالى ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ .

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام «ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . . .» ، من غير إكمال للحديث كما سنبين على طريقة ولا تقربوا الصلاة .

ويوردون الحديث القدسي « وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم » .

ذكر الراغب الأصفهاني هذا المعنى في المفردات ، ثم قال : وفطرت العجين إذا عجنته فخبزته من وقته ، ومنه الفطرة ، **وفطر الله الخلق** ، وهو **إيجاده الشيء وإبداعه على هيئة مترشحة لفعلٍ من الأفعال** . أهـ

فالفطرة معناها اللغوي الذي هو استعمال الحديث الشريف أيضًا معناها **القوة أو الاستعداد أو القبول للدين وهذا يولد به الإنسان .**

ولهذا قال الاصفهاني : « **وفطرة الله هي ما ركز فيه من قوته على معرفة الإيمان .**» . اهـ .

وفي شرح الإمام النووي قال في معنى الفطرة : « والأصح أن معناه أن كل مولود يولد متهيئا للإسلام ، فمن كان أبواه أو أحدهما مسلما استمر على الإسلام في أحكام الآخرة والدنيا ، وإن كان أبواه كافرين جرى عليه حكمهما في أحكام الدنيا ، وهذا معنى يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، أي يحكم له بحكمهما في الدنيا ، فإن بلغ استمر عليه حكم الكفر ودينهما فإن كانت سبقت له سعادة أسلم ، وإلا مات على كفره » . اهـ .

* * *

وأما حديث « كل مولود » ففي نهايته كما في بعض الروايات الصحيحة التي رواها الإمام مسلم وغيره كالبيهقي ، وذكرها الإمام السيوطي في الجامع الصغير .. **يقول الرسول** ﷺ بعد قوله « يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ، «**فإن كانا مسلمين فمسلم** » .

هذه الزيادة توضح بجلاء أن الطفل تابع في التأثر للأبوين ويلتحق بهما في الحكم إن كانا يهوديين أو نصرانيين أو مجوسيين ، وكذلك إن كانا مسلمين فمسلم ، وهذا يبين بجلاء أن الفطرة في الحديث لا تعني ما يريده المتمسلفة وهذا يدل على أن الطفل في الأصل لا يقال له مسلم أو كافر ، ولكن الحكم عليه بالكفر أو الإيمان أي الإسلام ، إنما هو حكم تبعي إلحاقيّ لا أصلي ، أي أن

حاله يلحق بحال والديه أو الدار التي وجد فيها أو غير ذلك ، مما هو مذكور في كتب الفقه .

يقول الإمام المناوي في فيض القدير[١] :

«(كل مولود) من بني آدم (يولد على الفطرة) اللام للعهد ، والمعهود فطرة الله التي فطر الناس عليها ، أي الخلقة التي خلق الناس عليها ، من الاستعداد لقبول الدين والتهيؤ للتجلي بالحق وقبول الاستعداد والتأبي عن الباطل والتمييز بين الخطأ والصواب (حتى يعرب عنه لسانه) فحينئذ إن ترك بحاله وخلي وطبعه ولم يتعرض له من الخارج مَن يصده عن النظر الصحيح من فساد التربية وتقليد الأبوين والإلف بالمحسوسات والانهماك في الشهوات ونحو ذلك ، لينظر فيما نصب من الدلالة الجلية على التوحيد وصدق الرسول ﷺ ، وغير ذلك نظراً صحيحاً يوصله إلى الحق وإلى الرشد ، عرف الصواب ولزم ما طبع عليه في الأصل ولم يختر إلا الملة الحنيفية ، وإن لم يُترَك بحاله بأن كان أبواه يهوديين أو نصرانيين (فأبواه) هما اللذان (يهودانه) أي يصيرانه يهوديا بأن يدخلاه في دين اليهودية المحرف المبدل بتفويتهما له(أو ينصرانه) أي يصيرانه نصرانيا (أو يمجسانه) » . اهـ .

أما كون هذه الفطرة نوعا من المعارف فمن أبطل الباطل لأنه مخالف للواقع المشاهد ومخالف لقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ .

فإن قصد أن هذه القابلية قد تعين بعض الناس في معرفة الله فمسلم أما

---

(١) فيض القدير للإمام المناوي (٥/٣٣).

أنها كافية بمجردها فلا ، وكلامنا في الدليل الذي يتعين قبوله من كل الناس ، وهذا لا يكون إلا بالنظر ، وهو عين كلام الأعرابي البعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير...إلخ .



[مسألة الإيمان]

ثم يقول الدكتور سفر :

الرابع : الإيمان

الأشاعرة في الإيمان مرجئة جهمية أجمعت كتبهم قاطبة على أن الإيمان هو التصديق القلبي ، واختلفوا في النطق بالشهادتين أيكفي عنه تصديق القلب أم لابد منه ، قال صاحب الجوهرة :

وفسـر الإيمان بالتصديـق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

وقد رجح الشيخ حسن أيوب من المعاصرين أن المصدق بقلبه ناج عند الله وإن لم ينطق بهما ومال إليه البوطي ، فعلى كلامهم لا داعي لحرص النبي ﷺ أن يقول عمه أبو طالب لا إله إلا الله لأنه لاشك في تصديقه له بقلبه ، وهو وَمَن شابهه على مذهبهم من أهل الجنة ! !

هذا وقد أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعبه بأنها إيمان أو من الإيمان .

ولهذا أطال شيخ الإسلام رحمه الله الرد عليهم بأسمائهم كالأشعري والباقلاني والجويني وشراح كتبهم وقرر أنهم على مذهب جهم بعينه ، وفي رسالتي فصل طويل عن هذه القضية فلا أطيل به هنا .

التعليـق :

تقرير مذهب الأشاعرة إجمالا :

الإيمان لغة : مطلق التصديق .

الإيمان شرعا : تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة ، والمراد بتصديق النبي ﷺ في ذلك الإذعان لما جاء به والقبول له

وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له .

والنطق بالشهادتين للمتمكن منه القادر عليه محل خلاف ، فقالت طائفة هو شرط في الإيمان وهو قول محققي الأشاعرة والماتريدية ، أي هو خارج عن ماهية الإيمان **لكن يلزم من عدمه العدم** .

والمراد أنه شرط في إجراء الأحكام الدنيوية الخاصة بالمؤمنين كالتوارث والتناكح والصلاة خلفه إلخ أن التصديق القلبي وإن كان إيمانا إلا أنه باطن خفي لابد له من علامة ظاهرة تدل عليه ، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منعه ولا لإباء مؤمن عند الله كافر في أحكام الدنيا ، أما المعذور فإن قامت قرينة على إسلامه بغير النطق كالإشارة فهو مؤمن فيهما ، وأما الآبي بأن طلب منه النطق بالشهادتين فأبى فهو كافر فيهما ولو أذعن في قلبه فلا ينفعه ذلك ولو في الآخرة .

ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فهو مؤمن في أحكام الدنيا لا عند الله تعالى ما لم يطلع على كفره بعلامة كسجود لصنم فتجرى عليه أحكام الكفر .

والعمل في الإيمان شرط كمال على المختار ، فمن أتى بالعمل فقد حصل الكمال ، ومن تركه فهو مؤمن لكنه فوت على نفسه الكمال إذا لم يكن مع ذلك استحلال ، أو عناد للشارع ، أو شك في مشروعيته ، وإلا فهو كافر فيما علم بالدين بالضرورة .

وقال قوم من المحققين : إن الإقرار بالشهادتين شطر أي ركن لا شرط فعندهم الإيمان اسم لعملي القلب واللسان جميعا وهما التصديق والإقرار .

وذهبت طائفة إلى أن العمل شطر من الإيمان لأنهم يقولون إن مسمى

الإيمان : تصديق القلب والإقرار باللسان وعمل سائر الجوارح .

فماهيته على هذا مركبة من أمور ثلاثة :

إقرار باللسان .

وتصديق بالجنان .

وعمل بالأركان .

فمن أخل بشيء منها فهو كافر ، وهذا قول الخوارج ، ولذا كفروا بالذنب لانتفاء جزء الماهية ، فمن ترك العمل فليس بمؤمن لفقد جزء من الإيمان ، ويرد بأن الإيمان لغة التصديق فيستعمل شرعا في تصديق خاص ولا دليل على نقله للثلاثة ، كما أن النقل خلاف الأصل ، وقد دلت النصوص على ثبوت الإيمان قبل الأوامر والنواهي ، وعلى أن الإيمان والعمل الصالح متغايران ، وعلى أن الإيمان والمعاصي يجتمعان كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ ، **فإنه يفيد ثبوت الإيمان قبل الأمر بالصوم ، وكقوله تعالى :** ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ، **فإن الأصل أن العطف للمغايرة ، وكقوله تعالى : الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم ، بظلم بناء على أن المراد بالظلم المعصية فقد اقتضى بمفهومه اجتماع الإيمان مع الظلم الذي هو المعصية .**

كما أن الإجماع على أن الإيمان شرط العبادات ، والشرط مغاير للمشروط ضرورة[1] .

* * *

(١) راجع لما سبق حاشية البيجوري على الجوهرة من ص ٢٧: ٣٢، المسايرة للكمال بن الهمام ، شرح اللقاني على الجوهرة .

ومن كلام العلامة البيجوري في شرحه قول صاحب الجوهرة

وفسـر الإيمان بالتصـديـق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

قوله بالتصديق : أي التصديق المعهود شرعا وهو تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة أي علم من أدلة الدين بشبه الضرورة فهو نظري في الأصل إلا أنه لما اشتهر صار ملحقاً بالضروري بجامع الجزم في كل من العام والخاص من غير قبول للتشكيك .

والمراد بتصديق النبي ﷺ في ذلك : الإذعان لما جاء به والقبول له وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار الذين كانوا يعرفون حقية نبوته ورسالته ﷺ ومصداق ذلك قوله تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم قال عبد الله بن سلام لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابني ومعرفتي لمحمد أشد . اهـ .

ويكفي الإجمال فيما يعتبر التكليف به إجمالا كالإيمان بغالب الأنبياء والملائكة ولا بد من التفصيل فيما يعتبر التكليف به تفصيلا كالإيمان بجمع من الأنبياء والملائكة ، فالجمع الذين يجب معرفتهم تفصيلا من الأنبياء خمسة وعشرون ...

وبالجملة فالإيمان شرعا هو : **التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة إجمالا في الإجمالي وتفصيلا في التفصيلي .**

وأما لغة فهو مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي بمصدق .

(قوله والنطق فيه الخلف) أي وفي النطق بالشهادتين للمتمكن منه وهو القادر عليه في جهة اعتبار مدخليته في الإيمان الاختلاف بين العلماء . ويراجع تمام كلامه في الحاشية المذكورة .

[القرآن]

ثم يقول الدكتور سفر :

« الخامس : القرآن :

وقد أفردت موضوعه لأهميته القصوى ، وهو نموذج بارز للمنهج الأشعري القائم على التلفيق الذي يسميه الأشاعرة المعاصرون « التوفيقية» حيث انتهج التوسط بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة في كثير من الأصول فتناقض واضطرب .

فمذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى عليه السلام ويسمعه الخلائق يوم القيامة .

ومذهب المعتزلة أنه مخلوق ، أما مذهب الأشاعرة فمن منطلق التوفيقية ـ التي لم يحالفها التوفيق ـ فرقوا بين المعنى واللفظ ، فالكلام الذي يثبتونه لله تعالى هو معنى أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء .

واستدلوا بالبيت المنسوب للأخطل النصراني :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

أما الكتب المنزلة ذات الترتيب والنظم والحروف ـ ومنها القرآن ـ فليست هي كلامه تعالى على الحقيقة ، بل هي عبارة عن كلام الله النفسي ، والكلام النفسي شيء واحد في ذاته ، لكن إذا جاء التعبير عنه بالعبرانية فهو توراة وإن جاء بالسريانية فهو إنجيل وإن جاء بالعربية فهو قرآن ، فهذه الكتب كلها مخلوقة ووصفها بأنها كلام الله مجاز لأنها تعبير عنه .

واختلفوا في القرآن خاصة فقال بعضهم : « إن الله خلقه أولاً في اللوح

المحفوظ ثم أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا » فكان جبريل يقرأ هذا الكلام المخلوق ويبلغه لمحمد ﷺ ، وقال آخرون : إن الله أفهم جبريل كلامه النفسي وأفهمه جبريل لمحمد ﷺ فالنزول نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال ـ لأنهم ينكرون علو الله ـ ثم اختلفوا في الذي عبر عن الكلام النفسي بهذا اللفظ والنظم العربي من هو ؟ فقال بعضهم : هو جبريل ، وقال بعضهم : بل هو محمد ﷺ !

واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾ في سورتي الحاقة والانشقاق حيث أضافه في الأولى إلى محمد ﷺ ، وفي الأخرى إلى جبريل بأن اللفظ لأحد الرسولين « جبريل أو محمد» وقد صرح الباقلاني بالأول وتابعه الجويني .

قال شيخ الإسلام : « وفي إضافته تعالى إلى هذا الرسول تارة وإلى هذا تارة دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء لا إضافة إحداث لشيء منه وإنشاء كما يقول بعض المبتدعة الأشعرية من أن حروفه ابتداء جبريل أو محمد مضاهاة منهم في نصف قولهم لمن قال إنه قول البشر من مشركي العرب » .

وعلى القول أن القرآن الذي نقرؤه في المصاحف مخلوق سار الأشاعرة المعاصرون وصرحوا ، فكشفوا بذلك ما أراد شارح الجوهرة أن يستره حين قال : « يمتنع أن يقال إن القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم » .

التعليـــق :

لم تحرر نقطة الخلاف كعادتك يا د . سفر .

فالخلاف في الكلام وليس في القرآن .

فلم تدلس ؟ !

وإليك التفصيل :

لما كان «**الكلام**» من جملة الصفات القائمة بذاته تعالى ، وجب الكلام

عليها ، خصوصاً أن المعنى المشهور للكلام بين الناس هو ما كان بصوت وحرف صادرين من المتكلم ، وصدورهما يكون بآلة معينة .

ومعلوم أن هذا المعنى للكلام لا يجوز نسبته إلى الله تعالى ، لأن هذا يلزم منه قيام الحوادث في الذات الإلهية ، ومعلوم أن الحدوث دليل النقص ، ومن قام به الحادث ، فهذا دليل على نقصانه في مرتبة الوجود ، وهذا مستحيل في حق الله تعالى .

وقد ازداد الخلاف بين المسلمين في مسألة كلام الله تعالى ، وظهرت حدته ، حتى إن كثيراً من التشنج الذي حل بالفكر الإسلامي وعقلية المسلمين كان من مستلزمات هذه المسألة ، بل إن الناس صاروا يُصنّفون تبعاً لموقفهم من هذه المسألة وتبعا لرأيهم الذي يرون فيها .

ولهذا كله ، ولغيره ، وجب أن نبين حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة .

فكثير من الذين يعادون الأشاعرة والماتريدية ـ أهل السنة ـ فإنما يعادونهم ويعارضونهم نتيجة لعدم فهمهم لحقيقة رأي القوم في هذه المسألة .

وأيضاً فقد رأيتُ بعضاً ممن ينتسبون إلى أهل السنة والجماعة لا يعرفون تقرير معنى مذهبهم في المسألة .

فالله تعالى موصوف بصفة الكلام اتفاقاً بين كثير من المسلمين ، ومن تبقى منهم مخالفاً فإنه ينسب إلى الله تعالى الكلام على أنه فعل له لا على أنه صفة ذاتية وجودية قائمة بذاته تعالى .

وحاول العديد من العلماء الاستدلال على هذه الصفة بالأدلة العقلية ،

ليثبتوا أن العقل يمكن أن يقول بثبوت صفة الكلام لله تعالى حتى ولو لم ينزل الشرع بذلك .

وعارضهم غيرهم في ذلك وضعف أدلتهم ، وقرر أنها تقصر عن الوصول إلى درجة الإثبات المطلوبة ، ولذلك مال جمهور الناس إلى الاعتماد على الدليل النقلي في إثبات هذه الصفة .

والنصوص فيها القطع بنسبة الكلام إلى الله تعالى ، وأما كون الكلام المنسوب إليه تعالى هو صفته ، فهذا ليس مأخوذاً من النقل على سبيل القطع ، **أي إن دلالة النقل على كون كلام الله تعالى صفة له قائمة بذاته هي دلالة لم ترتق إلى مرتبة القطعيات .**

وأهل السنة في قولهم بأن الكلام ثابت لله تعالى على سبيل أنه صفة له تعالى اعتمد على قواعد مستمدة من اللغة ، ونوزعوا فيها ، ولا مجال لتفصيل ذلك هنا .

وعضدوا هذه القواعد اللغوية بأمور عرفية اشتهرت بين عامة المسلمين ، وبعض الأدلة العقلية كما ذكرنا ذلك سابقاً ، **وأعلنوا أن الله تعالى موصوف بصفة الكلام ، وقالوا إنها إحدى صفات الباري عز وجل . ونزهوه تعالى في صفته هذه عن سمات النقص كقيام الحوادث في ذاته تعالى ، كالصوت والحرف وغير ذلك .**

* * *

وقال أهل السنة في وصف هذه الصفة :

صفة أزلية قائمة بذاته تعالى منافية للسكوت والآفة ، هو بها آمر ناه مخبر إلى غير ذلك ، يدل عليها بالعبارة والكتابة والإشارة .

والدليل على هذه الصفة هو إخبار سائر الأنبياء عليهم السلام أن الله تعالى متكلم، لا يوجد معنى لذلك إلا أنه تعالى متصف بصفة الكلام.

والكلام الذي هو صفة له تعالى ليس حرفاً ولا صوتاً، بل هو كلام نفسي قائم بذاته تعالى، كسائر صفاته الثبوتية الأخرى.

واعلم أنّ كلام اللّه تعالى الذي هو صفته يسمّى أيضا (قرآناً)، ومن هنا قال المشايخ: «القرآن كلام اللّه غير مخلوق»، وقيّدوا عبارتهم هذه بقولهم ـ كلام اللّه ـ ليشيروا إلى أنّ كلام اللّه تعالى الذي هو صفته يسمّى قرآنا، وما كان كذلك أي ما كان صفة للباري، يستحيل أن يكون مخلوقاً.

والمنزل على سيّدنا محمّد ﷺ عبارة عن حروف وكلمات مقطّعات محدودات، وهو معبّر عن الصّفة القائمة بذات اللّه تعالى.

ولهذا قال العلماء: القرآن كما أنّه لفظ يطلق على الصّفة الذّاتيّة القائمة بذات اللّه تعالى وهي الكلام، فكذلك يطلق نفس الاسم على الكلام المنزّل على سيّدنا محمّد ﷺ إطلاقاً حقيقياً على الاثنين، فلفظ القرآن صار من قبيل الألفاظ المشتركة بين معنيين، فلا يوجد واحد من أهل السّنة ينكر أنّ المكتوب في المصاحف هو كلام اللّه تعالى، ولكنّ بعضهم قال هو كلام اللّه حقيقة، والبعض قال: بل هو كلامه تعالى مجازاً؛ أي من حيث إنّه دالّ على كلامه تعالى النّفسيّ.

وقد فهم من هذا أنّه ما دام المكتوب في المصاحف كلامه مجازاً على رأي البعض فإنّه يجوز نفيه، أي يجوز القول إنّه ليس كلاماً للّه تعالى؟!

وهذا الفهم غلط محض، قائم ومنبن على كلام ردّده المجسّمة الخائضين فيما لا يعلمون، حاصله أنّ المجاز يجوز نفيه.

فتراهم لذلك يكثرون من ترداد هذه العبارة في كتبهم وهم لا يفهمون حاصلها .

والتحقيق في الأمر أنّ المجاز من حيث إنّه مجاز وباعتبار علاقاته اللّغويّة لا يجوز نفيه مطلقاً ، بل نفيه غلط محض ، ويدلّ على عجز في فهم كلام العرب .

وهكذا ، فمن قال : إنّ المكتوب في المصاحف كلام اللّه مجازاً ، لا يجوز أن يقول له قائل : إذا ليس هو كلاما للّه .

لأنّ قائل هذه العبارة إنّما قالها لأنّه يعتقد أنّ كلام اللّه لا يكون إلاّ صفة له ، وإذا أطلقنا على فعل من أفعاله تعالى أنّه كلام له ، فإنّما يكون هذا الإطلاق جائزاً على سبيل المجاز ، أي من حيث أنّ هذا الفعل يبيّن لنا عن كلامه تعالى القائم بذاته المقدّسة .

فمن قال رادّاً على القائل بالمجاز هنا : يلزم إذن أن يكون الكلام الموجود في المصحف ليس كلامًا للّه تعالى بل لغيره ، فهو مخطئ ، لأنّه لا يلزم من كونه مجازاً ، أن يكون كلاماً لغيره ، بل هو فعل من أفعال اللّه تعالى المنسوبة إليه ابتداء ، فلا تنسب إلى غيره .

فلا يجوز أن يقال : إنّه على ذلك يلزم أن يكون كلاماً لجبريل أو لسيّدنا محمّد ﷺ ، لأنّ هذا كلّه غير لازم .

هذا ، مع أنّ التحقيق الذي أشرنا إليه ، أنّ الكلام يطلق حقيقة على المكتوب في المصاحف ، وعلى الصّفة النّفسيّة الأزليّة القائمة بالذّات المقدّس[1] .

---

(١) أي أنه من قبيل المشترك اللفظي.

ويطلق القرآن على ما في الصدور وعلى ما في اللوح المحفوظ وعلى المسموع بالصوت والحرف ، قال تعالى في سورة العنكبوت ، ٤٩ : ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ وقال في سورة البروج ، ٢١، ٢٢ : ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۝٢٢﴾ .

وقال في سورة الأحقاف ، ٢٩ : ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ .

قال الله تعالى في سورة المجادلة ، ٨ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُوا۟ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ۝٨﴾ .

وقال تعالى في سورة الأعراف ، ٢٠٥ : ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٢٠٥﴾ .

وروى البيهقي أيضا في سننه الكبرى عن سليمان بن يسار أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما زوج ابنا له ابنة أخيه عبيد الله بن عمر وابنه صغير يومئذ ولم يفرض لها صداقا فمكث الغلام ما مكث ثم مات فخاصم خال الجارية بن عمر إلى زيد بن ثابت فقال بن عمر لزيد إني زوجت ابني وأنا أحدث نفسي أن أصنع به خيرا فمات قبل ذلك ولم يفرض للجارية صداقا فقال زيد فلها الميراث إن كان للغلام مال وعليها العدة ولا صداق لها .

وفي مسند الإمام أحمد عن بن عباس قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله انى أحدث نفسي بالشيء لأن أخر من السماء أحب إلى من ان

أتكلم به قال فقال النبي ﷺ : « الله أكبر الله أكبر الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة » .

فالكلام في لغة العرب يكون لفظاً وحرفاً وفي النفس كما وردت الآيات مصرحة بالكلام النفسي وكذلك الأحاديث النبوية الصحيحة .

فعلام تلوم الأشاعرة يا د . سفر ولغة العرب تؤيدهم ؟ !



[الكلام على القدر]

ثم يقول الدكتور سفر :

السادس : القدر :

أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة لأنها تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم ولهذا قيل :

مما يقال ولا حقيقة تحته   معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري ، والحال   عند البهشي ، وطفرة النظام

ولهذا قال الرازي الذي عجز هو الآخر عن فهمها : «إن الإنسان مجبور في صورة مختار» .

ومن هذا القبيل كلامهم في الاستطاعة ، والحاصل أنهم في هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول ولم يعربوا عن مذهبهم فضلاً عن البرهنة عليه ! !

التعليق :

نعم قال الإمام الأشعري **بالكسب** وسيأتي مزيد بيان عند تعليقنا على السببية ، وهو نص القرآن الكريم .

وقد أخطأ الدكتور سفر في قوله أرادوا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية ، فمن أين فهم هذا ؟

وهذا الغموض الذي يكتنف نظرية الكسب لا تفسير له إلا الفهم الخطأ لها .

فإمام السنة أبو الحسن الأشعري حينما قال بالكسب **لم يكن قصده أن**

يفسر سر القدر، بل أراد أن يقرر ما قرره القرآن الكريم في المسألة.

فمن فهمها على أن الأشعري فسر بها سر القدر وجد أن مسألة القدر ما زالت قائمة وغامضة: العبد يفعل والرب يخلق والحساب قائم.

ومن فهمها على أنها تقرير لما في القرآن الكريم وأن هذا القدر هو ما كشفه الله تعالى من السر الذي نهينا عن الخوض فيه، فقد أراح واستراح.

وليعلم أن هناك فرقا هائلا بين مذهب الأشاعرة والجبرية يتمثل فيما تترتب عليه نصوص الوعد والوعيد، فبينما قال أهل السنة الأشاعرة بأن نصوص الوعد والوعيد على حقيقيتها وأن العبد مؤاخذ ومحاسب على فعله نفى الجبرية ذلك، ولم يقع الذم عليهم لأنهم قالوا بأن الله تعالى يخلق أفعال العبد.

قال الحافظ في الفتح[1]:

« **وقال الكرماني: الجهمية فرقة** من المبتدعة ينتسبون إلى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة أن لا قدرة للعبد أصلا وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة، ومات مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى **وليس الذي أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة وانما الذي اطبق السلف على ذمهم بسبب إنكار الصفات** ». اهـ.

وقد ذكر الحافظ في الفتح مذهب الكسب على أنه قول لأهل السنة والجماعة فقال:

« وذهبت الجبرية إلى أن الكل فعل الله وليس للمخلوق فيه تأثير أصلا

---

(١) فتح الباري (١٣/٢٩٠).

وتوسط أهل السنة فمنهم من قال أصل الفعل خلقه الله وللعبد قدرة غير مؤثرة في المقدور وأثبت **بعضهم أن لها تأثيرا لكنه يسمى كسبا** »[١] .

وقال المباركفوري في التحفة[٢] : « هم الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل فيؤخرون العمل عن القول وهذا غلط بل الحق أن المرجئة هم الجبرية القائلون بأن إضافة الفعل إلى العبد كإضافته إلى الجمادات سموا بذلك لأنهم يؤخرون أمر الله ونهيه عن الاعتداد بهما ويرتكبون الكبائر فهم على الإفراط والقدرية على التفريط والحق ما بينهما » . انتهى

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته : « وأفعال العباد هي بخلق الله وكسب من العباد » .

ولقد جاءت آيات القرآن الكريم بلفظ الكسب بعينه .

قال الله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ (البقرة : من الآية٢٨٦) .

وقال تعالى : ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ .

وقال تعالى ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ .

وقال تعالى : ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ﴾ الأنعام ١٥٨.

وقال تعالى ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ﴾ .

وغيرها من الآيات الناطقة الشاهدة بصفة هذا المذهب .

وليعلم أن القدر سر من أسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملك مقرب أو نبي

---

(١) فتح الباري ، ابن حجر (١١/ ٤٢٩).

(٢) تحفة الأحوذي ، (٦ / ٣٠٢).

مرسل فضلا عن علماء الأمة ومتكلميها .

فالقدر تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد .

والله سبحانه تعالى خارج عن إدراك البشر .

ومع ورود الآيات بالكسب فقد وردت بأن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى :

قال تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ .

وقال ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ .

وقد دلت آيات القرآن أيضًا على أن المكلف مختار في أفعاله غير مجبور عليها ولا مقهور :

قال الله تعالى ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ وقال تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ .

وبكل هذه الآيات ومدلولاتها قال الأشاعرة وفوضوا أمر القدر لله تعالى .

فلا أدري أي خطأ أخطأه الأشاعرة اللهم إلا ما وقع من فهم مخالفيهم وتصورهم الخاطئ عن مذهبهم .

* * *

فملخص الأمر :

أن الخالق لأعمالنا هو الله سبحانه وتعالى لقوله : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ .

أفترى أنك تخلق عملك ؟

فالخالق هو الله .

ولكن الإنسان يكسب عمله لقوله تعالى :

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ .

فكسب الإنسان مترتب على نيته وعزمه .

وقد أيدت الأحاديث هذا المعنى ، كقوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» وقوله : «نية المؤمن خير من عمله» .

والإنسان مهيأ لسلوك إحدى السبيلين لقوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ .

فالقدرة يهبها الله للعبد بعد عقد النية والعزم فهو الخالق سبحانه والعبد كاسب بنيته ، ويستحيل عقلاً إثبات خالقين لمخلوق واحد .

فإن لم يعجبك هذا القول ففسر لنا قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ .

ولقد وفق الماتريدية في اختيار اللفظ حيث قالوا : « إن العقل يحسن ويقبح ، ولكن لا ثواب ولا عقاب إلا بنص » . وهو مقصود الأشاعرة مع اختلاف العبارة .

* * *

[السببية وأفعال المخلوقات]

ثم يقول الدكتور سفر :

السابع : السببية وأفعال المخلوقات :

ينكر الأشاعرة الربط العادي بإطلاق وأن يكون شيء يؤثر في شيء وأنكروا كل « باء سببية» في القرآن ، وكفروا وبدعوا من خالفهم و مأخذهم فيها هو مأخذهم في القدر ، فمثلاً عندهم : من قال إن النار تحرق بطبعها أو هي علة الإحراق فهو كافر مشرك ، لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقاً حتى أن أحد نحاة الأندلس من دولة الموحدين التومرتية الأشعرية هدم « نظرية العامل » عند النحاة مدعياً أن الفاعل هو الله ! !

قالوا إن الأسباب علاقات لا موجبات حتى أنهم يقولون : الرجل إذا كسر الزجاجة ما انكسرت بكسره وإنما انكسرت عند كسره ، والنار إذا أحرقت ما تحرق ما احترق بسببها وإنما احترق عندها لا بها فالإنسان إذا أكل حتى شبع ما شبع بالأكل وإنما شبع عند الأكل .

ومن قال عندهم إن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال ، قالوا : إن فاعل الإحراق هو الله ولكن فعله يقع مقترناً بشيء ظاهري مخلوق ، فلا ارتباط عندهم بين سبب ومسبب أصلاً وإنما المسألة اقتران كاقتران الزميلين من الأصدقاء في ذهابهما وإيابهما .

ومن متونهم في العقيدة :

والفعل في التأثير ليس إلا ... للواحد القهار جل وعلا
ومن يقل بالطبع أو بالعلة ... فذاك كفر عند أهل الملة
ومن يقل بالقوة المودعة ... فذاك بدعي فلا تلتفت

والغريب أن هذا هو مذهب ما يسمى المدرسة الوضعية من المفكرين

الغربيين المحدثين ومن وافقهم من ملاحدة العرب ، وما ذاك إلا لأن الأشاعرة والوضعيين كلاهما ناقل عن الفكر الفلسفي الإغريقي .

التعليـق :

اعلم أن مذهب أهل السنة هو : أن التأثير أي الخلق والإيجاد إنما هو لله الواحد القهار .

فلا تأثير لقدرتنا في شيء من أفعالنا الاختيارية كالحركات والسكنات والقيام والقعود ونحو ذلك ، بل جميع ذلك مخلوق له سبحانه وتعالى بلا واسطة .

كما أن قدرتنا مخلوقة له تعالى لقوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ أي وخلق عملكم .

يقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي : الاقتران بين ما يعتقد في العادة سببًا وبين ما يعتقد مسببًا ليس ضروريًا عندنا ، بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ولا إثبات أحدهما متضمنًا لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمنًا لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما ، وجود الآخر ، ولا من الضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، مثل الري والشرب ، والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وطلوع الشمس ، والموت وحز الرقبة ، والشفاء ، وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرا إلى كل المشاهدات المقترنات في الطب ، والنجوم والصناعات والحرف»[1] .

فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، يخلقها على التساوق لا

---

(١) تهافت الفلاسفة (١/ ٤٤ ـ ٤٥).

لكونه ضروريًا في نفسه ، غير قابل للفوت ، بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقبة ، وإدامة الحياة مع حز الرقبة ، وهلم جرا إلى جميع المقترنات . وأنكر الفلاسفة إمكانه وادعوا استحالته .

والنظر في هذه الأمور الخارجة عن الحصر يطول ، فلنعين مثالاً واحدًا ، هو الاحتراق في القطن مثلاً عند ملاقاة النار ، فانا نجوز وقوع الملاقاة بينهما دون الاحتراق ، ويجوز حدوث انقلاب القطن رمادا محترقًا دون ملاقاة النار وهم ينكرون جوازه .

* * *

وللكلام في هذه المسألة ثلاثة مقامات :

المقام الأول : أن يدعي الخصم أن فاعل الاحتراق هو النار فقط ، وهو فاعل بالطبع لا بالاختيار ، فلا يمكنه الكف عما هو في طبعه ، بعد ملاقاته لمحل قابل له .

وهذا مما ننكره ، بل نقول : فاعل الاحتراق ـ بخلق السواد في القطن والتفرق في أجزائه ، وجعله رمادًا ، هو الله تعالى ، إما بواسطة الملائكة أو بغير واسطة .

فأما النار وهي جماد لا فعل لها .

فما الدليل على أنها الفاعل ؟

وليس لهم دليل إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقاة النار ، والمشاهدة تدل على الحصول عندها ، ولا تدل على الحصول بها ، وأنه لا علة له سواها .. الخ » .

الغزالي يقرر أنه لا فاعل على الحقيقة إلا الله ، ولا يجوز نسبة اليقين إلا إليه ، فهو اليقين الذي ما بعده يقين ، **ولهذا لا يجوز نسبة التأثير إلا إليه سبحانه وتعالى فهو الفاعل على الحقيقة** .

فالقدر الذي يتيقنه العقل هو هذا الاقتران بين النار والإحراق ، أما أن النار مؤثرة فلا يقين .

بهذا لأنه لاسبيل إلى الجزم به ، إضافة إلى ما تقرر في النصوص الشرعية أن الله خالق كل شيء ، بل تخلف النار عن الإحراق كما في قصة سيدنا إبراهيم دلالة على أنه ليس بين النار والاحتراق أكثر من هذا الاقتران .

ويقول الغزالي : « الله يجوز أن يخلق ما يسمى علة بدون أن يخلق ما يسمى معلولا »[(١)] .

وفي فتح الباري للحافظ ابن حجر : «وقد أخرج أحمد والبزار وصححه ابن حبان من حديث أنس : «أن رجلا سأل عن العزل ، فقال النبي ﷺ : لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولدا » وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط عن ابن مسعود وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى » اهـ من فتح الباري[(٢)] .

ففي هذا الخبر الذي روى البخاري طرفا منه في باب العزل وطرفا في كتاب القدر لدليل واضح على أن الكل متساو أمام قدرة الله .

---

(١) تهافت الفلاسفة ص ٢٧٨.

(٢) فتح الباري لابن حجر . كتاب النكاح ، باب العزل (٣٠٧/٩) ، والحديث رواه أحمد في المسند (١٤٠/٣ - برقم : ١٢٤٤٣) وقال عنه الهيتمي في مجمع الزوائد : رواه أحمد والبزار وإسنادهما حسن : (٢٩٦/٤).

فيحمل مفهوم الحديث على الجواز العقلي ، وإن جرت السنن وفقاً للأسباب ، فقدرة الله لا يحدها حد .

أما المستهزئون بأهل السنة من الأشاعرة فقد وقعوا في إشراك هذه الأسباب ويرون أن خلق الولد من الصخرة أو الإبصار بالخد أو الإحراق بالماء لا يتأتى وليس من الحكمة ، فهم في الحقيقة قائلون بالطبع والخواص التي تحدد لله ما يفعل وما يذر وهذا مذهب الحشوية منذ زمن بعيد .

وقد رد عليهم أئمة السنة ، قال الإمام سلطان العلماء عز الدين بن عبدالسلام : « .. ولولا ما وجب على العلماء من إعزاز الدين ، وإخمال المبتدعين ، وما طولت به الحشوية ألسنتهم في هذا الزمان من الطعن في أعراض الموحدين ، والإزراء على كلام المنزهين ، لما أطلت النفس في مثل هذا مع إيضاحه ... وما زال المنزهون والموحدون يفتون بذلك على رؤوس الأشهاد ، في المحافل والمشاهد ، ويجهرون به في المدارس والمساجد ، وبدعة الحشوية كامنة خفية ، لا يتمكنون من المجاهرة بها ، بل يدسونها إلى جهلة العوام ، وقد جهروا بها في هذا الأوان ، فنسأل الله تعالى أن يعجل بإخمالها كعادته ، ويقضي بإذلالها على ما سبق من سنته ، وعلى طريقة المنزهين الموحدين درج الخلف والسلف رضي الله عنهم أجمعين .

والعجب أنهم يذمون الأشعري بقوله : «إن الخبز لا يشبع ، والماء لا يروي ، والنار لا تحرق» وهذا كلام أنزل الله معناه في كتابه ، فإن الشبع والري والإحراق ، حوادث انفرد الرب بخلقها ، فلم يخلق الخبز الشبع ولم يخلق الماء الري ولم تخلق النار الإحراق ، وإن كانت أسبابا في ذلك ، فالخالق هو المسبب دون السبب ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ نفى أن يكون رسوله خالقا للرمي ، وإن كان سببا فيه ، وقد قال تعالى :

﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ فاقتطع الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها، وأضافها إليه، فكذلك اقتطع الأشعري رحمه الله تعالى الشبع والري والإحراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها لقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وكم من عائب قولا صحيحا　　وآفته من الفهم السقيم

فسبحان من رضي عن قوم فأدناهم، وسخط عن آخرين فأقصاهم ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ ...» اهـ كلام سلطان العلماء[1].

وتأمل قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾؟.

أجب يا د: سفر؟؟؟

أما ما ذكرته عن هدم نظرية العامل عند النحاة فقول ساقط لا يعتد به بل أريد به الإساءة إلى كل عالم ينتسب إلى الأشاعرة، فلم توضح لنا من هذا النحوي كعادتك؟!

ولكن ما يهمنا قد اتضح وهو: مراد الأشاعرة في عدم إشراكهم الأسباب في التأثير والخلق.

* * *

(١) ملحة الاعتقاد ط دار القادري ص٤٨.

[الحكمة الغائية]

ثم يقول الدكتور سفر :

« الثامن : الحكمة الغائية :

ينفي الأشاعرة قطعاً أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على حكمة تقضي إيجاد الفعل أو عدمه ، وهذا نص كلامهم تقريباً ، وهو رد فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله ، حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن وقالوا إن كونه يفعل شيئاً لعلة ينافي كونه مختاراً مريداً ، وهذا الأصل تسميه بعض كتبهم « نفي الغرض عن الله » ويعتبرونه من لوازم التنزيه ، وجعلوا أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعلق لصفة أخرى ـ كالحكمة مثلاً ـ بها ، ورتبوا على هذا أصولاً فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله في النار أخلص أوليائه ويخلد في الجنة أفجر الكفار ، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها .

وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة ، ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحكمة مع الصفات السبع واكتفوا بإثبات الإرادة مع أن الحكمة تقتضي الإرادة والعلم وزيادة حتى أن من المعاصرين من أضافها مثل سعيد حوى» .

التعليـــق :

ونقول : إن الأشاعرة لم ينفوا اشتمال أفعال الله تعالى على الحكمة ، **بل نفوا أن يكون ذلك واجبًا على الله تعالى ، لأن القاعدة أنه لا يجب على الله تعالى شيء ، خلافًا للمعتزلة الذين يوجبون على الله تعالى فعل الأصلح للعباد** .

فالدكتور أخطأ خطأً بيناً في حكاية المذهب .

ولم يوثق كلامه من أي مصدر من كتب الأشاعرة .

ونحن ننقل من كتب الأشاعرة ما يفيد قولهم باشتمال أفعاله تعالى على

الحكمة ، مع كون ذلك لا من طريق الوجوب عليه تعالى بل من طريق التفضل والمن على عباده سبحانه .

قال الإمام الآمدي في أبكار الأفكار[١] : « المسألة الثالثة في أنه لا يجب رعاية الغرض والمقصود في أفعال الله تعالى ، وأنه لا يجب عليه شيء أصلاً : مذهب أهل الحق أن رعاية الحكمة والغرض في أفعال الله تعالى غير واجب ، وأنه لايجب عليه فعل شيء ولا تركه » .

فهل ترى أن الله يحكمه قانون ؟

أو يجب عليه شيء سوى ما أوجبه على نفسه يا د . سفر ؟

وقال بعدما رد شبهات المعتزلة ، مبينًا أن الأشاعرة قائلون باشتمال أفعال الله تعالى على الحكمة :

« والجواب أنا لا ننكر كون الله تعالى حكيما في فعله ، ولكن ذلك يتحقق فيما يتقنه في صنعه ، وتحققه على وفق علمه به وإرادته ، ولا يتوقف ذلك على أن يكون له في فعله غرض وغاية ، والعبث إنما يلزم في فعله بانتفاء الغرض فيه أن لو كان فعله مما يطلب فيه الغرض ، وهو محل النزاع ، **وتقبيح صدور ما لا غرض فيه من الباري تعالى فمبني على فاسد أصولهم بالتحسين والتقبيح الذاتي ، وقياس الغائب على الشاهد وقد أبطلناه فيما تقدم** »[٢] أ . هـ

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، عند تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ : « مَا خَلَقْت أَهْل السَّعَادَة مِنْ أَهْل

---

(١) أبكار الأفكار للآمدي (٢/١٥١).

(٢) أبكار الأفكار (٢/١٥٧).

الْفَرِيقَيْنِ إِلَّا لِيُوَحِّدُونِ ، هُوَ قَوْلُ الْفَرَّاء ، وَنَصَرَهُ إِبْن قُتَيْبَة فِي «مُشْكِل الْقُرْآن» وَسَبَب الْحَمْل عَلَى التَّخْصِيص وُجُود مَنْ لَا يَعْبُدهُ ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِره لَوَقَعَ التَّنَافِي بَيْنَ الْعِلَّة وَالْمَعْلُول . قَوْله : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ وَقَالَ بَعْضهمْ خَلَقَهُمْ لِيَفْعَلُوا فَفَعَلَ بَعْض وَتَرَكَ بَعْض وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّة لِأَهْلِ الْقَدَر هُوَ كَلَام الْفَرَّاء أَيْضًا .... ثم قال : وَأَمَّا قَوْله : « وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّة لِأَهْلِ الْقَدَر » فَيُرِيد الْمُعْتَزِلَة ، لِأَنَّ مُحَصَّل الْجَوَاب أَنَّ الْمُرَاد بِالْخَلْقِ خَلْق التَّكْلِيف لَا خَلْق الْجِبِلَّة ، فَمَنْ وَفَّقَهُ عَمِلَ لِمَا خُلِقَ لَهُ وَمَنْ خَذَلَهُ خَالَفَ ، وَالْمُعْتَزِلَة إِحْتَجُّوا بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَة عَلَى أَنَّ إِرَادَة اللَّه لَا تَتَعَلَّق بِهِ ، **وَالْجَوَاب أَنَّهُ لَا يَلْزَم مِنْ كَوْن الشَّيْء مُعَلَّلًا بِشَيْءٍ أَنْ يَكُون ذَلِكَ الشَّيْء مُرَادًا وَأَنْ لَا يَكُون غَيْره مُرَادًا ، وَيُحْتَمَل أَنْ يَكُون مُرَاده بِقَوْلِهِ « وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّة لِأَهْلِ الْقَدَر » أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَى أَنَّ أَفْعَال اللَّه لَا بُدّ وَأَنْ تَكُون مَعْلُولَة فَقَالَ : لَا يَلْزَم مِنْ وُقُوع التَّعْلِيل فِي مَوْضِع وُجُوب التَّعْلِيل فِي كُلّ مَوْضِع ، وَنَحْنُ نَقُول بِجَوَازِ التَّعْلِيل لَا بِوُجُوبِهِ** ، أَوْ لِأَنَّهُمْ إِحْتَجُّوا بِهَا عَلَى أَنَّ أَفْعَال الْعِبَاد مَخْلُوقَة لَهُمْ لِإِسْنَادِ الْعِبَادَة إِلَيْهِمْ فَقَالَ : لَا حُجَّة لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِسْنَاد مِنْ جِهَة الْكَسْب » . اهـ من الفتح[(١)]

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿۞ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾﴾ (الشورى : من الآية ٢٧) :

« الثانية ـ قال علماؤنا : **أفعال الرب سبحانه لا تخلو عن مصالح وإن لم يجب على الله الاستصلاح** ، فقد يعلم من حال عبد أنه لو بسط عليه قاده ذلك إلى الفساد فيزوي عنه الدنيا ، مصلحة له . فليس ضيق الرزق هوانا ولا سعته

---

(١) فتح الباري (٨/٤٦١).

فضيلة ، وقد أعطى أقواما مع علمه أنهم يستعملونه في الفساد ، ولو فعل بهم خلاف ما فعل لكانوا أقرب إلى الصلاح . والأمر على الجملة مفوض إلى مشيئته ، ولا يمكن التزام مذهب الاستصلاح في كل فعل من أفعال الله تعالى» . اهـ من تفسير القرطبي[1] .

وقال الإمام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد : « القطب الثالث في أفعال الله تعالى وجملة أفعاله جائزة لا يوصف شيء منها بالوجوب . اهـ

هذا بالنسبة لمسألة الحكمة .

وخلاصتها : أن الأشاعرة يثبتون لله تعالى الحكمة في أفعاله من طريق التفضل ، لا من طريق الوجوب عليه تعالى ، فهل يخالفنا الدكتور سفر في قولنا : لا يجب على الله شيء ؟

* * *

أما قوله : « حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن وقالوا إن كونه يفعل شيئا لعلة ينافي كونه مختارا مريدا » .

فغير صحيح بالمرة **لأن الأشاعرة لم ينفوا كل لام تعليل في القرآن الكريم وإنما سموها لام العاقبة إما تأدبًا مع الله تبارك وتعالى ، وإما لأنهم لاحظوا أن المقصود هو بيان العاقبة لهذا الفعل لا بيان العلة لأن العلة بمعنى الباعث منتفية في حقه تعالى .**

فانظر مثلا إلى قوله تعالى ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، هل كانت العلة الباعثة لآل فرعون أن يلتقطوا موسى عليه السلام

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/٢٨).

لكي يكون لهم عدوا وحزنا ، والفعل هنا الالتقاط واللام داخلة على قوله يكون لهم عدوا ، أم أن العداوة والحزن كان العاقبة لفعل الالتقاط ؟ .

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ الآية : «قال محمد بن إسحاق وغيره اللام هنا لام العاقبة لا لام التعليل لأنهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك ، ولا شك أن ظاهر اللفظ يقتضي ما قالوه ولكن إذا نظر إلى معنى السياق فإنه تبقى اللام للتعليل لأن معناه أن الله تعالى قيضهم لالتقاطه ليجعله عدوا له وحزنا فيكون أبلغ في إبطال حذرهم منه» . اهـ .

هكذا بكل بساطة فلا تعدو المسألة أن تكون اصطلاحًا خاصا بهم ، ولا مشاحة في الاصطلاحات ، وقد سماها الإمام الزركشي في البرهان ـ وهو أشعري ـ لام الحكمة ، **وفي هذا أكبر رد على الدكتور سفر في دعواه** .

قال الإمام الزركشي في البرهان :

«القسم الثامن والعشرون **التعليل بأن يذكر الشيء معللا** فإنه أبلغ من ذكره بلا علة لوجهين :

أحدهما : أن العلة المنصوصة قاضية بعموم المعلول ولهذا اعترفت الظاهرية بالقياس في العلة المنصوصة .

الثاني : أن النفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة بخلاف غيرها وغالب التعليل في القرآن فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى وهو سؤال عن العلة ومنه﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ .

وتوضيح التعليل أن الفاء السببية لو وضعت مكان إن لحسن . والطرق

الدالة على العلة أنواع : الأول التصريح بلفظ الحكم كقوله تعالى : ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ﴾ وقال : ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ والحكمة هي العلم النافع والعمل الصالح .

الثاني : أنه فعل كذا لكذا أو أمر بكذا لكذا كقوله تعالى ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وقوله تعالى ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ﴾ و﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ ... وهو كثير . **فإن قيل اللام فيه للعاقبة** كقوله تعالى ﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ وقوله ﴿مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً﴾ .

وإنما قلنا ذلك لأن أفعال الله تعالى لا تعلل فالجواب أن معنى قولنا إن أفعال الله تعالى لا تعلل أي لا تجب ولكنها لا تخلو عن الحكمة . وقد أجاب الملائكة عن قولهم : ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ بقوله : ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ **ولو كان فعله سبحانه مجردا عن الحكم والغايات لم يسأل الملائكة عن حكمته ولم يصح الجواب بكونه يعلم ما لا يعلمون من الحكمة والمصالح وفرق بين العلم والحكمة** ، ولأن لام العاقبة إنما تكون في حق من يجهل العاقبة كقوله : ﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ .

وأما من هو بكل شيء عليم فمستحيلة في حقه **وإنما اللام الواردة في أحكامه وأفعاله لام الحكمة والغاية المطلوبة من الحكمة** ثم قوله : ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ فلا هو تعليل لقضاء الله بالتقاطه وتقديره لهم فإن التقاطهم لهم إنما كان بقضائه وقدره وذكر فعلهم دون قضائه لأنه أبلغ في

كونه حزنا لهم وحسرة عليهم[١] » . اهـ .

أما قوله : « ورتبوا على هذا أصولا فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله في النار أخلص أوليائه ويخلد في الجنة أفجر الكفار ، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها » .

فليس الأشاعرة من قال ذلك أو اخترعه ، وإنما هم متابعون لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

أما **القرآن الكريم** فقوله تعالى ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ (المائدة : من الآية ٤٠) ، ولم يقل يعذب الكافر ويغفر للطائع .

وما في القرآن مما ورد في إثابة الطائعين والمؤمنين **لا يفيد القصر عليهم ولا يفيد أن ذلك واجب على الله تعالى بل هو محض فضل ونعمة** ، وما فيه من الوعيد لأهل المعاصي جائز أن يتخلف لاتفاقهم على جواز إخلاف الوعيد .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره[٢] :

«وقوله تعالى ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ﴾ أي هو الحاكم المتصرف الذي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون فله الخلق والأمر مهما فعل فعدل لانه المالك الذي لا يظلم مثقال ذرة كما جاء في الحديث الذى رواه أهل السنن «إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم » ولهذا قال تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُۖ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ٢١﴾ أي ترجعون يوم القيامة

---

(١) البرهان الزركشي (٩١/٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٤١٩/٣).

وقوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أي لا يعجزه أحد من أهل سماواته وأرضه بل هو القاهر فوق عباده فكل شيء خائف منه فقير إليه وهو الغني عما سواه ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ۝ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ﴾ أي جحدوها وكفروا بالمعاد ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِي﴾أي لا نصيب لهم فيها ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي موجع شديد في الدنيا والآخرة » . ا . هـ من تفسير ابن كثير .

وأما السنة :

فما رواه أحمد في مسنده عن ابن الديلمي قال لقيت أبي بن كعب فقلت يا أبا المنذر إنه قد وقع في نفسي شيء من هذا القدر فحدثني بشيء لعله يذهب من قلبي ، قال : لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كانت رحمته لهم خيرا من أعمالهم .

وما رواه الشيخان عن أبي هريرة ﷺ : قال قال رسول الله ﷺ : «لن ينجي أحدا منكم عمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة سددوا وقاربوا واغدوا وروحوا وشيء من الدلجة والقصد القصد تبلغوا » .

قال الحافظ في الفتح[1] : وَقَالَ الْمَازِرِيّ : ذَهَبَ أَهْل السُّنَّة إلى أَنَّ إِثَابَة اللَّه تعالى مَنْ أَطَاعَهُ بِفَضْلٍ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ انْتِقَامه مِمَّنْ عَصَاهُ بِعَدْلٍ مِنْهُ ، وَلَا يَثْبُت وَاحِد مِنْهُمَا إِلَّا بِالسَّمْعِ ، **وَلَهُ سُبْحَانه وَتعالى أَنْ يُعَذِّب الطَّائِع وَيُنَعِّم الْعَاصِيَ** ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَل ذَلِكَ وَخَبَره صِدْق لَا خُلْف

---

(١) فتح الباري (١١/٢٥٤).

فِيهِ . وَهَذَا الْحَدِيث يُقَوِّي مَقَالَتهم وَيَرُدّ عَلَى الْمُعْتَزِلَة حَيْثُ أَثْبَتُوا بِعُقُولِهِمْ أَعْوَاض الْأَعْمَال ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ خَبْط كَثِير وَتَفْصِيل طَوِيل . ا. هـ من الفتح .

وقال أيضا في قوله ﷺ « وجبت له الجنة » : « قوله قال هذا أثنيتم عليه خيرا فوجبت له الجنة فيه بيان لأن المراد بقوله وجبت أي الجنة لذي الخير والنار لذي الشر والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب **والأصل أنه لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله والعقاب عدله لا يسأل عما يفعل** »[1] .

وقال الحافظ المناوي في فيض القدير[2] : « (من أثكل) أي فقد (ثلاثة من صلبه) بضم أوله المهملة (في سبيل الله فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة) **تفضلا منه بإنجاز وعده ولا يجب على الله شيء** » . اهـ

وقال القرطبي في تفسيره[3] في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ :

« قال ابن عطية : المراد بالتقوى هنا اتقاء الشرك بإجماع أهل السنة ، فمن اتقاه وهو موحد فأعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة ، وأما المتقي الشرك والمعاصي فله الدرجة العليا من القبول والختم بالرحمة ، **علم ذلك بإخبار الله تعالى لا أن ذلك يجب على الله تعالى عقلا** » . اهـ .

---

(١) فتح الباري ابن حجر (١٨١/٣).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٦/٦).

(٣) تفسير القرطبي (١٣٥/٦).

فها هي أدلة الكتاب والسنة وأقوال العلماء شاهدة بما استنكره الدكتور سفر وانتقده على الأشاعرة ! !

فهل يقول الدكتور سفر : إن الله محتم عليه وواجب عليه عقلاً أن يثيب الطائع ويعذب العاصي ، موافقًا بذلك المعتزلة ؟ ! !

* * *

مسألة تكليف ما لايطاق :

يسوق الدكتور سفر هذه المسألة كعادته في تصوير مذهب الأشاعرة بطريق خاطئة ودون توثيق .

فالأشاعرة لم يقولوا إن الله تعالى يكلف العباد بما لا يطاق ، بل قالوا إن تكليف ما لايطاق جائز عقلا غير واقع من جهة الشرع والسمع .

فالأصول الفاسدة التي يشير إليها الدكتور سفر هي قولنا : لا يجب على الله شيء .

ومذهب الأشاعرة دل عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء :

قال الله تعالى ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ .

قال ابن الجوزي في زاد المسير[1] : « فلو كان تكليف ما لا يطاق ممتنعا كان السؤال عبثا وقد أمر الله تعالى نبيه بدعاء قوم قال فيهم ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾ الكهف » . اهـ

(١) تفسير زاد المسير لابن الجوزي (١/٢٩٦).

وقال القرطبي :

« الخامسة ـ **اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا ، بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعا في الشرع** ، وأن هذه الآية أذنت بعدمه ، قال أبو الحسن الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً ، ولا يخرم ذلك شيئا من عقائد الشرع ، ويكون ذلك أمارة على تعذيب المكلف وقطعا به ، وينظر إلى هذا تكليف المصور أن يعقد شعيرة . واختلف القائلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد ﷺ أولا ؟ فقالت فرقة : وقع في نازلة أبي لهب ، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة ، ومن جملتها أنه لا يؤمن ، لأنه حكم عليه بتب اليدين وصلي النار ، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن ، فقد كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن . وقالت فرقة : لم يقع قط . وقد حكى الإجماع على ذلك . وقوله تعالى : ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ معناه إن وافى ، حكاه ابن عطية . « ويكلف» يتعدى إلى مفعولين أحدهما محذوف ، تقديره عبادة أو شيئا . فالله سبحانه بلطفه وإنعامه علينا وإن كان قد كلفنا بما يشق ويثقل كثبوت الواحد للعشرة ، وهجرة الإنسان وخروجه من وطنه ومفارقة أهله ووطنه وعادته ، لكنه لم يكلفنا بالمشقات المثقلة ولا بالأمور المؤلمة ، كما كلف من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض موضع البول من ثيابهم وجلودهم ، بل سهل ورفق ووضع عنا الإصر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا . فلله الحمد والمنة » . اهـ[١]

وقال الغزالي في المستصفى[٢] : « ومن جوز تكليف ما لايطاق عقلا فإنه

(١) تفسير القرطبي (٣/٤٣٠).

(٢) المستصفى للغزالي (١/٧٢).

يمنعه شرعا » . اهـ

ولأن الأشاعرة يجوزون ذلك من جهة العقل فقط لا من جهة الشرع فقد ردوا ومنعوا كل أمر أو حكم يترتب عليه تكليف شيء لا يطاق » .

قال الرازي في المحصول في مسألة الواجب الموسع والمضيق[1] : الثانية الفعل بالنسبة إلى الوقت يكون على أحد وجوه ثلاثة الأول أن يكون الفعل فاضلا عن الوقت **والتكليف بذلك لا يجوز إلا إذا جوزنا تكليف ما لا يطاق** أو يكون المقصود إيجاب القضاء كما إذا طهرت الحائض أو بلغ الغلام وبقي من وقت الصلاة مقدار ركعة أو أقل » . اهـ

وقال أيضًا في المحصول[2] :

« العاشرة الاستدلال بعدم ما يدل على الحكم على عدم الحكم طريقة عول عليها بعض الفقهاء وتحريره أن الحكم الشرعي لا بد له من دليل والدليل إما نص أو إجماع أو قياس ، ولم يوجد واحد من هذه الثلاثة **فوجب أن لا يثبت الحكم إنما قلنا إن الحكم الشرعي لابد له من دليل لأن الله تعالى لو أمرنا بشيء ولا يضع عليه دليلا لكان ذلك تكليف ما لا يطاق وإنه غير جائز** » أ . هـ

ويستطيع أي باحث أن يستخرج بسهولة من كتب الأشاعرة كثيراً من الأحكام التي ردوها لأن الأمر المترتب عليها لا يطاق عادة من المكلف .

فهل يجوز أن يقول الدكتور سفر إنهم جوزوا هكذا دون أن يفصل بين الجواز العقلي الذي قال به الأشاعرة والجواز الشرعي الذي منعه الأشاعرة ؟

---

(١) المحصول للرازي (٢/١٧٣).

(٢) المحصول (٦/١٦٨).

[الكلام على التحسين والتقبيح العقليين]

ثم يقول الدكتور سفر :

« العاشر : التحسين والتقبيح :

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده ، وهذا رد فعل مغال لقول البراهمة والمعتزلة أن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح ، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول ، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم إن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فإلغاء دور العقل بالمرة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلاً ، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلام له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك أباحه الشرع ، وهذا في الحقيقة قول البراهمة الذين يحرمون أكل الحيوان ، فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام ، كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه» .

التعليـــق :

يقول فضيلة الدكتور محمد أبو النور زهير[1] : « لا خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في أن الحاكم بمعنى منشئ الحكم هو الله تعالى ، وإنما الخلاف بينهم في معرف الحكم ومظهره ، فالأشاعرة يقولون إن معرف الحكم هو الشرع فلا طريق لمعرفته بدونه والمعتزلة يقولون إن العقل هو المعرف له والشرع مقرر لما أدركه العقل » .

فهل أنت موافق للمعتزلة يا د : سفر ؟؟؟

---

(١) أصول الفقه للدكتور محمد أبو النور زهير (١/١٢٥ ـ ١٢٦).

منشأ الخلاف :

وهذا الخلاف بينهم مبني على خلاف آخر حاصله هل العقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً أو لا يدرك شيئاً من ذلك .

قالت الأشاعرة : العقل لا يدرك في الأفعال حسناً أو قبحاً ، بل «الحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه» .

وقالت المعتزلة : إن الفعل قد اشتمل على صفات توجب حسنه وقبحه ، وبمقتضى تلك الصفات التي اشتمل عليها الفعل يدرك العقل حسن الفعل أو قبحه .

فإذا أدرك العقل في الفعل حُسناً ، كان واجباً أو مندوباً ، وإن أدرك في الفعل قبحاً كان الفعل محرماً أو مكروهاً وإن لم يدرك العقل في الفعل حسناً ولا قبحاً كان الفعل مباحاً ، فالمعتزلة يثبتون في الأفعال أحكاماً بناء على ما أدركه العقل فيها من الحسن والقبح ولذلك يقولون إن العقل يدرك تلك ويعرفها قبل أن يرد الشرع بها .

والأشاعرة لا يثبتون في الأفعال أحكاماً قبل ورود الشرع بها لأنهم لا يثبتون فيها حسناً أو قبحاً ولذلك يقولون لا طريق لمعرفة الأحكام إلا الشرع .

* * *

تحرير محل النزاع في الحسن والقبح :

« ـ يطلق الحسن والقبح بإطلاقات ثلاثة :

١ ـ **الحسن بمعنى ملاءمة الطبع** ، والقبح بمعنى عدم ملاءمته ، كقولنا إنقاذ الغريق حسن وأخذ الأموال ظلمٌ قبيح .

٢ ـ **الحسن بمعنى صفة الكمال** فتوجب المدح والثناء عاجلاً والقبح بمعنى صفة الذم واللوم عاجلاً ، كقولنا الصدق حسن والكذب قبيح ، وقولنا العلم حسن ، والجهل قبيح .

٣ ـ **الحسن بمعنى ترتب المدح** على الفعل عاجلاً والثواب عليه آجلاً ، والقبح بمعنى ترتب الذم عليه عاجلاً والعقاب آجلاً .

والعقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً اتفاقاً بالمعنيين السابقين ، وأما الحسن والقبح بالمعنى الثالث فهو محل نزاع بين الأشاعرة والمعتزلة : فالمعتزلة يثبتونه في الأفعال عقلاً والأشاعرة يقولون إن العقل لا يدرك حسناً ولا قبحاً في الفعل بهذا المعنى » . اهـ .

قلت : فاعتراض الدكتور سفر إنما هو خروج عن محل النزاع ، لأن الكلام في الثواب والعقاب ، والأشاعرة قد تمسكوا بالمحكم ألا وهو قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ .

* * *

[التأويـل]

ثم يقول الدكتور سفر :

الحادي عشر : التأويل :

ومعناه المبتدع صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام .

وهو أصل منهجي من أصول الأشاعرة وليس هو خاصاً بمبحث الصفات ، بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوها ، وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصاً موضوع العصمة ، وبعض الأوامر التكليفية أيضاً .

وضرورته لمنهج عقيدتهم أصلها أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعيداً عن الشرع مع النصوص الشرعية وقعوا في مأزق رد الكل ، أو أخذ الكل فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض الذي اختلقته أوهامهم ، ولهذا قالوا إننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن في التناقض ، وإن الخلف لم يؤولوا عن هوى ومكابرة وإنما عن حاجة واضطرار ، فأي تناقض في كتاب الله يا مسلمون نضطر معه إلى رد بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه ؟

وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة النابية التي يستعملها الأشاعرة مع النصوص وهي أنها «توهم» التشبيه ولهذا وجب تأويلها ، فهل في كتاب الله إيهام أم أن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم .

التعليـق :

إن من المتفق عليه عند علماء الأصول أن المعنى ينصرف عن ظاهره إذا وجدت قرينة .

فماذا تقول في حديث : « الحجر الأسود يمين الله في أرضه » ؟

وماذا تقول في الحديث القدسي : «استطعمتك فلم تطعمني . . .»

وماذا تقول في الحديث القدسي : «مرضت فلم تزرني . . .» وغيرها كثير .

فإن لم تلجأ إلى التأويل لوقعت في ورطة كبيرة .

* * *

وأسوق إليك فيما يلي أمثلة من اعتماد أئمة السلف على التأويل :

المثال الأول : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

أوّلَ ابن عباس قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ سورة القلم (٤٢) ، فقال : ﴿يكشف عن شدة﴾ فأوّل الساق بالشدة[١] .

المثال الثاني : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

وأوّل ابن عباس قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ الذاريات (٤٧) ، قال : «بقوة»[٢] .

المثال الثالث : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

وأوّل أيضا ابن عباس النسيان الوارد في قوله تعالى : ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ

---

(١) ذكر ذلك عنه بسند صحيح كل من : ابن حجر في فتح الباري (١٣/٤٢٨) ، والحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٩/٣٨) حيث قال في صدر كلامه على هذه الآية : «قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد» .

(٢) كما في تفسير ابن جرير الطبري (٢٧/٧) . كما نقل الحافظ ابن جرير في تفسيره (٢٧/٧) تأويل لفظة (أيد) الواردة في قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ بالقوة أيضا عن جماعة من أئمة السلف منهم : مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان .

﴿كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا﴾ الأعراف (٥١) بالترك ، كما في تفسير الطبري حيث قال ابن جرير : «أي ففي هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة ننساهم ، يقول نتركهم في العذاب . . .» اهـ .

فقد أوّل ابن جرير النسيان بالترك ، وهو صرف لهذا اللفظ عن ظاهره لمعنى مجازي ، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر ورواه بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم[1] .

المثال الرابع : تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه :

روى الحافظ البيهقي في كتابه «مناقب الإمام أحمد» وهو كتاب مخطوط ومنه نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية فقال : « روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه : جاء ثوابه . ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » . انتهى كلام ابن كثير من غير انتقاد على الرواية[2] .

المثال الخامس : تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه :

قال الحافظ ابن كثير أيضا في البداية والنهاية : «ومن طريق أبي الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى : ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ قال : يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث ، لا الذكر نفسه هو المحدث . وعن حنبل عن أحمد أنه قال : يحتمل أن

---

(١) تفسير الطبري (٨ / ٢٠١)

(٢) البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٧)

يكون ذكر آخر غير القرآن » اهـ[١] .

المثال السادس : تأويل الإمام أحمد ﷺ :

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء : قال أبو الحسن عبد الملك الميموني : قال رجل لأبي عبد الله ـ أي : أحمد بن حنبل ـ : ذهبت إلى خلف البزار أعظه ، بلغني أنه حدث بحديث عن الأحوص عن عبد الله ـ بن مسعود ـ قال : «ما خلق الله شيئا أعظم . . .» وذكر الحديث ، فقال أبو عبد الله : ما كان ينبغي أن يحدث بهذا في هذه الايام ـ يريد زمن المحنة ـ .

قال الذهبي : « والمتن : « ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي » ، وقد قال أحمد بن حنبل لما أوردوا عليه هذا يوم المحنة : إن الخلق واقع ههنا على السماء والارض وهذه الأشياء ، لا على القرآن » [٢] . ثم علق الذهبي بتعليق جيد ينبغي أن يقرأ .

كان الإمام أحمد يقول في عقيدته : « والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش »[٣] .

وقد أنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم ، وقال إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسما لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل[٤] .

---

(١) البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٧)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٧٨)

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ٢٩٧.

(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ٢٩٨.

المثال السابع : تأويل الإمام النضر بن شميل ﷺ :

وهو الإمام الحافظ اللغوي من رجال الستة ولد سنة (١٢٢هـ) : ذكر الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» أن النضر بن شميل الحافظ السلفي قال : إن معنى حديث : «حتى يضع الجبار فيها قدمه» أي : من سبق في علمه أنه من أهل النار[١] .

المثال الثامن : تأويل الإمام هشام بن عبيد الله ﷺ :

تأويل الإمام هشام بن عبيد الله المتوفى سنة (٢٢١هـ) :

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء[٢] في ترجمته : «الرازي السني الفقيه ، أحد أئمة السنة » .

ثم قال الذهبي : «قال محمد بن خلف الخراز : سمعت هشاما بن عبيد الله الرازي يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فقال له رجل : أليس الله يقول : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ فقال : محدث إلينا ، وليس عند الله بمحدث .

قلت : لأنه من علم الله ، وعلم الله لا يوصف بالحدوث » انتهى كلام الحافظ الذهبي .

المثال التاسع : تأويل الإمام سفيان الثوري ﷺ :

تأويل الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى : ذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة سيد الحفاظ في زمانه الإمام الثوري أن معداناً سأل

---

(١) الاسماء والصفات ص (٤٤٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٤٦).

الإمام الثوري عن قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ فقال : « علمه » .

وسئل سفيان عن أحاديث الصفات فقال : «أمروها كما جاءت»[١] .

المثال العاشر : تأويل الإمام عبد الله بن المبارك رضي الله عنه :

روى الإمام البخاري : «حدثنا محمد أنا عبدالله أنا محمد بن بشار عن قتادة عن صفوان بن محرز عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بينما أنا أمشي معه إذ جاء رجل فقال : يا ابن عمر ، كيف سمعت رسول الله ﷺ يذكر في النجوى ؟ قال : سمعته يقول : يدنو من ربه حتى يضع عليه كنفه ...... [ثم قال البخاري] قال ابن المبارك : كنفه يعني ستره » اهـ باختصار[٢] .

الإمام عبدالله بن المبارك يؤول (الكنف) يقول : يعني الستر .

المثال الحادي عشر : تأويل الإمام الترمذي رضي الله عنه :

قال الإمام الترمذي في حديث : « .. لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله ، ثم قرأ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [قال الإمام الترمذي] : هذا حديث غريب من هذا الوجه .. وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : «إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه ، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان وهو على العرش كما وصف في كتابه » اهـ[٣] .

فوالله يا د : سفر لن تجد مخرجاً في بعض الآيات إلا بالتأويل ، وإلا

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٤/٧).

(٢) خلق أفعال العباد ص٦١ ونقله الحافظ أيضا في فتح الباري ٤٧٧/١٣.

(٣) تحفة الأحوذي ـ طبعة قرطبة ـ المجلد التاسع ـ صفحة ١٨٧.

فاشرح لنا قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ والمعلوم أن يد رسول الله ﷺ كانت فوق أيديهم وليست يد الله .

المثال الثاني عشر : تأويل الإمامين سفيان بن عيينة والترمذي رضي الله عنهما :

لما روى الإمام الترمذي حديث إتيان البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان قال :

«هذا حديث حسن غريب ، ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثواب قراءته ، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث وما يشبه هذا من الأحاديث أنه يجيء ثواب قراءة القرآن ، وفي حديث النواس بن سمعان عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسروا إذ قال النبي ﷺ : وأهله الذين يعملون به في الدنيا ، ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل وأخبرني محمد بن إسماعيل أخبرنا الحميدي قال : قال سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبدالله بن مسعود : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، قال سفيان : لأن آية الكرسي هو كلام الله ، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض»[1] .

المثال الثالث عشر : تأويل الإمام الأعمش رضي الله عنه :

روى الإمام الترمذي في جامعه الحديث المشهور : «أنا عند ظن عبدي بي ... وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» .

ثم قال بعده : «هذا حديث حسن صحيح ، ويروى عن الأعمش في

(١) تحفة الأحوذي (١٩٣/٨).

تفسير هذا الحديث : «من تقرب مني شبرا تقربت منه ذارعا» : يعني بالمغفرة والرحمة ، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث قالوا إنما معناه يقول : إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وبما أمرت تسارع إليه مغفرتي ورحمتي » اهـ كلام الإمام الترمذي[١] .

فهذا تأويل من بعض السلف للإتيان والهرولة .

وقال بهذا التأويل من بعدهم جمع من أهل العلم كالطيبي ، والعيني ، وابن بطال ، وابن التين والنووي وغيرهم .

* * *

---

(١) تحفة الأحوذي (٦٤/١٠).

[الصفات]

ثم يقول الدكتور سفر :

الخامس عشر : الصفات

والحديث عنها يطول وتناقضهم وتحكمهم فيها أشهر وأكثر ، وكل مذهبهم في الصفات مركب من بدع سابقة وأضافوا إليه بدعاً أحدثوها فأصبح غاية في التلفيق المتنافر .

ولن أتحدث عن هذا الباب هنا لأني التزمت ببيان الأصول التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة عدا الصفات ، أما مخالفتهم في الصفات فمعروفة وإن كان كثير من أسس نظرياتهم فيها يحتاج لتجلية ونسف ، ولعل هذا ما يكون في الرد المتكامل بإذن الله .

التعليــق :

قال ابن دقيق العيد في العقيدة : « نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ، ومن تأولها نظرنا ، فإن كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه ، وإن كان بعيدا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه .

وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب حملناه عليه ؛ لقوله : ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ﴾ فإن المراد به في استعمالهم الشائع : « حق الله » . فلا يتوقف في حمله عليه .

وكذا قوله : « إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن » فإن المراد به : إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى : ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ معناه : خرب الله بنيانهم ، وقوله : ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ معناه : لأجل الله ، وقس على ذلك ، وهو تفصيل

بالغ ، قلّ من تيقظ له » أ . هـ

وقال غيره : « اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق ، وذهب بعض أهل الكلام إلى أنها من حيث إنها ذات مساوية لسائر الذوات ، وإنما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود والقدرة التامة والعلم التام » .

وقال الإمام أحمد رحمه الله عندما سئل عن أحاديث الصفات : «نؤمن بها ونصدق بها بلا كيف ولا معنى» .

وقال الحافظ الترمذي في سننه[1] : «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا : **تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف ، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف ، وهذا أمر أهل العلمالذي اختاروه وذهبوا إليه »** .

هذا هو مذهب السلف رحمهم الله فهم يفوضون في المعنى ولا يفسرون .

فأين هذا المذهب من قول من يفسر وينسب لله تعالى اليد والجارحة والاستواء الذي هو جلوس واستقرار ومماسة ونزول هو حركة وانتقال وغير ذلك من ترهات وتوهمات ؟ !

فلا يجوز لنا أن أن ننفي معنى ثبت بالنص في حق الله تعالى .

---

(١) الترمذي (٤/٦٩٢).

فمثلاً : إذا ورد في النقل أن الله سميع ، وكان ما يفهمه عامة الناس من ظاهر السمع هو اتصال الأمواج الصوتية بطبلة الأذن ، فلا يجوز أن نقول بنفي أصل هذه الكلمة بحجة أنه يلزم منها النقص ، **بل نحن نثبت أصلها أي مطلق أن الله سميع ، وننفي أن يكون له أذن مثلاً ، وننفي أن يكون أصل سمع الله تعالى مثل سمعنا ، فالحاصل أننا نثبت له سمعاً يليق بجلاله وننزهه عن صفات المخلوقين .**

هذا في اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد .

أما ما يحتمل أكثر من معنى فالواجب عند ذلك هو البحث عن المعنى اللائق بالله تعالى ، فنصرف اللفظ عن المعنى الباطل الذي لا يجوز نسبته إليه تعالى ونحمله على المعنى الصحيح ، وهذا هو التأويل .

والصواب :

الإمساك عن أمثال هذه المباحث ، والتفويض إلى الله في جميعها ، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله التوفيق ، ولو لم يمكن في ترجيح التفويض على التأويل الا ان صاحب التأويل ليس جازما بتأويله بخلاف صاحب التفويض[١] .

* * *

(١) فتح الباري : (١٣/٣٨٣).

[الفرقة الناجية]

يقول الدكتور سفر :

أيهما الفرقة الناجية ؟

قد أوضحنا فيما سبق أن أهل السنة والجماعة والأشاعرة فرقتان مختلفتان ، وهذا يستلزم تحديد أيهما الفرقة الناجية ؟ .

وما أوضح هذا التحديد وأسهله ، لكن مكابرة بعض الأشاعرة بادعاء أن الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يجعلنا نبدأ بإلقاء سؤال عن الفرقة الناجية :

أهي فرقة واحدة أم فرقتان ؟

والجواب : مع بداهته لكل ذي عقل ـ مفروغ منه نصا ، فقد أخبر النبي ﷺ في روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة : «إنها كلها في النار إلا واحدة» .

وما قال ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم أنها اثنتان . وعليه جاء تفسير قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ أن الطريق المستقيم هو السنة والسبل هي الأهواء ، وما هو إلا طريق واحد كما خط النبي ﷺ بيده .

وعلى هذا سارت كتب الفرق ـ السني منها والبدعي ـ فهي تقرر أن الفرقة الناجية واحدة ثم تدعي كل فرقة أنها هي هذه الواحدة ...

ثم يقول :

على أن المراء حول الفرقة الناجية ليس جديداً من الأشاعرة فقد عقدوا لشيخ الإسلام ابن تيمية محاكمة كبرى بسبب تأليفه : « العقيدة الواسطية » وكان من أهم التهم الموجهة إليه أنه قال في أولها : « فهذا اعتقاد

الفرقة الناجية » .

إذ وجدوا هذا مخالفا لما تقرر لديهم من أن الفرقة الناجية هي الأشاعرة والماتريدية .

وكان من جواب شيخ الإسلام لهم أنه أحضر أكثر من خمسين كتابا من كتب المذاهب الأربعة وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين كلها توافق ما في الواسطية وبعضها ينقل إجماع السلف على مضمون تلك العقيدة :

وتحداهم ـ رحمه الله ـ قائلاً :

« قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاثة سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة .. يخالف ما ذكرت فأنا أرجع عن ذلك » .

قال : « ولم يستطع المتنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه » .

فهل يريد الأشاعرة المعاصرون أن نجدد التحدي ونمدد المهلة أم يكفي أن نقول لهم ناصحين :

إنه لا نجاة لفرقة ولا لأحد في الابتداع وإنما النجاة كل النجاة في التمسك والاتباع ....

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إن السفينة لا تجري على اليبس

تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين وسبعين فرقة وإن حكم هذه الفرقة الثنتين وسبعين هو :

(١) الضلالة والبدعة .

(٢) الوعيد بالنار وعدم النجاة .

التعليق :

الآن حصحص الحق .

فأنت ترى الأشاعرة من أهل الضلالة والبدعة والوعيد بالنار وعدم النجاة .

مع أنك لا تعلم ولم تسمع من أشياخك كائناً من كانوا بأن هذا الحديث الذي تعتمد عليه حول افتراق الأمة والفرقة الناجية الوحيدة حديث متكلم فيه .

ومع ذلك فأنتم تعتمدون عليه إشباعاً لرغبتكم في تقسيم المسلمين ، واحتكار الحق لأنفسكم ، فجعلتم مثل هذه الأحاديث الضعيفة والمتكلم فيها أساساً في تقسيم المسلمين .

وهكذا بكل بساطة تلقون بجل علماء المسلمين في النار على اعتبار عدم انتسابهم لفرقتكم الناجية ! ! !

* * *

إن الزيادة الواردة في حديث افتراق الأمة على « ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » لم تثبت هذه الزيادة في الروايات الصحيحة لهذا الحديث .

وإن في هذا الحديث كلاماً في السند والمتن كما ذكر المحدثون .

فالحديث الذي رواه الترمذي مداره على محمد بن عمر بن علقمة بن وقاص الليثي وجاء في «تهذيب التهذيب» علم أن الرجل متكلم فيه من قبل حفظه . وأن أحداً لم يوثقه بالإطلاق وكل ماذكروه أنهم رجحوه على من هو أضعف منه وقال الحافظ في «التقريب» صدوق له أوهام والصدق لا يكفي ما لم ينضم إليه الضبط فكيف إذا كان معه أوهام .

ولهذا طعن العلامة ابن الوزير في هذا الحديث عامة وفي الزيادة خاصة وهي «أن الفرق كلها في النار إلا واحدة» لما يؤدي ذلك من تضليل الأمة بعضها البعض.

وقال ابن حزم إن الزيادة موضوعة غير موقوفة ولا مرفوعة «العواصم والقواصم» [١] ولقد روي الحديث عن طريق أبي هريرة ليس فيه زيادة «إن الفرق كلها في النار إلا واحدة».

وروي هذا الحديث بالزيادة عن طريق عبد الله بن عمرو ومعاوية وعوف بن مالك وكلها ضعيفة.

ثم إن الحديث يدل على أن الفرق كلها جزء من أمته ﷺ مما يعني أن أحداً منهالم يخرج من أمته، والتي مآلها إلى الجنة لقول رسول الله ﷺ «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»، ومن دخل منهم النار دخل دخول العصاة الموحدين ثم يدخل الجنة.

وهذا الحديث ما من فرقة من فرق المسلمين إلا رمت غيرها به حتى تفرقت الأمة مع أنه على جانب من الخطورة وكان ينبغي بحثه وهناك كتب حديثة أفردت له بحوثا ينبغي العودة إليها.

ولقد بالغت كثير من الفرق الإسلامية في إقصاء غيرها والحكم عليها بالهلاك، مع أن الخلاف لم يقع في قطعيات كبرى، وهم متفقون في الغالب على المعلوم من الدين بالضرورة وهم بهذا الإيمان ناجون إن شاء الله، ومن جحد المعلوم من الدين بالضرورة هو من يخشى عليه.

---

(١) العواصم والقواصم (١٨٦/١).

فالأحرى بنا في هذا الزمن أن تتسع صدورنا لبعض، وأن نتسامح في المختلف فيه، وأن نقدم القطعي على الظني، ونجتمع على الأصول، فأهل القبلة كلهم إخوان، وإن شاء الله مبعثهم قصد الحق، وينبغي ألا يضرب بعضنا وجوه بعض مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ.

* * *

الخاتمـــة

وبعد يا دكتور سفر : رحمني الله وإياك :

إن الأمة الإسلامية تواجه اليوم من قبل أعدائها صعوبات شتى ، وليس من العلم ولا الحكمة ولا الدين ، أن نفرق الأمة ونزيد من هوة الخلاف بين أبنائها باسم المحافظة على عقيدة مخترعة وتوحيد متوهم .

فكل ما تنكره على الأشاعرة بيّنا لكم بالدليل الواضح والبرهان الجلي آراء العلماء من أهل السنة والجماعة فيه .

ولنعلم جميعاً أننا محاسبون أمام الله عز وجل عن كل كلمة تكتب يكون نتاجها التفريق والتمزيق .

ثم إننا محاسبون أمام الله عز وجل عن اختزال الأمة في رجل واحد وحمل الناس على وجهة نظر واحدة .

ومن المعتمد لدى كبار العلماء هو عدم الخوض في علم الكلام ـ خصوصاً عند العوام ـ .

فمتن العقيدة الطحاوية كاف .

ولولا أنك خضت في هذا ، وتسببت وأعنت على تفريق أهل السنة والجماعة لما كلفت نفسي همّ الرد .

ولكن لا ينبغي تأخير البيان عند الحاجة .

ولا ينبغي أن نخطّئ جمهور علماء المسلمين من أجل عالم واحد مهما كانت منزلته ، فكل رجل يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ .

أسأل الله السداد والتوفيق لنا ولجميع المسلمين .

الفهرس التفصيلي

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المحتــويات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

صدر حديثًا :

مساجلة علمية حول احياء الآثار النبوية دارت رحاها
على صفحات الجرائد وتتضمن المقالات المنشورة والممنوعة

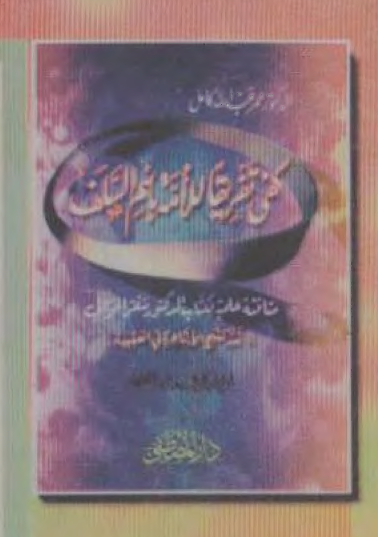
لا ذرائع
لهدم آثار النبوة

مقالات وردود
بين المؤيدين والمعارضين

للدكتور عمر عبدالله كامل
وآخرين

(يحتوي على كل المقالات حتى التي لم تنشر)

دار المصطفى



كفى تفريقاً للأمة باسم السلف

هذا الكتاب

في هذا الكتاب:

- رد موجز على كتاب الدكتور سفر الحوالي "نقد منهج الأشاعرة في العقيدة".
- بيان من هم أهل السنة والجماعة.
- الدكتور سفر لا يعتمد في بيان رأي المذاهب الأربعة في الأشاعرة على العلماء المعتمدين، ولكنه إما أن ينقل عن الشذاذ الذين اطرحهم أهل مذهبهم وبغض الطرف عن كلام الجموع الغفيرة، أو ينقل عن أئمة ماتوا قبل تكون المذهب الأشعري، أو ينقل عمن يوافق الأشاعرة وهو لايدري.
- توضيح خطأ الدكتور سفر في حكاية مذهب السادة الأشاعرة ومناقشته فيما ينسبه لأهل السنة من أقوال، وبيان أن كثيرًا مما يتبناه الدكتور سفر ليس من أقوال أهل السنة
- بيان أن الدكتور سفر يفتقر إلى المنهجية في البحث، وأنه لا ينتصر لما يؤدي إليه البحث والبرهان، وإنما لما تقرر عنده سابقًا، ثم يرمي الحافظ ابن حجر العسقلاني بالتذبذب في العقيدة
- عشرات النقول عن الأئمة الأعلام في نفي العلو الحسي الذي يصر المتمسلفة على وصف الله جل جلاله به، تعالى الله عما يقول المتمسلفة علوًا كبيرة.